الأمم المتحدة

A/61/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة ٦
الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/60/871)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/61/187)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تواصل الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

وقبل أن نتابع قائمة المتكلمين، أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنستمع أولاً إلى ملخصات لمداولات الموائد المستديرة الأربع يقدمها رؤساء تلك الموائد على التوالي.

أعطي الكلمة لرئيسة المائدة المستديرة ١، معالي السيدة تاريا فيلاتوف، وزيرة العمل في فنلندا.

السيدة فيلاتوف (فنلندا) (رئيسة المائدة المستديرة ١) (تكلمت بالانكليزية): ألخص اليوم النقاط الرئيسية التي تناولتها المائدة المستديرة ١، المعنية بآثار الهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأود أن أشدد على الروح البناءة والممتازة التي سادت خلال مناقشاتنا. وقد انصبت المناقشة في هذه المائدة المستديرة على خمس نقاط رئيسية.

أولاً، أكدت المائدة المستديرة على الآثار الإيجابية الكبيرة للهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاحظت في نفس الوقت بعض الآثار السلبية أيضاً. وكان هناك اتفاق عام على أن أهمية الهجرة الدولية سوف تزداد في المستقبل، وبالتالي، فمن الضروري أن تتركز جهود المجتمع الدولي والدول الأعضاء على الاستفادة القصوى من فوائدها مع تلافي المخاطر المرتبطة بها إلى أقصى حد. وحتى يتسنى ذلك، لا بد من انتهاج سياسات مترابطة داخل البلدان وفيما بينها.

وقد لاحظنا أن البلدان كثيراً ما تقوم بأدوار متعددة، لذلك ليس من المفيد أن نميز بين بلدان المنشأ أو المقصد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-52459 (A)

أو العبور. ولاحظنا أيضاً أن المهاجرين أنفسهم يشكلون جزءاً رئيسياً من عملية الهجرة وأثرها على التنمية من خلال الروابط الاجتماعية والشبكات عبر الوطنية التي يقيمونها.

ثانياً، كانت الهجرة الدولية محور المناقشة بشأن الهجرة والتنمية من حيث الدوافع المؤدية إلى التحركات الدولية وآثارها على التنمية. وتركزت المناقشة بصفة خاصة على الفوائد الاقتصادية، التي سوف تزيد إن تحسنت كفاءة سوق العمل.

وفي هذا السياق أيضاً، تم التشديد على مسائل مثل العمل اللائق وحقوق المهاجرين. ولوحظت بعض الآثار السيئة كذلك، خاصة الآثار التي ترجع إلى فقدان العمال ذوي المهارة العالية في العديد من البلدان النامية. كانت آثار استنزاف الأدمغة هذا أكثر حدة في قطاعي الصحة والتعليم، مما أدى إلى تردي نوعية تلك الخدمات. وفي بعض البلدان، أفضت هجرة الأشخاص المهرة إلى تآكل رأس المال البشري، مع ما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على الاستدامة طويلة الأجل للتنمية في تلك البلدان. ومع أن كثيراً من المتكلمين ركزوا في بياناتهم على الجوانب الاقتصادية، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الجوانب الاجتماعية والثقافية لا تقل أهمية.

ثالثاً، ناقشنا نهجاً مختلفة للقضاء على بعض الآثار السلبية للهجرة وتعزيز دورها البناء في التنمية. وفي هذا السياق، تم التشديد على أهمية الهجرة المتكررة والهجرة الدائرية، لأن المهاجرين العائدين، ولو لفترات قصيرة، يمثلون عوامل مساعدة على التنمية. والمهاجرون العائدون من أصحاب المهارات العالية لديهم الكثير مما يمكن أن يسهموا به لتعزيز الديناميكية الاقتصادية والتنمية في بلدان المنشأ.

ونظر المشتركون في الوسائل المختلفة التي يمكن بها تشجيع العودة الدائمة أو المؤقتة. وعليه، فقد شُجعت الحكومات على التعاون مع القطاع الخاص في وضع برامج لإعادة الإدماج والتشجيع، في جملة أمور، على زيادة فرص العمل والاستثمار بالنسبة للمهاجرين العائدين.

وأُقر بأن مجتمعات المغتربين عبر الوطنيين يمكن أن تسهم إسهاماً مهماً في تنمية بلدان المنشأ. وسلمنا بضرورة تعزيز الاتصالات بين البلدان ومواطنيها في الخارج، خاصة ذوي المهارات العالية أو من يتمتعون بمهارات غير متوفرة بالقدر الكافي في البلد المنشأ، وذلك تيسيراً لظهور شبكات معلومات أكثر نشاطاً. كما نوه العديد من المشتركين إلى أهمية الدور الذي تؤديه التحويلات في تعزيز الرفاه. غير أنه تم التأكيد على أن التحويلات المالية وحدها لا تكفي، وأن نقل التكنولوجيا والابتكارات يمكن أن يكون له دور كبير.

رابعاً، لاحظ عدد من المشتركين ضرورة زيادة التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لتعزيز قابلية المعاشات التقاعدية للتحويل وضمان ألا يعاقب المهاجرون على عملهم خلال الفترة المنتجة من حياتهم في أكثر من بلد. وأثيرت نقطة ذات صلة، ألا وهي استصواب التوصل إلى ترتيبات لمنع الازدواج الضريبي، حيث أكد العديد من المشتركين على ضرورة ألا تفرض الضريبة على التحويلات مرتين.

خامساً، أكد المشتركون على أهمية تهيئة ظروف مؤاتية للمعيشة والعمل في بلدان المنشأ لكي تكون الهجرة مجرد خيار وليس ضرورة. وترددت الإشارة أكثر من مرة إلى أهمية وجود سياسات للهجرة وسياسات إنمائية دولية، واستراتيجيات للحد من الفقر. وذُكرت عناصر رئيسية في هذا الصدد، منها، في جملة أمور، تشجيع الحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان وتحسين الظروف في سوق العمل في مجتمعات المنشأ. وكان هناك تشديد أكبر على بناء القدرات.

أخيراً، لوحظ أن التعاون الحكومي الدولي، سواء أكان ذلك على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو العالمي، يكتسي أهمية لدعم العديد من العمليات التي من شأنها زيادة

الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية. وحُثت الحكومات على إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز ذلك التعاون.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مرغريتا إسكوبار، نائبة وزير خارجية السلفادور، التي تخاطب الجمعية نيابة عن رئيس المائدة المستديرة ٢.

السيدة إسكوبار (السلفادور) (تكلمت بالانكليزية): سأقرأ عليكم الملخص التالي نيابة عن معالي السيد فرانسيسكو لينيث، وزير خارجية السلفادور.

”أتشرف بتلخيص المناقشة الممتازة التي جرت وقائعها في المائدة المستديرة ٢، والتي ركزت على الإجراءات الكفيلة بضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

”اتسمت المناقشة في مائدتنا المستديرة بالحيوية والثراء، وحظيت بمشاركة واسعة من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني. واستفدنا أيضاً من مشاركة السيدة لويز أربور، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ولذلك، يسعدني أيما سعادة أن أتشاطر مع الجمعية بعض الأفكار الرئيسية التي انبثقت من هذه المناقشة.

”كان هناك اتفاق عام على أن المهاجرين هم، في المقام الأول، بشر يتمتعون بحقوق أساسية وثابتة. وينبغي أن ينظر إلى حقوق الإنسان على أنها جزء من الأساس الضروري الذي يربط الهجرة الدولية بالتنمية، فكما أكد المشتركون، عندما يتم الاعتراف بحقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها، يمكن أن تتحقق الاستفادة الكاملة من الإسهامات الإيجابية لبلدان المنشأ والمقصد.

”وتم التأكيد على أنه يتعين على كل البلدان – سواء أكانت بلدان منشأ أو عبور أو مقصد – أن تحترم الحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين كافة، بغض النظر عن مركزهم. وقد أولي اهتمام خاص لحماية حقوق وحريات المجموعات الأكثر عرضة للاستغلال، مثل الأطفال والشباب والنساء والسكان الأصليين والمعوقين والمهاجرين في مواقف غير نظامية.

”وتم التأكيد على أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، خاصة وأن احترام تلك الحقوق يعزز الإدماج الناجح للمهاجرين في المجتمعات التي تستضيفهم. وكان هناك اتفاق على ضرورة القضاء على كل أشكال التمييز ومكافحة كراهية الأجانب والعنصرية. وعلى حكومات البلدان المستقبلة تقع مسؤولية التصدي للتوجهات التمييزية والعنصرية وكراهية الأجانب وتعزيز روح الاحترام والتسامح.

”وحُثت الدول الأعضاء على أن تصدق على جميع الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ولوحظ أن هذه الاتفاقية تؤكد العديد من الالتزامات التي تعهدت الدول بالفعل باحترامها باعتبارها أطرافاً في الصكوك الرئيسية الأخرى لحقوق الإنسان. وحُثت الدول الأعضاء أيضاً على أن تصبح أطرافاً في جميع الاتفاقيات ذات الصلة المنبثقة عن منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، وأن تضمن تنفيذها بالكامل.

”وتم التأكيد على أن التشريعات الوطنية بشأن الهجرة الدولية ينبغي أن تعكس المعايير المتفق عليها دولياً لحقوق الإنسان. وأُقر بأن الاتجار

بالأشخاص وتهريب المهاجرين من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وارتأى المشتركون أن التعاون والتنسيق الحكوميين الدوليين أساسيان لضمان مكافحة تلك الجرائم بفعالية. وحُثت الدول الأعضاء على التعاون بمزيد من الفعالية لمنع تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

''وتم التأكيد على اعتبار الأشخاص الذين يجري الاتجار بهم ضحايا ومن حقهم أن يتمتعوا بالحماية والمساعدة. وقدم عدد من الدول الأعضاء أمثلة للممارسات المحمودة، بما في ذلك الحملات الإعلامية لتحذير المهاجرين المحتملين من المخاطر التي تنطوي عليها محاولة عبور الحدود بشكل غير نظامي وتوعيتهم بالحيل التي يستخدمها من يتجرون بالبشر للإيقاع بضحاياهم. وثمة ممارسة محمودة أخرى تتمثل في منح تصريح بالإقامة لضحايا الاتجار.

''وتم التأكيد على أن التصديق على صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وتنفيذها أمر أساسي، خاصة وأن هذه الصكوك توفر إطاراً للتعاون الدولي في تلك المسائل.

''وبينما اعتُبر الاتجار والتهريب جريمتين، فإن الهجرة لم تعتبر جريمة، ويجب ألا تعتبر. وحث المشاركون الحكومات على حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وخاصة بضمان حقوق الإنسان لهم. وساق بعض المشاركين الحجة بأن سياسات الهجرة التقييدية تشكل أساس الهجرة غير النظامية المتزايدة وبأنها جعلت الناس أكثر عرضة لأن يسقطوا ضحية للمتجرين.

''وإذ لوحظ تزايد هجرة الإناث، بخاصة هجرة العمالة، تم التأكيد على الحاجة إلى نهج يراعي الفروق بين الجنسين في صياغة سياسات الهجرة الدولية. وتم التأكيد على أن المهاجرات، خصوصا اللواتي يعملن في قطاعات سيئة التنظيم، مثل الخدمة المترلية، كُنّ في ظروف كثيرة أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة من المهاجرين الذكور. ولذلك من الملح اتخاذ خطوات فعالة لحماية حقوق المهاجرات، بغض النظر عن مهنتهن أو الوضع القانوني لهجرتهن.

''وأخيرا، أعربت بضعة وفود عن ارتياحها للفرصة التي أتاحها الحوار الرفيع المستوى لمناقشة مسائل الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان، وأيدت اقتراح الأمين العام بإنشاء منتدى لمتابعة المناقشات التي جرت في الحوار الرفيع المستوى''.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اجتماع المائدة المستديرة ٣، معالي السيد كاستريوت سولكا، نائب الوزير في وزارة العمل والرعاية الاجتماعية والفرص المتساوية في ألبانيا.

السيد سولكا (ألبانيا)، رئيس اجتماع المائدة المستديرة ٣ (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم موجزا للمناقشة المثمرة التي جرت في اجتماع المائدة المستديرة ٣ الذي ركز على الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك التحويلات.

في اجتماع المائدة المستديرة، الذي استفاد من المشاركة النشيطة من قِبل ممثلي الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، جرت مناقشة مختلف جوانب الهجرة الدولية بقصد التوصل إلى سبل تؤدي إلى تعزيز فوائدها للتنمية. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للدعم الجوهري الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو لاجتماع

المائدة المستديرة. والآن أقوم بتسليط الضوء على بعض الاستنتاجات الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة.

تمّ الإقرار بأن من الضروري، ابتغاء أن تعود الهجرة الدولية بالنفع على التنمية وأن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الاستفادة من المهارات التي اكتسبها المهاجرون حينما كانوا في الخارج. ومن الضروري أيضا تخفيض تكاليف التحويلات النقدية وتعزيز الفوائد التي تحدثها هذه التحويلات بوسائل منها زيادة القدرة على الاستثمار الإنتاجي وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات المالية في البلدان الأصلية، خصوصا المناطق الريفية.

وتم التأكيد على إمكانية الحد من الفقر بفضل التحويلات، وركز المشاركون على الاستراتيجيات الكفيلة بزيادة إمكانيتها الإنمائية إلى الحد الأقصى. بيد أن بعضهم حذّر من أن التحويلات يمكن أن تحدث اتكالية وسط المتلقين. وتمّ التأكيد على أهمية التوصل إلى سبل للتوفيق بين الآثار الإيجابية للتحويلات في الحد من الفقر وأثرها السلبي الممكن. وأكد المشاركون أيضا على أن التحويلات أموال خاصة تعود بالنفع على وجه رئيسي على الأسر التي تتلقاها وأنه ينبغي ألا تعتبر بديلة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وكان هناك توافق في الآراء على الحاجة إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات، نظرا إلى أن تكاليف التحويل الأقل هذه يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في زيادة الأموال التي تصل فعلا إلى أُسر المهاجرين. ودعا المشاركون البلدان الأصلية إلى اتخاذ نهج استباقي لتعزيز الأثر الإنمائي لمساهمات ووفورات المهاجرين، بوسائل منها التعاون مع القطاع الخاص من أجل توسيع سبل وصول المهاجرين وأسرهم إلى المؤسسات المالية، بما في ذلك مؤسسات الائتمان الصغير.

ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك روابط المهاجرين، يمكنها أن تؤدي دورا هاما عن طريق تقديم المشورة المالية إلى أُسر المهاجرين وتقديم النصيحة لها ودعمها في مجال تنظيم المشاريع. وتوفر سبل الوصول إلى ذلك الدعم كان وسيلة للاستفادة إلى أقصى حد من التحويلات من أجل التنمية. والتدابير التنسيقية لدعم وتشجيع تنظيم المشاريع في البلدان الأصلية اعتبرت مفيدة.

ومشاركة المجتمعات عبر الوطنية في رعاية تنمية البلدان الأصلية اعتبرت مرغوبا فيها وضرورية لزيادة الفوائد من الهجرة الدولية إلى الحد الأقصى. ونوه المشاركون بالمساهمات الإيجابية للمجتمعات والشبكات عبر الوطنية في تنمية المجتمعات المقصودة والأصلية. وتم الإقرار بأن إنشاء شبكات لتشاطر المعرفة يشارك فيها أعضاء مجتمعات المهاجرين يمكن أن يعود بالفائدة على البلدان الأصلية.

ودعا عدد من المشاركين إلى تقديم مزيد من المبادرات للبحث عن حلول سياسية من شأنها أن تيسر إعادة دمج المهاجرين لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. ومسألة ضمان قابلية المعاشات التقاعدية للتحويل وتوفر سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أثيرت أيضا. وشعر كثير من المشاركين أن المهاجر العائد يمكنه أن يكون وكيلا للتنمية، شريطة تيسير سياسات البلدان الأصلية لتحويل الأموال، وتيسير سبل الحصول على القروض وإنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): موجز المناقشات في اجتماع المائدة المستديرة ٤ سيقدم في مرحلة لاحقة.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة عصر اليوم أود أن أخبر الأعضاء بأنه لا يزال هناك ٥٩ متكلما سنستمع إليهم. وكما ذكرت أمس، علينا أن نختتم ”الحوار الرفيع المستوى“ بنهاية هذه الجلسة. ولذلك أناشد الأعضاء مرة أخرى أن يجعلوا بياناتهم موجزة بقدر الإمكان وذلك بتلخيصها وتعميم النص الكامل.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن محمد لوال، وزير العمل والإنتاجية في نيجيريا.

السيد لوال (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نهنئكم، سيدتي، بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وأن نؤكد لكم استعدادنا للتعاون معكم من أجل تتويج فترة رئاستكم بالنجاح. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ومساعديه من الموظفين على تقديم التقرير المفصل (A/60/871) لمداولاتنا. ونيجيريا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الهجرة الدولية ظاهرة قديمة شاهدت خلال العصور الناس من كل الألوان والعقائد يتحركون حول العالم لمختلف الأسباب. ومما لا شك فيه أن للهجرة فوائد كبيرة، وأنها يمكن أن تكون قوة مؤثرة عظيمة للتنمية. ولكن تحدياتها لا تقل ضخامة. وفي ظل هذه الخلفية لدى نيجيريا اقتناع بأن الهجرة الأفضل إدارة يمكنها أن تعود بالفائدة على جميع البلدان.

إن التباينات في الثروة المادية للبلدان والطلب على العمالة الرخيصة في البلدان المصنعة، بالاقتران بالبطالة والفقر، هي بعض العوامل الدافعة إلى الهجرة الدولية.

وعلى الرغم من أن لكل بلد الحق في تحديد سياساته للهجرة، فإن الاستغلال، وسوء المعاملة، والترحيل القسري، وغيرها من المعاملات اللاإنسانية، التي يتعرض لها المهاجرون طالبو اللجوء – بما فيها وضعهم في ما يشبه معسكرات الاعتقال – والسائدة في بعض البلدان على أنها تدابير لإدارة الهجرة، أمور يتعذر تبريرها في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، على المجتمع الدولي أن يقاوم إغراء بناء جدران سميكة من الإقصاء، أو اللجوء إلى كره الأجانب، أو غيره من أشكال التمييز، تحت ذريعة اتخاذ تدابير لضمان الأمن الوطني.

وبدلا من ذلك، علينا العمل بشكل جماعي للتوصل إلى حلول للمشاكل المرتبطة بالهجرة تكون قابلة للتطبيق ومشرّفة. ويساور نيجيريا قلق بالغ إزاء المعاملة المهينة للمهاجرين، لا سيما المنحدرين من جماعات ضعيفة، وتحث الدول على الوفاء بواجباتها تجاه المهاجرين في مجال حقوق العمالة وحقوق الإنسان، لأن ذلك هو جوهر التنمية، حيث أن كل الناس يطمحون إلى أحوال معيشية أفضل في ظل بيئة أكثر حرية.

وترى نيجيريا أن ما ينظر فيه هذا الحوار من تدابير سياسية محددة يجب أن تتضمن بناء القدرات، لا سيما في البلدان الأفريقية، وتعبئة السكان الوطنيين في المهجر، وضمان القيام بتحويلات مالية على نحو أسرع وأقل تكلفة وأكثر سلامة، وإدراج مسائل الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية. أما التدابير الأخرى التي ينبغي اتخاذها لدعم تحقيق استراتيجيات التنمية الوطنية، فتتضمن الإسراع بإكمال تنفيذ برنامج الدوحة للتنمية، وتسوية أزمة الديون الخارجية، وتوفير موارد جديدة وإضافية، والتعاون العالمي لمكافحة الفساد والإرهاب، وكفالة مساحة أوسع للتعبير عن الرأي ومشاركة أكبر للبلدان النامية في صنع القرار، في المؤسسات المالية والتجارية الدولية.

لقد اعتمدنا في نيجيريا إستراتيجية وطنية للتمكين والتنمية في المجال الاقتصادي بوصفها إطارا للقضاء على الفقر، وتشجيع سبل الإثراء، وضمان الرفاه الدائم للنيجيريين كافة. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل نيجيريا جهدا حثيثا لتحقيق المقاصد والأهداف الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وإذ تدرك الحكومة أهمية الهجرة، أنشأت مؤسسات لمعالجة ظاهرة الهجرة، بينما تم تعيين ثلاثة مساعدين خاصّين للرئيس لتقديم المشورة في ما يتعلق بمسائل الاغتراب، والاتجار بالبشر، وعمل الأطفال، والهجرة والشؤون الإنسانية.

وتؤيد نيجيريا اقتراح الأمين العام إنشاء منتدى للتشاور بغية استكمال وضع استراتيجيات متماسكة ومُحكمة التنسيق للهجرة، على المستويات كافة. ونؤمن بأن المنتدى سيشكّل للدول، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، مكانا لمواصلة الحوار بشأن الهجرة، لانعدام ترتيبات مؤسسية في منظومة الأمم المتحدة. وتتطلع نيجيريا إلى أول اجتماع للمنتدى. وتقدر نيجيريا دور منظمة العمل الدولية في توفير معيار دولي لحماية المهاجرين وتنوه به. ونثني على المنظمة الدولية للهجرة، لما قامت به من أجل التوعية بالدور الإيجابي الذي يمكن للهجرة الدولية والمهاجرين الاضطلاع به في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لبلدانهم.

وأخيرا، ندعو إلى المزيد من التعاون الدولي في مجال إدارة الهجرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد والتر فاست، مدير عام شركة التنمية السويسرية في سويسرا.

السيد فاست (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن الهجرة كانت دائماً موجودة؛ فهي ستواصل الجمع بين الدول، بينما نسعى لإدارتها ومنع أشكال هذه الظاهرة غير القانونية أو غير المرغوب فيها. ونؤمن، بالتالي، بوجوب تتويج جهودنا بتهيئة شراكة حقيقية بين الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، حتى نتمكن من إدارة الهجرة على نحو منصف، وعادل، وشفاف، بروح المسؤولية المتبادلة. وفي ذلك السياق، علينا بادئ ذي بدء تحليل الأسباب الحقيقية للهجرة، وهي، من بين أمور أخرى، الفقر، وانعدام آفاق المستقبل، والحكم الرديء، وانعدام الأمن، وانتهاك حقوق الإنسان، والصراعات المسلحة.

وينبغي لنا على وجه الاستعجال وضع أدوات لتمكيننا من تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة، مع التقليل من آثارها السلبية إلى أدنى حد. وقد استلهمت سويسرا هذه الاعتبارات لإطلاق مبادرة بيرن، وهي عملية تروم وضع برنامج دولي لإدارة الهجرة. ومبادرة بيرن، بوصفها عملية تمكّن الحكومات، في جميع المناطق، من مشاطرة مختلف أولويات سياساتهم، وتحديد مصالحهم على الأمد الطويل في مجال الهجرة، بغية التوصل إلى نهج مشترك قائم على التعاون، والشمولية، والتوازن، وإمكانية التنبؤ.

ويبرز بوضوح تقرير اللجنة العالمية عن الهجرة الدولية، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الحالة المثالية وهي: الهجرة يجب أن تكون مسألة اختيارية وليس اضطرارية. وبالفعل، هناك العديد من الرجال والنساء الذين يتركون ديارهم وعائلاتهم لظروف خارجة عن إرادتهم.

ومن واجبنا إيلاء المزيد من الاهتمام لأسباب الهجرة ولسبل منعها. وللقيام بذلك، علينا التعاون في التركيز على وضع أدوات لتحسين الأحوال المعيشية في بلدان المنشأ. وتلتزم سويسرا بتحقيق ذلك الهدف، وتنوي، على المستوى الدولي، مواصلة التزامها، لتعزيز الأمن البشري، وتشجيع السلام، وتدعيم احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وبالمثل، فتعاون سويسرا موجّه بشكل استراتيجي صوب تحقيق نتائج تساهم في تعزيز استقرار الحالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في بلدان المنشأ.

وعلى مشاريع التعاون الإنمائي أن تقدم المزيد لإيجاد عدد كاف من فرص العمل المستقرة في البلدان النامية، مع التركيز على ما لأنظمة الادخار والائتمان من أهمية كبرى. وعلاوة على ذلك، علّمتنا التجربة أن قدرات النساء على تنظيم المشاريع جرى التقليل من شأنها بشكل كبير. ومن الواضح أننا هنا بصدد مسألة تنطوي على إمكانات هائلة لتشجيع الاقتصادات المحلية على نحو مستدام.

ويتمثل النهج الآخر، الذي يتعين استكشافه، في إمكانية الاستفادة من أوجه التكافل بين الهجرة والتنمية. وتبلغ التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية حوالي ٢٠٠ بليون دولار سنوياً، بما فيها التحويلات بين البلدان المصنّعة. وبغض النظر عن كون هذه التحويلات أموال خاصة فعلا، يمكننا، بل يجب علينا، البحث عن أوجه التكافل الممكنة بين تلك التدفقات المالية الكبيرة، والتعاون الرسمي من أجل التنمية. غير أن هذه التحويلات لا تشكل بديلا من المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن مهمتنا هي تحسين فعالية تلك التحويلات بتخفيض تكلفتها، وكفالة سلامة إجراءاتها، وقانونيتها، وإعفائها من الرسوم الإضافية، مع السعي، من جهة أخرى، إلى تعزيز أثر تلك الأموال على التنمية. وفي هذا الصدد، تشيد سويسرا بالجهود التي تبذلها المصارف المتعددة الأطراف، والوكالات الثنائية، وغيرها من المنظمات العاملة في هذا المجال، وتشجع جميع الشركاء على تشاطر تجاربهم. ونشجع الدول، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، على إدراج مسألة الهجرة في استراتيجياتها الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر، وفي سياساتها الإقليمية.

ونؤمن كذلك بأن سياسات الاقتصاد الكلي، عند وضعها، يجب أن تُيَسر الاستثمار الدولي والوطني، بما في ذلك استثمارات المغتربين، حتى تتصف إجراءاتنا بروح من الشراكة الحقيقية.

وتعتبر سويسرا أن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين يتم أساسا من خلال المشاركة في سوق العمل، والتعليم. ولذلك، تشجع سويسرا سياسات تروم تحسين مركز العمال المهاجرين، وإدماجهم بنشاط في القوة العاملة، وتوفير التدريب المهني للشباب، وتخفيض معدل البطالة، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة العمالة غير القانونية أو السرية.

وينبغي ألا ندخر أي جهد في مكافحة أكثر أشكال الهجرة القسرية لاإنسانية ، وهو الاتجار بالبشر. ومن واجبنا، إذاً، تقديم الدعم للضحايا – الأطفال والنساء والرجال – في ما يتعلق بالحماية، والمساعدة. ويتحتم علينا ألا نتجاهل أن ما يتعرض له المهاجرون من انعدام للأمن، وافتقار إلى الحماية، عادة ما يعرض للخطر المسنين بالتحديد، والمرضى، والمعاقين. وإن النساء والأطفال كذلك، من بين الفئات الأكثر ضعفا. غير أنه من المحزن أن كل هذا مجرد ”غيض من فيض“.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ريتشارد فادن، نائب وزير الجنسية والهجرة في كندا.

السيد فادن (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن قرار عقد الحوار الرفيع المستوى يعبر عن المنظور الأوسع نطاقا الذي تعتمده الدول والخبراء بشكل متزايد لدى نظرهم في المسائل المرتبطة بالهجرة.

لقد مضت ١٢ سنة على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولا تزال كندا تؤمن بأن الفصل ١٠ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يشكل دليلا هاما للتعاون العالمي في المسائل المرتبطة بالهجرة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا تطورا متزايدا في كيفية التعامل مع الهجرة. فالصلات بين الهجرة ومجالات أخرى للسياسات العامة يجري استكشافها على نحو أكثر عمقا، وهو ما تعتبره كندا نهجا قيّماً.

وعلى الرغم من أن الحديث عن أثر العولمة في جميع أرجاء العالم أصبح أمرا بديهيا، فسيكون من الخطأ القول إن العولمة تؤثر في جميع أنحاء العالم بالطريقة ذاتها، أو أن استجابة أي بلد للعولمة ينبغي أن تكون – بل يمكنها أن تكون – مماثلة. وعلى الرغم من أنه ما زال هناك الكثير من العبر التي ينبغي استخلاصها من مشاطرة النهج والتجارب

في ما يتعلق بالهجرة، فإن الحلول يتعين تكييفها مع الظروف المحلية كي تصبح ناجعة. وفي ذلك الصدد، لا بد من تدقيق مفهوم مشاطرة ''أفضل الممارسات''. فما كل شيء يمكن تنظيمه في إطار نهج عالمي.

إن الحوار الرفيع المستوى يجمع أصوات متعددة من عالمي الهجرة والتنمية: صانعو السياسية من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة. ولديها جميعا ما تغني به المناقشة. وبينما نمضي قدما، ينبغي لنا ضمان إتاحة فرصة التعبير والمساهمة لكل صوت من تلك الأصوات.

غير أنه بغية تركيز المناقشة على حقائق صنع السياسة، تؤمن كندا بوجوب الشروع في هذه العملية بوصفها حوارا بين الدول. وبينما تمضي العملية قدما، ينبغي للحوار – مع استمرار الدول في إدارته – تيسير الصلات بين أصحاب المصلحة.

وكما قال الممثل الخاص للأمين العام في مناسبات عديدة، يتعين على مختلف أصحاب المصلحة، لأجل إحراز التقدم في هذه المسألة، التعامل مع هذه المناقشات بصورة بناءة ومنفتحة.

ولا يمكن للحكومات أن تعمل في عزلة، بل ينبغي ألاّ تفعل ذلك. غير أنه في الوقت ذاته، من المهم للدول اغتنام الفرصة للتفكير في آرائها الذاتية وتدقيقها، بغية الانخراط مع الآخرين بشكل بناء. وتؤيد كندا النظر في الآليات المناسبة لتمكين المجتمع المدني، والمجموعة العالمية للهجرة المنشأة مؤخرا، من المساهمة في أية مناقشات قد تقرر الدول إجراءها.

ولدى النظر في أية عملية قد تتمخض عن الحوار الرفيع المستوى، ستشجع كندا الدول على أخذ الأمور التالية في الحسبان.

يجب على العملية الجارية أن تأتي بقيمة مضافة إلى المناقشات الدولية، بدلا من نسخ ما هو قائم أصلا، أو ما يمكن أن يطرأ في إطار الآليات القائمة. وعلى هذا الحوار أن يتم بوصفه منتدى قائما بذاته، وليس في إطار منظومة الأمم المتحدة وما يتصل بها من مؤسسات. ويجب إقامة صلات محددة بوضوح مع الأمم المتحدة، من خلال مكتب الممثل الخاص أو الأمين العام إن أمكن ذلك. وينبغي للعملية الارتكاز على تطوير فهم للمسائل الجوهرية، بدلا من التفاوض بشأن النصوص من أجل اتخاذ قرارات أو إصدار إعلانات. وأخيرا، على الدول تولي دور الريادة، لأنها مسؤولة عن تحويل الأفكار إلى سياسات عامة ملموسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة إلين سوربيري، مساعدة الوزير لشؤون السكان واللاجئين والهجرة في الولايات المتحدة.

السيدة سوربيري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن تشارك في هذا الحدث، الذي يتيح الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة تجاربنا الجماعية بشأن الهجرة والتنمية.

إن مسألة الهجرة الوافدة عزيزة على أمريكا. فهي في صلب هويتنا كشعب، وفي صميم ما نؤمن به كبلد: العمل الدؤوب، والفرص، وسيادة القانون، والحرية، والتسامح والتحرر. ولنكن واضحين: إن التزام الولايات المتحدة بتشجيع الهجرة المنظمة، بوصفها تنمية إيجابية للأمم كافة، التزام ثابت لم تنقصه تحديات عالم ما بعد ٩/١١.

في العام الماضي وحده، حصل مليون شخص من الرعايا الأجانب على الإقامة القانونية الدائمة في الولايات المتحدة. وتستضيف أمريكا ما يناهز ٢٠ في المائة من المهاجرين في العالم، الذين يأتون إلينا من جميع أرجاء المعمورة. وفي العام الماضي، أعدنا إيواء أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم – وربما أكثر المهاجرين ضعفا.

وجميع بلدان أسرة الأمم المتحدة تتشاطر معنا شعوبها، وثقافتها، ودياناتها، الأمر الذي يمثل روعة مجد مخلوقات الله البشرية، ونطاقها، ومداها. لذا، فعندما تنظر أمريكا إلى المرآة، ما نراه هي تلك المخلوقات البشرية.

والولايات المتحدة تأخذ مسألة الهجرة مأخذا جديا للغاية. ونحن ملتزمون التزاما عميقا وصادقا بتشجيع الهجرة القانونية، والمنظمة، والقائمة على معاملة إنسانية، بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والرفاه لجميع البلدان. ونحن، دون تردد، ملتزمون التزاما كاملا باحترام كرامة المهاجرين وحقوقهم الإنسانية. وفي ما يتعلق بهذه النقاط، ينبغي ألا يكون هناك شك.

ويعالج بلدي مسألة الهجرة بتواضع. وقد تعلمنا على مدى أكثر من ٢٠٠ سنة من التجربة أن تعقيدات هذه الظاهرة السياسية، والاقتصادية، والبشرية تتحدى الأجوبة السهلة. وحتى في القرن الثامن عشر، ناقش آباؤنا المؤسسون النطاق المناسب للهجرة الوافدة إلى الولايات المتحدة. وكانوا يخشون خطأ من أن التأثيرات الأجنبية ستقوض إلى حد ما المبادئ الديمقراطية لأمريكا.

وتسلم الولايات المتحدة بأن هناك أوجها سلبية للهجرة، من قبيل الاتجار بالبشر والتهريب، ونحن ملتزمون بالتصدي لتلك التحديات. وحوارنا الوطني بشأن الهجرة يتواصل اليوم. والأمريكيون يتفهمون ضرورة العمل على حل هذه المسائل الصعبة بوصفهم أمة. ونقدم أنفسنا كنموذج، وربما كعامل اطمئنان، للآخرين الذين يجهدون في معالجة الهجرة الوافدة، بوصفها موضوعا جديدا نسبيا.

إن الأمريكيين شعب عملي عندما يتعلق الأمر بالهجرة الوافدة. وينطبق هذا التفضيل الوطني على كل ما هو واقعي وملموس، إلى جانب الالتزام الثابت بمعالجة الهجرة بوصفها ظاهرة إيجابية، بتشكيل الكيفية التي تعزز بها الولايات المتحدة التعاون الدولي في هذا المجال. وحسب تجربتنا، تعمل العلاقات المرتبطة بالهجرة بشكل أفضل بين الجيران والمناطق، القاصية والدانية، عندما توجد مصالح وشواغل مشتركة تؤدي إلى نتائج ملموسة. ونحن لا نهتم بالحوارات العالمية الواسعة والثقيلة والمملة، لأننا رأينا ببساطة الضعف المتأصل الذي يتمخض عن حجمها ونطاقها. فهي تمضي ببطء شديد بفعل ثقل جولات الحوار التي لا تنتهي، بعيدا عن المشاكل المباشرة والحلول الواقعية.

وترحب الولايات المتحدة بعمل المجموعة العالمية للهجرة، الذي سيعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة على معالجة الصلة بين الهجرة والتنمية. لكننا نؤمن بأن المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لديه فعلا القدرة المناسبة على معالجة مسائل الهجرة، وبأن إنشاء هياكل إضافية يمكن أن يعيق، بدل أن يساعد، النوايا الحسنة والتعاون بشأن هذه المسائل على الصعيد الدولي. ويجب أن تدرس الدول الأعضاء بعناية أي اعتبار يتعلق بمناقشات الأمم المتحدة بطريقة شفافة ومفتوحة وتمشيا مع النظام الداخلي واحتراما لتقاليد هذه المؤسسة.

ونواصل اعتقادنا، كما فعل أجدادنا، بأن ما يجمع بين الأمريكيين هو الإيمان المشترك بالمبادئ التي يضمنها دستورنا. وتتوقع الولايات المتحدة أن يحترم المهاجرون الحقوق الأساسية والمسؤوليات التي تصاحب الإقامة والجنسية. ونحن نعمل بصفتنا مجتمعا على جعل المهاجرين يقدّرون مؤسسات الولايات المتحدة، عن طريق الاعتراف بارتباطهم الشخصي بتاريخنا الأمريكي المشترك كشعب من المهاجرين.

ويؤيد الأمريكيون المبدأ الذي مفاده أن المهاجرين، في الوقت الذي يندمجون تماما في مجتمعاتهم الجديدة، بوسعهم أيضا أن يبقوا مرتبطين ببلدهم الأصلي. وتمثل التحويلات إحدى أقوى الأواصر. وتمثل تلك التدفقات المالية رمزا لتعب

المهاجرين فضلا عما يجنونه من فوائد. فهي تشكل قسطا كبيرا من العمل المضني، والتضحية وحزن فراق الأسرة والمجتمع المحلي. بيد أنها ترمز أيضا إلى الحب العميق لأولئك الناس والأماكن التي خلفها المهاجرون وراءهم والشجاعة على تحقيق الأحلام.

وتقع على عاتق البلدان المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم على السواء المسؤولية عن زيادة فوائد المهاجرين إلى أقصى حد، بما فيها التحويلات. والتحويلات عبارة عن حوالات شخصية لمبالغ مالية لها تأثير شامل أكبر على التنمية في بلدان الأصل عندما تضطلع تلك البلدان بإصلاحات اقتصادية واجتماعية تهيئ بيئة مؤاتية لبناء الأصول والشراكات والاستثمار.

ويأتي المهاجرون إلى الولايات المتحدة، كما قال الرئيس بوش، لا لكي يأخذوا فحسب بل لكي يعطوا أيضا. وهم يأتون من أجل فرصة للعمل الدؤوب، وإعالة أسرهم ورفع مستواهم في العالم. وبينما يمكن أن تكون الهجرة مفيدة للبلدان المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم فضلا عن المهاجرين أنفسهم، فمن المهم أن نلاحظ أن اتخاذ القرار بالهجرة ينبغي أن يكون اختيارا لا ضرورة. ويجب أن تعمل بلدان الأصل والمقصد معا كيما يصبح ذلك حقيقة واقعة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كاستريوت سولكا، نائب وزير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص في جمهورية ألبانيا.

السيد سولكا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب ألبانيا بتنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية وتعتقد أنه سيكون للحوار تأثير قوي على الجهود التي ستوضع والسياسات التي ستبذل في المستقبل لإدارة الهجرة بطريقة دولية. ووفقا لتقرير الأمين العام (A/60/891)، يبلغ عدد المهاجرين الدوليين أكثر من ١٩١ مليون شخص، وهي حقيقة تبيّن الأبعاد الهائلة للظاهرة وتأثيرها على التوازنات الدولية. وبالتالي، لا يمكن اعتبارها ظاهرة تتعلق بالبلدان النامية أو المتقدمة النمو فحسب.

وتنعكس السياسة العالمية المتعلقة بإدارة الهجرة لصالح الدول والأفراد على السواء إلى حد كبير في ألبانيا. فمنذ عام ١٩٩١، ما برحت ألبانيا تشهد تدفقات كبيرة من المهاجرين إلى الخارج بمعدل يصل إلى ٢٠ في المائة من مجموع السكان. ويوجد المهاجرون الألبانيون في الاتحاد الأوروبي على الأغلب، و لا سيما في بلدين مجاورين هما اليونان وإيطاليا، ولكن في ألمانيا أيضا، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وحتى عام ٢٠٠٤، كانت ألبانيا تمثل إحدى أهم طرق العبور في جنوب شرق أوروبا صوب الاتحاد الأوروبي ونتيجة لذلك، كانت الهجرة تمثل قلقا رئيسيا ليس لبلدنا فحسب، وإنما أيضا لعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما مع جيرانه.

وأود أن أشاطركم نهجا جديدا أعلنته حكومة ألبانيا مؤخرا: ”ألبانيا: يورو واحد“، وهو يرمي إلى اجتذاب مستثمرين إلى مناطق فقيرة ذات معدلات بطالة عالية. والمبادرة موجهة خصوصا إلى مهاجري الشتات والمهاجرين إلى الخارج حيث توجد ضرورة كبيرة لمساهمتهم، مع مراعاة أنهم لا يجلبون معهم رؤوس أموال فحسب، بل أصولا بشرية. وبهذه الطريقة، فإنهم يشاطرون المجتمع المحلي عقلية جديدة ومجالات التقدم الثقافية والفنية. وكما ورد في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام.

> ”وبعد العمل في اليونان يرجع الألبانيون بمهارات زراعية جديدة تمكنهم من زيادة الإنتاج. وعن طريقة تشجيع تبادل الخبرات والمساعدة في بناء الشراكات يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير لزيادة هذه الآثار الايجابية للهجرة في التنمية“.

وبينما تهيئ الهجرة الفرص للمهاجرين للحصول على حياة أفضل والمشاركة في بلدي الأصل والمقصد على السواء، فإن لها تأثيراً سلبياً نتيجة هجرة العاملين الرفيعي المهارة وظاهرة نزيف الأدمغة.

وتحاول ألبانيا أن تعكس هذا المعنى: من نزيف الأدمغة إلى كسب الأدمغة عن طريق إدخال استراتيجيات لاجتذاب العاملين الرفيعي المهارة والطلاب الممتازين الذين درسوا في الخارج من أجل المشاركة بفعالية في ألبانيا. وتؤازر الحكومة الألبانية التعاون مع المجتمع المدني ومنظمات الطلاب التي توفر حوافز مالية للعاملين الرفيعي المهارة والطلاب من أجل عودتهم، وترحب بذلك.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة تقدمت بها الحكومة الألبانية من خلال برنامج اكتساب الأدمغة، الذي يسعى إلى زيادة الدور الذي يؤديه المهاجرون والشتات في الأوساط الأكاديمية والإدارة والأعمال التجارية. ويدعم هذا البرنامج جهود الحكومة الألبانية الرامية إلى تهيئة الظروف وهيكل الحوافز المطلوبة لمشاركة الشتات في تنمية ألبانيا.

وما فتئت ألبانيا ترى أنه بدون دعم الوكالات الدولية المتخصصة ومهاراتها في الميدان ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة والبنك الدولي واليونيسيف والاتحاد الأوروبي وبدون التعاون بين البلدان، يصعب تناول الهجرة بطريقة متسقة. وبيّنت التجربة أنه بدون التعاون الوثيق بين بلدان المقصد والأصل تستحيل مكافحة الهجرة غير القانونية وإدارة الهجرة لفائدة الجميع. وتوافق ألبانيا على أنه لدى صياغة السياسات أو إقامة الهياكل، ينبغي مراعاة المهاجرين والمجتمع المدني وليست بلدان المقصد والأصل فحسب. ونعتقد أن نتائج هذه المناقشة ستتبعها خطوات ملموسة، تفضي إلى إدارة أفضل للهجرة دوليا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إبراهيم المهندي، مدير إدارة التخطيط الاجتماعي التابعة لمجلس التخطيط في قطر.

السيد المُهَنَّدي (قطر): السيدة الرئيسة، يطيب لي باسم دولة قطر أن أتقدم بالتهنئة لسعادتكم على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونحن على يقين من أن حكمتكم وحنكتكم ستقودان أعمال هذه الجمعية إلى النجاح. كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على جهوده المقدَّرة في إبراز قضية الهجرة العالمية والتنمية، وعلى تقريره الوافي الوارد في الوثيقة A/60/871.

لقد بدأت ظاهرة الهجرة بشتى أسبابها منذ أقدم العصور، واشتدت وتيرتها في عصرنا هذا نتيجة للعولمة وإفرازاتها الاقتصادية والاجتماعية والتقدم الهائل الذي شهده حقل الاتصالات والنقل، مما يستلزم الاهتمام الجدي بها، وذلك لاستثمارها على النحو الأفضل بالنسبة للأفراد والدول. وما تنظيم هذا الملتقى الأممي إلا خطوة في سبيل البحث عن أساليب فعالة تضمن حماية المهاجرين وبنفس القدر الدول المرسلة والمستقبلة في آن واحد. وبهذه المناسبة، فإن دولة قطر ترحب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى تنظيم منتدى عالمي حول الهجرة، وتثمن مبادرة بلجيكا لاستضافة هذا المنتدى.

ودولة قطر تحتضن الكثير من العمالة الوافدة من شتى الجنسيات يعملون جنباً إلى جنب مع المواطن القطري في تنمية اقتصاد دولة يعتبر الأسرع من حيث النمو حالياً. ودولة قطر تعتز دائماً بدور العمالة الوافدة وإسهاماتها في نموها الاقتصادي الكبير، وفي سعيها الحثيث نحو تحقيق تنميتها المستدامة. وتتعاون دولة قطر مع الدول المرسلة للعمالة بشكل وثيق ومستمر. ومن أشكال هذا التعاون عقد اتفاقيات ثنائية مع

هذه الدول لتنظيم عملية استخدام العمالة الوافدة منها ولتحديد دور الجهات الرسمية المختصة في كل من البلدين في هذه العملية. وتقضي هذه الاتفاقيات بأن يتم استخدام العمال بموجب عقد عمل يحدد بشكل جلي حقوق وواجبات كل من العامل وصاحب العمل. ويتم التصديق على عقود العمل من قبل الجهات الرسمية في البلدين، وذلك منعاً لحدوث أي استغلال للعمالة الوافدة. وتحدد الاتفاقيات كذلك طريقة حل المنازعات التي يمكن أن تقع بين أرباب العمل والعامل. كما تتمتع العمالة الوافدة بحقها الكامل غير المنقوص في تحويل مدخراتها إلى بلدها، وتنظم العقود أيضا الإجازات المدفوعة الأجر بشتى أنواعها. وتهيئ الدولة للعمالة الوافدة بيئة اجتماعية متسامحة تمكنها من ممارسة شعائرها الدينية وتواصلها بثقافتها بكل حرية. إضافة إلى ذلك، تحرص دولة قطر على توفير الحقوق والمزايا الأساسية للعمالة الوافدة، مثل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وغيرها.

ومن مظاهر اهتمام دولة قطر بشؤون العمالة الوافدة دعوتها جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى المشاركة في ملتقى حول العمالة الوافدة والمقرر عقده في الدوحة في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧. إننا في دولة قطر نهتم كثيراً بالعمالة الوافدة وضمان حقوقها التي تكفلها لها قوانين الدولة والعقود المبرمة معها والمصدق عليها من قبل دولها الأصلية. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن دولة قطر تحترم تعهداتها المنصوص عليها في العقود المبرمة معها ، كما أنها تلتزم بحرفية تنفيذ قوانينها وما صادقت عليه من اتفاقيات ومعاهدات دولية في هذا الشأن.

وفي الختام، أتمنى لحوارنا هذا كل النجاح والتوفيق بما يعود على أوطاننا بالرقي والتقدم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانيس فالياكيس، نائب وزير خارجية اليونان.

السيد فالياكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): باسم الحكومة اليونانية، أود أن أشدد على أهمية تنظيم الأمم المتحدة لهذا الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

ففي شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، وخلال الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي، اعتمد المجلس الأوروبي للمرة الأولى خلاصات بشأن الهجرة والتنمية، تضمنت سلسلة من الإجراءات الملموسة والبنود الواجب تمحيصها من جانب هيئات المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء. ومنذ ذلك الحين، تحقق الكثير في إطار عمل الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالعلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية، وأدرجت مسألة الهجرة في جدول أعمالنا التنموي.

فالعلاقة بين الهجرة والتنمية علاقة معقدة وتحتاج إلى دراسة متعمقة. والهجرة، إذا ما أحسنت إدارتها، يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي على بلدان المقصد وبلدان المنشأ على حد سواء.

وشدد المجلس الأوروبي، في خلاصاته الصادرة في ١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على الحاجة إلى نهج متوازن وعالمي ومترابط للتعاون مع بلدان ثالثة، نهج يستفيد من منافع الهجرة القانونية، ويغطي سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية. وأشار المجلس إلى أن مسائل الهجرة تشكل عنصراً مركزياً في علاقات الاتحاد ودوله الأعضاء مع بلدان ثالثة.

والتزام الاتحاد الأوروبي بدعم جهود التنمية لبلدان المنشأ والعبور جزء من عملية طويلة الأمد ترمي إلى الاستجابة للفرص والتحديات التي تطرحها الهجرة. وفي هذا الصدد، سلم الاتحاد الأوروبي بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة – مثلاً – من خلال القضاء على الفقر في بلدان ومناطق المنشأ، وتعزيز الحكم الرشيد وحماية حقوق

الإنسان. ونحن نؤيد تماماً المبادئ الأساسية التي تقوم عليها تلك السياسة.

ومن جهة أخرى، نرى أن مؤتمر الرباط الوزاري الذي جمع الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وانعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦، يشكل خطوة إلى الأمام في علاقاتنا مع مجموعة رئيسية من بلدان المنشأ والعبور. ونعتقد أن ذلك سيساعد بشكل كبير في تحسين سبل التواصل مع الشركاء الأفارقة والتعاون معهم.

ومع ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصورة مشتركة وعلى نحو سليم وفعال. فمكافحة الهجرة غير الشرعية كفاح لا هوادة فيه نشهده من غرب أفريقيا وجزر الكناري، مروراً بالبحر المتوسط وصولاً إلى بحر إيجة والشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت الهجرة غير الشرعية أبعاداً كبيرة ومنفلتة. وبالنظر إلى ترامي الخط الساحلي لليونان إلى أكثر من ١٦ ٠٠٠ كيلومتر، فإن مكافحة كل أشكال الهجرة غير الشرعية تشكل أولوية قصوى معلنة للحكومة اليونانية.

وفي الختام، أود أن أكرر رأينا بأن هذا الحوار رفيع المستوى ينبغي أن يكون منطلقاً لنهج عالمي جديد إزاء الهجرة بمختلف أشكالها. وينبغي التركيز في هذا النهج على تعميق النقاش بشأن مختلف المسائل والدروس المستفادة من الجوانب متعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بغية تحديد السبل والوسائل الملائمة للاستزادة من منافع الهجرة والحد من الآثار السلبية المترتبة عليها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماري بيداك، المدير العام لمجلس المواطنة والهجرة في إستونيا.

السيدة بيداك (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): الموقف العام للاتحاد الأوروبي قد حدده بيان رئاسة الاتحاد. لذلك، وبصفتي ممثل لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، لن أكرر ما سبق، بل سوف أركز على بعض الجوانب الرئيسية البالغة الأهمية بالنسبة لإستونيا.

لقد وصفت أمارتيا سين الحائزة على جائزة نوبل التنمية بأنها عملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. وهذا يشمل الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوق المدنية. ومع أن الهجرة في كوننا المعولم ظاهرة تزداد تعقداً، فإن أسبابها الرئيسية تكمن في التفاوتات القائمة فيما يتصل بالحريات التي يتمتع بها الأفراد. ولذلك، أود أن أشدد على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وهي تشمل الصراعات والفقر والجوع والأمراض وانعدام فرص العمل والحواجز التجارية وانعدام سيادة القانون وسوء الحكم. ومعظم تلك الأسباب من صنع الإنسان أساسا.

وتشكل تلك الأسباب عوائق كبيرة أمام الحرية ينبغي إزالتها من أجل القضاء على الظروف التي تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم. ومن نافلة القول، إننا كدول، تقع على عاتقنا المسؤولية الرئيسية في تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية. ومن الطبيعي، أن أحد عناصر تلك البيئة يتمثل في كفاءة وحُسن استخدام تحويلات المهاجرين في سبيل تحقيق المزيد من التنمية، كاستخدامها لأغراض التعليم والاستثمار والائتمانات الصغيرة. وتستفيد من ذلك المجتمعات المرسلة للمهاجرين وتلك التي تستقبلهم. وهذه هي بعض الأسباب التي تقتضي أن تصبح القضايا المتصلة بالهجرة الدولية جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية. وبالمثل، ينبغي التسليم بقضايا التنمية بوصفها عناصر هامة لسياسة الهجرة.

لقد شدّد الأمين العام على أهمية احترام حقوق المهاجرين بغية تحقيق الاستفادة التامة عن عوائد الهجرة الدولية. وشدد كذلك على الالتزام بمراعاة قوانين الدولة

المضيفة ولوائحها. ومن البديهي أن التعليم يؤدي دورا رئيسيا في التنمية الشخصية ويوسع بشكل كبير فرص الأفراد وقدرتهم على العيش بسعادة.

لقد قال رئيس استونيا السابق لينارت مري إن الافتقار إلى المهارات اللغوية يفضي إلى الخروج على القانون. ولن يتسنى لنا فهم القوانين وبالتالي فهم حقوقنا وواجباتنا بطريقة فعّالة إلا من خلال فهم اللغة. ويفتح تعلم اللغة المحلية واحترام الثقافة المحلية باب الفرص أمام المهاجر للعمل في المجتمع المضيف بوصفه عاملا فاعلا وليس شيئا من الأشياء. ويسمح له أولها بزيادة القدرة التنافسية في سوق العمل، فضلا عن اكتساب مهارات جديدة ومعارف أخرى من أجل تحقيق التنمية. وبغية دعم هذه العملية بصورة فعالة، لا بد لنا من مواصلة البرامج المحلية الرامية إلى تقديم المهاجرين وإدماجهم، وكذلك مراعاة أن الإدماج يشكل سلاحا ذا حدّين وأنه لا بد من توعية مواطني البلدان المستقبلة للمهاجرين أيضا.

أخيرا وليس آخرا، ومن أجل إدماج ناجح، يجب علينا جميعا – الدول المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم – تفادي استخدام المهاجرين في أغراض أيديولوجية محلية. ويجب ألا نجعل منهم أدوات لسياساتنا المحلية.

ويحدوني خالص الأمل في استمرار الدور العالمي الهام لهذا الحوار حول الهجرة الدولية والتنمية في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارلوس زامورا رودريغس، مدير الشؤون القنصلية وشؤون الكوبيين في الخارج في كوبا.

السيد رودريغس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدتي، بأن أتقدم بالتهنئة لكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، ومعربا عن استعداد وفدي والتزامه بمواصلة العمل البنّاء معكم. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي الوقت ذاته، نود الإعراب عن بعض الأفكار بشأن هذا الموضوع.

إن ظاهرة الهجرة الدولية الحالية هي نتيجة للنظام العالمي الراهن الذي فرضه العالم المتقدم النمو. والتفاوتات المتزايدة بين البلدان الغنية والمناطق الشديدة التخلف والفقر على وجه هذا الكوكب نتيجة للعولمة الليبرالية الجديدة. ولا يرى ملايين من البشر بديلا لمستقبلهم عن الهجرة صوب الاقتصادات المتقدمة النمو للعالم الأول. ويشكل تغيير تلك الصورة تحديا يجب علينا جميعا التصدي له لأن نتائجه تؤثر على البلدان الغنية والفقيرة على السواء. ولا بد من تناول ظاهرة الهجرة على وجه السرعة، ومن الملائم إدراج القضية في السياسات الإنمائية.

ولن ينجم عن الإبقاء على الوضع الراهن سوى زيادة ضغط جموع المهاجرين الوافدين من مناطق حل بها الفقر في كوكبنا مما يضرب حصارا على حدود العالم المتقدم النمو. ولا يمكن وقف هذا التدفق عن طريق تجريم الهجرة، وإقامة جدران هائلة على الحدود أو إنشاء حواجز إدارية أو حتى عسكرية.

ولا يسعنا قبول نُهُج ترمي إلى إدارة تدفقات الهجرة للوفاء باحتياجات العالم المتقدم النمو. ومن الضروري تغيير حالة الفقر والتخلف الراهنة في جزء كبير من المعمورة لكي تلبي الهجرة الاحتياجات والتطلعات الحقيقية للأفراد الراغبين في الاستقرار في بلد آخر. والتنمية هي السبيل الوحيد لتحقيق التوازن في تدفقات المهاجرين في عالم المستقبل.

ويجري استغلال الموارد الطبيعية لكوكبنا لفائدة البلدان المتقدمة النمو. وفي الاقتصاد المتسم بالعولمة الراهن، يزداد استغلال الموارد البشرية باطراد. ولقد نشأ نظام غير عادل للهجرة الدولية لفائدة البلدان الأكثر ثراء وقوة التي

تحصل على العمالة الماهرة وتسرق أفضل الأدمغة والمواهب، وفي المقابل فهي تريد أن تصبح بلداننا حراسا لحدودها من أجل إيقاف الهجرة غير النظامية.

على سبيل المثال، نقوم بتدريب ١,٢ مليون خريج جامعي في أمريكا اللاتينية كل عام، بكلفة تبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار على الأقل للشخص الواحد. ومن أصل هذا العدد، تجري سرقة ٢٤٠ ٠٠٠ – أي ٢٠ في المائة – للعمل وإجراء بحوث في البلدان الغنية، التي توفر لهم ظروفا لا يمكن أن تضمنها لهم بلداننا التي حل بها الفقر، ولا نحصل على أي تعويض إطلاقا لقاء ذلك. وتصور البلدان الغنية لنا التحويلات بوصفها ترياقا سحريا للتنمية – تلك التحويلات التي تشكل ثمرة لتضحيات المهاجرين – بينما تخفض التزاماتها ومساعدتها الإنمائية باستمرار.

ولقد آن الأوان لتصحيح ذلك الوضع. فلا بد من إبداء التعاون المخلص للإسهام في تنمية تلك المناطق الشاسعة الفقيرة في المعمورة. وبدون الإرادة السياسية الثابتة، لن يكون حل المشكلة ممكنا. بيد أن حقائق عصرنا الراهن تبعث على التساؤل عن وجود الإرادة السياسية لدى العالم الصناعي.

وتشكل سياسة الحصار والعدوان على بلدي مثالا للمشكلة الآنفة الذكر. ويسمح ما يسمى بقانون تسوية أوضاع الكوبيين لأي كوبي يصل إلى أراضي الولايات المتحدة بالإقامة فيها بغض النظر عن الوسائل والإجراءات المستخدمة. وهذا القانون شجّع الهجرة غير القانونية وتهريب الأجانب. وهو يناقض اتفاق الهجرة الثنائي، الذي ينشئ الالتزام بضمان الهجرة القانونية والآمنة والنظامية. بيد أن الولايات المتحدة لا تبدي أي بادرة للتحقيق في الجريمة المنظمة التي تستفيد من تهريب الأجانب ومعاقبة مرتكبيها.

وفضلا عن ذلك، يشكل الكوبيون المقيمون في الولايات المتحدة الفئة الوحيدة من المهاجرين الذين تفرض قيود على زياراتهم لأقربائهم وتقديم المساعدة لهم في بلدهم الأصلي، نتيجة للوائح التي يصدرها البلد المضيف. وزادت حدة هذه الحالة منذ اعتماد حكومة الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ تدابير تزيد من تقييد السفر والتحويلات على أساس تقييد سخيف وعدائي لمفهوم الأسرة. فاليوم، لا يتمكن الإبن من زيارة أمه إلا مرة كل ثلاثة أعوام حتى وإن كانت الأم في طور الاحتضار.

وتشكل زيادة النفقات العسكرية وعدم استدامتها مثالا آخر على انعدام الإرادة فيما يخص التعاون الإنمائي. وكيف يمكن تبرير المبالغ الضخمة والمتزايدة التي تنفق على تطوير الأسلحة الآخذة في التعاظم فتكا وتقدما، ونشهدها اليوم مستخدمة في الحروب الجارية، وموجهة تحديدا ضد البلدان الفقيرة، وتسبب تشريدا واسع النطاق للسكان؟ إن الحد من الإنفاق العسكري واستثمار تلك النفقات في التنمية سيكون دليلا على الإرادة الحقيقية في التصدي لمسألة التنمية والمساعدة في تغيير الوضع القائم.

لقد تلقى العالم المتقدم النمو مساهمات كبيرة من جانب المهاجرين في رفع مستوى الحياة الحالي لبلدانه، بينما وقع المهاجرون ضحية للتمييز الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. ويمكن القول إن العالم المتقدم يقع على عاتقه دين مقابل تلك المساهمات من جانب المهاجرين. وكإحدى الوسائل لسداد ذلك الدين، يمكن أن تلغى الديون الخارجية لتلك البلدان الأصلية.

إن الأسوار والحواجز التي يجري تشييدها من الممكن أن توقف المهاجرين، ولكنها لا يمكن أن تحل مشكلة الهجرة الحالية والمستمرة للملايين من البشر. وإذا كان لهذا الحوار الرفيع المستوى أن يعبئ المزيد من الوعي إزاء الحاجة إلى إيجاد حلول للتصدي للأسباب الهيكلية للهجرة الدولية، فإننا حينذاك سنعتبر أن مبادرة الأمين العام إلى إجراء هذا الحوار

كانت مجدية. وأما إذا كنا سنكتفي بوضع صياغات لإدارة تدفقات الهجرة، فإننا، في أحسن الأحوال، سنكون قد أرجأنا وقوع الأزمة التي تقود إليها هذه الظاهرة.

وينبغي للمستفيدين من النظام العالمي الحالي أن يفكروا مليا في هذه المسألة، وإن لم يفعلوا ذلك بإظهار كرمهم، فعلى الأقل عليهم أن يفعلوه بالذكاء والمنطق السليم. إن هناك حاجة عاجلة للعثور على حلول. وسيكون من الأفضل أن نعثر عليها معا من خلال التعاون بيننا جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريستيان ويناويزر، رئيس وفد ليختنشتاين.

السيد ويناويزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إن المهاجرين الدوليين الذين يصل تعدادهم إلى ١٩١ مليون شخص، يمثلون عاملا هاما في الاقتصاد العالمي. ولكن قرارهم بالهجرة كان له، أولا قبل كل شيء، تأثير على المجتمعات المحلية في البلدان الأصلية وفي بلدان المقصد على حد سواء. وهذا التأثير ليس اقتصاديا وحسب، بل إن تقرير الأمين العام (A/60/871) يبين أن الهجرة تؤدي إلى نتائج اجتماعية وثقافية وسياسية بعيدة المدى.

إن التحديات التي تحكم الهجرة الدولية تختلف إلى حد كبير عن تلك المتصلة بإدارة نقل الكائنات غير الحية، كالسلع أو رؤوس الأموال أو المعلومات. والتنمية المشتركة من خلال الهجرة الدولية ينبغي أن تفهم وتناقش على أنها عملية تتمحور حول الإنسان، والكثير من جوانبها لا يمكن قياسها على أسس اقتصادية محضة. والنهوض بعملية محورها الإنسان من شأنه أن يساعد في التصدي للكثير من التفاوت في اتجاهات الهجرة العالمية، وللظروف المحلية في المجتمعات الأصلية والمستقبلة. كما إنه سيضمن اتخاذ نهج حقوق الإنسان لدى وضع السياسات على الصُعُد المحلية والوطنية والدولية.

وغياب سيادة القانون والمستوى المتدني للأمن الإنساني، بالإضافة إلى التخلف الإنمائي، أمور غالبا ما تكون في صميم الرغبة في البحث عن مستقبل أفضل في خارج البلد. كما أن ما يرافق ذلك من معلومات مضللة حول إمكانيات الهجرة والقيود المتصلة بها، قد تؤدي إلى استغلال المهاجرين وانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وتتحمل الدول المسؤولية عن توفير المعلومات الملائمة للسكان حول ظروف الهجرة الشرعية. ويقع على عاتقها، كذلك، واجب التوعية بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين لصالح المجتمع، من أجل مواجهة العنصرية والخوف من الأجانب والتمييز. وينبغي لها أن تقف بحزم ضد أية عناصر في المجتمع، تسعى إلى الاعتداء على المهاجرين أو إلى ترهيبهم واستغلالهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أول الدين (إندونيسيا).

إن المهاجرين الذين يتحدون سيادة القانون عن قصد، أو لا يحترمون حقوق الإنسان للآخرين، يجب أن يتوقعوا، من جانبهم، أن تقوم الدول باتخاذ إجراءات ضدهم. وضمان سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، في البلدان الأصلية وبلدان المقصد، يجب أن يكون عنصرا أساسيا في أية سياسة هجرة وطنية أو دولية. وسيادة القانون وحقوق الإنسان هما الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الرشيدة للهجرة الدولية، والتي تعود بالنفع على التنمية المشتركة المستدامة لجميع البلدان وللمهاجرين أنفسهم.

وفي حين أن الهجرة هي ظاهرة عالمية، إلا أن أشكالها ومظاهرها تختلف من منطقة إلى أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لتأثيرها على البلدان المختلفة. وتدل تجربة البلدان الصغيرة على أن قدرتها على التصدي لتحديات الهجرة قد تكون فوق طاقتها. وتميل هجرة الأشخاص ذوي

التعليم العالي إلى التأثير، في المرحلة الأولية، على البلدان الصغيرة لأن احتياطي مواردها البشرية محدود. وبالمثل، فإن اقتصادات العديد من الدول النامية الصغيرة تعتمد بدرجة كبيرة على التحويلات المالية. ومن حيث استقبال المهاجرين، فإن البلدان الصغيرة غالبا ما تكون مقصدا لأعلى نسبة من المهاجرين، الذين يعيشون أو يعملون داخل ولايتها. كما إن تأثير انتقال الأشخاص الواسع النطاق عبر الحدود عادة ما يكون ملموسا أكثر في المجتمعات الصغيرة.

وقد سعت ليختنشتاين، بوصفها بلدا صغيرا، إلى الموازنة بين الضرورات الاقتصادية وبين التحديات الاجتماعية للهجرة. وبتعداد سكان يناهز ٣٥ ٠٠٠ نسمة، وبنسبة ٣٤ في المائة من السكان غير مواطنين، بل يقيمون في البلد، فإن ليختنشتاين وطن لسكان انحدروا من حوالي ٩٠ بلدا مختلفا. وإحدى أولويات سياسة الحكومة تستند إلى النهوض بالاندماج من خلال توفير الخدمات المستهدفة للمهاجرين لتعلم اللغة الوطنية. وقد ثبت أن هذه الخدمات مفيدة، بصفة خاصة، في اندماج النساء المهاجرات وأطفالهن. وتجري حاليا مناقشة تدابير عديدة أخرى لتحقيق المزيد من الاندماج الذي يستند إلى التعاون بين الجانبين، المجتمع المستقبل والمجتمع الأصلي.

وفيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، ركزت ليختنشتاين بشكل خاص على تنمية المناطق الريفية في البلدان الصغيرة النامية. وتسعى المشروعات التي تمولها إلى رفع مستوى معيشة السكان المقيمين خارج بلدانهم. وإن الاستثمار السياسي والمالي في تدابير الاندماج القائمة على أساس سيادة القانون، والتعاون من أجل التنمية مع البلدان الصغيرة، هما ركيزتا سياسة الهجرة السليمة. وبالتالي، فإن ليختنشتاين ستواصل إسهامها في الجهود الدولية لتحقيق الإمكانيات الكاملة للتنمية المشتركة سواء للبلدان أو للمهاجرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لويس ألبيرتو سيبولفيدا، مدير الشؤون القنصلية والهجرة في شيلي.

السيد سيبولفيدا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بقرار الجمعية العامة بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى عن الموضوع الهام للغاية، وهو الهجرة العالمية والتنمية. ونحن على يقين بأن هذه المبادرة ستضع تلك الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية، التي تشمل ٢٠٠ مليون شخص تقريبا في العالم، في محور جدول أعمال الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أشير إلى أن رئيسة جمهورية شيلي أيضا، السيدة ميشيل بشيلي، عاشت تجربة الهجرة الصعبة، عندما اضطرت لأسباب سياسية، في أواسط السبعينات، أن تغادر بلدها. وبالتالي، فهي تعرف عن قرب ما هي المتاعب وحالة القلق التي تلاحق من يتركون وراءهم الوطن والأحباء.

وقد انعكس موقف شيلي من الموضوع الرئيسي للهجرة بشكل أساسي في إعلان أسونسيون، الصادر عن مؤتمر أمريكا الجنوبية السادس بشأن الهجرة، المنعقد في أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي إعلان سانتياغو بشأن مبادئ الهجرة الذي أقره اجتماع وزراء الداخلية للسوق المشتركة للجنوب والدول المرتبطة بها، المنعقد في أيار/مايو ٢٠٠٤.

وينبغي أن يكون أحد الموضوعات الرئيسية لهذا الحوار البعد الإنمائي للهجرة، ولا سيما إسهامها في تخفيف الفقر. والتحدي الرئيسي الماثل أمامنا هو عملية جعل الهجرة الدولية قوة إيجابية من أجل التنمية الشاملة والمتناغمة لشعوبنا.

وتحقيقا لذلك، يجب أن نرى كيف يمكن تسخير الموارد الناجمة عن التحويلات الكبيرة لأهداف التنمية التي تعود بالنفع على المهاجرين وأسرهم. وبالتالي، فإن شيلي تعتبر أن هناك ضرورة لتخفيض كلفة التحويل، وتسهيل تدفق التحويلات، ووجوب تشجيع الاستثمارات التي تنحو

منحى إنمائيا في البلدان المتلقية للتحويلات، بحيث تصبح مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفضلا عن ذلك، نشارك دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قلقها إزاء حقوق المهاجرين وأسرهم. ومن هذا المنطلق، صادقت شيلي في العام الماضي على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ونود التأكيد مجددا على التزامنا التام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، رجالا ونساء وأطفالا، بغض النظر عن وضعهم القانوني، ومعتقداتهم، وديانتهم، وأعراقهم، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إننا نؤمن بأن هذا الحوار الرفيع المستوى ينبغي أن يكون نقطة انطلاق لعملية تأمل وتشاور مستمر بشأن الهجرة العالمية في المنظمة. ومع ذلك، لا نعتقد أن هذه العملية ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء هيئة جديدة في داخل الأمم المتحدة، أو إلى الازدواجية في وظائف الهيئات والآليات القائمة.

إن بلدنا نتاج تمازج واندماج بين السكان الأصليين وبين موجات مختلفة من المهاجرين الأوروبيين والعرب. ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي حدثت في بلدنا خلال العقود الماضية، أصبحت شيلي الآن بلد مقصد للمهاجرين. وقد سعينا، بوصفنا بلد استقبال في هذه المرحلة، إلى وضع وتنفيذ سياسة هادفة لتحديث إدارة الهجرة ترمي، بشكل أساسي، إلى تحسين الظروف الحياتية للأجانب، لكي يعود استقرارهم واندماجهم بالفائدة على جميع المعنيين.

وتقوم سياسة الهجرة في شيلي على أساس المبادئ الآتية: توفير ضمانات حق الإقامة وحرية التنقل، وضمانات حرية الفكر والضمير، وحق الحصول على السكن على أساس المساواة، والوصول إلى العدالة كحق لجميع المهاجرين، والضمان الاجتماعي للمهاجرين، وضمانات حقوق العمل للعمال الأجانب في شيلي، وعدم التمييز وتوحيد العائلات.

وفي الوقت ذاته، وبوصفنا بلد المنشأ للمهاجرين، فإننا نتحمل المسؤولية حيال المهاجرين الشيليين المقيمين في خارج البلد. وكخطوة أساسية للنهوض بهذه المسؤولية، نظمت شيلي في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عملية طوعية لتعداد السكان الشيليين المقيمين في الخارج. وقد انطوى ذلك على القيام بعمل مضن، ولكنه قيم، في القارات الخمس وفي حوالي ١٠٠ بلد. وساعد ذلك الجهد على تعزيز العلاقات بين مجتمع شيلي والجالية الشيلية في الخارج.

ولقد تمكنا خلال هذين اليومين من التأكد من وجود وعي كبير ومتزايد لدى المجتمع الدولي بحقائق الهجرة، بما في ذلك حقوق المهاجرين والفوائد التي يقدمونها للتنمية وتخفيف الفقر.

ونأمل أن يمثل هذا الاجتماع علامة فارقة حقيقية وحاسمة على طريق التقدم في التعامل مع هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة التي يتسم بها عصرنا ويجب أن نتصدى لها بحزم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إدوارد ليمون، رئيس وفد سورينام.

السيد ليمون (سورينام) (تكلم بالانكليزية): إن العولمة، وأوجه التقدم في مجال الاتصالات والنقل، والتخلف الإنمائي وانعدام الفرص والفقر، أمور أسهمت جميعها في زيادة تدفقات المهاجرين. ونحن نؤيد الرأي بأن هناك حاجة إلى إدارة فعالة للهجرة الدولية. ولتحقيق مثل هذه الإدارة، يجب أن يساهم في ذلك جميع ذوي المصلحة، وأن تدرس الأسباب الجذرية للهجرة. وبالتالي، فإن وفد بلدي يرحب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى ويعتبره فرصة ممتازة لتبادل الآراء على الصعيد العالمي.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتوافق حكومة سورينام على أن الهجرة الدولية ينبغي أن تدار بطريقة تسهم في جهود الدول في التنمية. ولذلك، هناك حاجة إلى عملية تشاور وتبادل للآراء، بما في ذلك حول أفضل الدروس المتعلقة بمختلف جوانب الهجرة الدولية. ويهتم وفد بلدي، اهتماما خاصا، بالمشاورات المتعلقة بالتنمية المشتركة وتحقيق الحد الأقصى من تأثير التحويلات على عملية التنمية.

وتؤمن سورينام بالحاجة إلى التدفق المستمر للموارد البشرية الماهرة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للأمة. ولذلك، ينبغي للحوار أن يناقش ويستكشف الترتيبات الممكنة للتعويض على خسارة الموظفين المهرة بين بلدان المقصد والبلدان الأصلية نظرا للتكلفة العالية المتصلة بتدريب الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في فوائد الترتيبات المتعلقة بكسب العقول وتداول الأدمغة. ويمكن للحوار، كذلك، أن ينظر في استخدام التحويلات في الاستثمار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وفي خدمات التعليم والصحة وأغراض السكن، بالإضافة إلى المساعدة في تحليل الخدمات المالية، وجذب الودائع والاستثمارات في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، فإن سورينام تقوم الآن بعملية تقييم على المستوى الوطني، وبالمشاورات وتبادل وجهات النظر على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز سياستنا بشأن الهجرة. ونحن مقتنعون بضرورة تطور الهجرة الدولية في إطار يضمن الاحترام التام لحقوق الإنسان.

ومن بين التزاماتنا التي قطعناها على الصعيد الوطني التدابير الرامية إلى ضمان حصول الهجرة في إطار قانوني ومكافحة الاتجار بالبشر بطريقة أكثر فعالية. ويقع في صميم هذه التدابير إنشاء وحدة شرطة خاصة مسؤولة عن مكافحة الاتجار بالبشر وما يتصل به من جرائم. وعلاوة على ذلك، استُهلت حملة إعلامية تتعلق بالاتجار بالبشر وما يتصل به من جرائم، واتُخذت قرارات تتصل بالسياسة العامة لضمان العودة الآمنة لضحايا الاتجار بالبشر إلى بلدانهم الأصلية.

وتثمّن سورينام مشاركة ومبادرات مختلف المنظمات والمؤسسات الإقليمية المتصلة بالجوانب المتعددة للهجرة الدولية. ولذا فإننا نساهم بفعالية في تلك العملية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتواصل المشاورات ضمن إطار مجموعات الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ؛ وآلية المشاورات التابعة لبلدان أمريكا الجنوبية؛ والجماعة الكاريبية. ويمكن أن يساهم ذلك الحوار مساهمة كبيرة في تحسين الاتساق المتعلق بسياسة الهجرة والتشجيع على إقامة الحوار بين الدول المرسلة والمستقبلة، ودعم العمليات الاستشارية الإقليمية وتعزيز الاتساق والتنسيق بين الوكالات على كل الصعد.

ولذا فإننا نعتبر هذه الجلسة بداية لعملية تجري على الصعيد العالمي تكمل المشاورات والتدابير الجارية على الصعيدين الإقليمي والثنائي فيما يتصل بالهجرة الدولية. ونحن إذاً نؤيد مقترح الأمين العام الرامي إلى إنشاء محفل استشاري بشان قضايا الهجرة والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد ايدواردو سفيا سوموزا، رئيس وفد نيكاراغوا.

السيد سفيا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): نود تأييد البيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة ريو والبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧.

ترحب نيكاراغوا بهذا الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة والتنمية وترى خصوصا أنه جيد التوقيت وهام، لأنه ينبغي تناول هاتين القضيتين بطريقة شاملة ومتكاملة. ونسلّم بأن قضية الهجرة تشمل جميع قطاعات الحكومة ونعتقد أيضا

أنه ينبغي مراعاة خبرات وآراء القطاعات غير الحكومية ذات الصلة، بما فيها اتحادات الشتات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ونرحب بهذا الحوار لتعدد أبعاده ولأنه يستهل بحثا عن أفضل وسيلة لضمان إسهام الهجرة في التنمية. وبالفعل، فان الأمم المتحدة هي المحفل الأنسب لتبادل الآراء والخبرات هذا. وحيث أن الهجرة تشكل ظاهرة عالمية لا تحدث بين بلدين أو ضمن منطقة واحدة فحسب، بل إنها تنطلق من وإلى أرجاء العالم كافة، يجب أن ننظر فيها بطريقة جماعية.

ونرحب جدا كمتابعة لهذا الحوار الرفيع المستوى وبغية تناول موضوع الهجرة والتنمية الواسع بمزيد من العمق، بتوصية الأمين العام بإنشاء محفل استشاري تقوده الدول ويكون مفتوحا لمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ١٩٢. ومن شأن هذا المحفل تقديم مكان لمناقشة القضايا المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية بطريقة منتظمة وشاملة.

وتولي حكومة نيكاراغوا أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار بالبشر. وتحقيقا لهذه الغاية، شكلنا ائتلافا وطنيا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ضد الاتجار بالبشر، بمشاركة العديد من المؤسسات ذات الصلة. وهي تحرز تقدما في مكافحة هذا البلاء على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع الالتزام الراسخ بحماية حقوق الإنسان.

ويعقد برنامج مكافحة الاتجار بالبشر الذي استهلته حكومة نيكاراغوا مع المنظمة الدولية للهجرة وأعضاء الائتلاف الوطني ضد الاتجار بالبشر جلسات عمل منتظمة بغية صياغة بروتوكول لإعادة الترحيل يضع مبادئ توجيهية إدارية وقانونية في ذلك الصدد تستند إلى التجربة اليومية. ويرمي البروتوكول أيضا إلى اتخاذ تدابير وخطوات ملموسة في سياق مختلف عناصر العملية: البحث وإعادة الترحيل والمساعدة وإضفاء الصفة القانونية على النظام. وستكون النتيجة صياغة بروتوكول على الصعيد الوطني بشأن عودة ضحايا الاتجار بالبشر من الصبيان والبنات والمراهقين، وهو في المراحل الأخيرة من المصادقة عليه.

وشاركت حكومتنا أيضا في الاجتماع الفني المعقود بتاريخ غواتيمالا في ٩ و ١٠ آذار/مارس بغية النظر في إمكانية صياغة بروتوكول إقليمي من شأنه أن يشمل مبادئ توجيهية لإعادة ترحيل ضحايا الاتجار بالبشر والمستضعفين من السكان. وأسفرت نتيجة الاجتماع عن مشروع يضع مبادئ توجيهية من أجل توفير حماية خاصة للصبيان والبنات والمراهقين الذين يسقطون ضحية للاتجار بالبشر.

ونحن ندرك الحدود الفنية لعملنا، ولكن بيّنت التجربة أن الإرادة السياسية والشخصية لكل المعنيين بالقضية لها أهمية أساسية لاستئصال شأفة هذا البلاء الاجتماعي. ولهذا السبب، ما برحنا نعمل على إعداد ثقافة جديدة للمواطنة، وبالتالي نساهم في تحقيق مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول، والأسرة والمجتمع في ضمان حقوق الإنسان، وخاصة تلك المتعلقة بالأطفال والمراهقين.

وتسفر الجهود التي تبذلها مختلف إدارات وزارة الداخلية المسؤولة عن الشرطة الوطنية والهجرة، الهجرة إلى الخارج والتعايش وأمن المواطنين عن نتائج إيجابية بين عموم السكان فضلا عن الطلاب من السكان من حيث الوقاية والكشف. ولكن، حيث أن جريمة الاتجار بالبشر معقدة جدا ولها مظاهر شتى، فانه من الأفضل تناولها إذا أصبحت مؤسسات الدولة ومنظمات وطنية ودولية غير حكومية معينة ذات خبرة في هذا الميدان قادرة على تنسيق عملها داخل الائتلاف الوطني ضد الاتجار بالبشر بطريقة أفضل، وذلك لكي نتمكن من زيادة الموارد المتاحة إلى أفضل حد وتوزيعها بطريقة أكثر فعالية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد علي الحشاني، رئيس وفد تونس.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود تأييد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تمثل هذه المناقشة الهامة أول حدث رفيع المستوى يُكرس تماما للهجرة والتنمية. وهو نتيجة عملية تنسيق وتفكير طويلة جرت على كلا الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفي ذلك الإطار، أود أن أذكر خصوصا المؤتمر الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية، المعقود في الرباط بتاريخ ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي شملت استنتاجاته أي الإعلان وخطة العمل، طائفة عريضة من التدابير المتصلة بالهجرة والتنمية، بما فيها إنشاء آلية مالية لتعزيز التنمية فضلا عن القضايا المتصلة بالهجرة القانونية والتعاون القضائي والتعاون مع قوات الشرطة في مكافحة الهجرة غير القانونية.

إن الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا الهجرة، والذي أدى إلى عقد هذا الحوار الرفيع المستوى، يدلل على أن الهجرة أصبحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، مسألة شاملة لكل المجتمعات، وأن جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية. وأسهمت العولمة، بصفة خاصة في وضع هذه المسألة في مكان الصدارة. ولم يعد من الممكن بعد الآن معالجة موضوع الهجرة على أساس قصير الأجل أو بشكل انفرادي، وإنما باعتباره جزءا من خطة تعاونية، لأن عملية الهجرة تتطلب استجابات منسقة ومتعددة الأبعاد.

وبسبب التفاوتات المتزايدة في التنمية، والتغيرات غير المتوازنة في النمو السكاني، وتكاثر الصراعات، ظهر اتجاه واضح لتزايد تدفقات المهاجرين، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان لدى صوغ وتنفيذ سياسات الهجرة. وهكذا ينبغي أن تعالج مسألة الهجرة – التي أصبحت ضرورة أكثر بكثير من كونها خيارا، بطريقة شاملة، وأن تدمج في برامج للتنمية الاقتصادية والتعاون فيما بين الدول. ومن غير المتصور أنه في الوقت الذي تفتح فيه الحدود أمام تدفق التجارة والخدمات ورؤوس الأموال، تغلق هذه الحدود بشكل متزايد أمام تدفق الأشخاص. فهذا يؤدي لا محالة إلى الهجرة السرية بكل ما ينطوي عليها من مخاطر يتعرض لها الأفراد والمجتمعات بصفة عامة.

والهجرة، في اعتقادنا، لا ينبغي أن تكون تهديدا؛ بل ينبغي بالأحرى أن تكون عاملا للإثراء المتبادل سواء من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية أو من الناحية الثقافية. فهي تعد استجابة بديلة ملائمة لاحتياجات سوق العمل في البلدان الصناعية، وعنصرا أساسيا تكميليا ومجزيا في شتى مجالات التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. والأحداث الدولية التي شهدناها على مدى السنوات القليلة الماضية، تضفي على مسألة الهجرة أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتؤكد الترابط الوثيق بين التغيرات التي تحدث في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وتشترك جميع الأطراف في المسؤولية عنها.

وأود أن أشدد على أن إيجاد إدارة تعاونية لعملية الهجرة بحيث تكون مرتكزة على نهج شامل يتسق مع مصلحة مختلف البلدان ويحترم هذه المصلحة، أصبح واحدا من التحديات الكبرى التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها في مطلع هذه الألفية، بغية إقامة توازن بين حتميات التنمية والقيود التي تفرضها العولمة.

ومما له أهمية قصوى أيضا أن نسلط الضوء على ضرورة النهوض بنقل التكنولوجيات الحديثة وتبادل المهارات، من أجل تعزيز اقتصادات بلدان المنشأ والمقصد، من خلال زيادة التعاون الدولي والثنائي والثلاثي والإنمائي، فضلا عن إلغاء المركزية في التعاون بين المؤسسات المحلية ووكالات التنمية.

ويؤيد وفد بلادي النتيجة التي مفادها أن استخدام التدفقات المالية الواردة من المهاجرين ضعيف أو قليل، وهذا يرجع إلى ارتفاع تكاليف التحويل. ويلزم بحث تدابير لتخفيض هذه التكاليف، وبالتالي توفير موارد إضافية لتمويل التنمية. إلا أن التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرون لا يمكن اعتبارها، أو جعلها، جزءا من التمويل الدولي للتنمية، ولا أن تكون بديلا له. فالتحويلات ما هي إلا موارد خاصة متذبذبة ذات طبيعة تكميلية.

ويتشاطر وفد بلادي الفكرة القائلة إن عملية الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تتضمن بحث مسألة الهجرة والتنمية.

وفي ضوء الترابط المتزايد بين شاطئي البحر المتوسط – وهي منطقة سياسية وجغرافية تشكل تونس جزءا منها – وتعقّد حركات الهجرة، نادت تونس أكثر من مرة بإقامة حوار بناء للنهوض بتطوير عملية مستدامة وديناميةتجعل من الهجرة عنصرا من عناصر التعاون الاقتصادي والتنمية المتكافئة والتبادلات الثقافية، بين شمال وجنوب البحر المتوسط، وخصوصا في المنطقة الغربية.

وانطلاقا من هذه الروح، كان من دواعي سرور تونس أن المؤتمر الوزاري الأول للحوار ٥+٥ بشأن الهجرة في غرب البحر المتوسط، عقد في تونس يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وذلك المؤتمر اعتمد بالإجماع إعلان تونس الذي يمثل خطوة جديدة جوهرية في التعاون الأوروبي – المتوسطي.

وأود أيضا أن أنوه بالتطور الإيجابي الذي يشهده الحوار ٥+٥ من خلال عقد اجتماعات وزارية سنوية، مما يدل على أن البلدان المعنية تدرك الحاجة إلى مواصلة الحوار والتشاور والتنسيق في مجال الهجرة. وسيكون المؤتمر الوزاري الخامس المزمع عقده في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، معلما جديدا في الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

وستواصل تونس تعليق الأهمية الواجبة على قضايا الهجرة، والتأكيد لشركائها على أن الحلول الانفرادية والتدابير الإدارية والأمنية لا تؤدي بالضرورة إلى المعالجة الفعالة والمستدامة لمسألة الهجرة.

وكما أكد فخامة الرئيس زين العابدين بن علي فإن:

”الهجرة اليوم ليست مجرد البحث عن وظيفة ومصدر للتدخل. فهي أيضا جانب أساسي في توليد الثروة، وقاعدة أساسية للاستقرار والتنمية المشتركة، وعامل حاسم في إثراء مجالات المعرفة المتبادلة والتقارب بين الأمم“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غي سيريس، رئيس وفد فرنسا.

السيد سيريس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يرجع الجزء الأعظم من ظاهرة الهجرة العالمية إلى التفاوتات في التنمية بين شتى مناطق كوكبنا. فيكف يمكن أن ننسى أن خمس سكان العالم يتمتعون اليوم بأربعة أخماس ثروة العالم؟

إن الأحداث المثيرة التي تقع يوميا والتي تجسد الحاجة الحيوية إلى التنقل، تجعلنا ندرك أن ظاهرة الهجرة لا يمكن تناولها بدون أن نضع في الاعتبار تنمية بلدان الجنوب. وعلينا جميعا أن نعد العدة، كل على مستوى مسؤوليته، لكي نعيد النظر من تلك الزاوية، في أنشطتنا وجهودنا. ولا بد من أن تبقى الأهداف الإنمائية دعامة التعاون الدولي. ولهذا الغرض، علينا أن نقوي الأدوات والوسائل الكفيلة بمكافحة الفقر وتشجيع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي حددناها معا. ومن هنا، تظل أولوياتنا هي التنمية البشرية، والصحة، والتعليم، بل والتنمية الاقتصادية أيضا. وإذا وقع اختيار المهاجرين على المنفى، فذلك لأن وسائل الوصول إلى تلك

الأهداف لا تستخدم بصورة فعالة؛ وفي معظم الأحيان، يكون الدافع وراء هذا الخيار هو الصراعات وانعدام الأمن.

وإذا كنا نلتقي هنا اليوم – بلدان المنشأ والعبور والمقصد – فذلك لأننا أصبحنا على وعي بالدور الذي يؤديه المهاجرون في تنمية أوطانهم.

وبغية الاستفادة قدر المستطاع من تلك الصلة، اعتمدت حكومة فرنسا في الآونة الأخيرة استراتيجية مشتركة بين الوزارات بشأن الهجرة والتنمية، تستند إلى ثلاثة جوانب، وتأخذ في الحسبان الكامل المبادرات الأوروبية المتعلقة بهذه المسألة.

أولا، نريد – من خلال مشاريع التنمية المشتركة التي عكفت فرنسا على تنفيذها منذ عدة سنوات – أن نسهل المبادرات الفردية والجماعية التي يقدم عليها المهاجرون لصالح مناطق منشئهم، وذلك عن طريق تمويل المشاريع المتناهية الصغر التي تعزز التنمية وفرص العمل على المستوى المحلي. وهذه المبادرات تتطلب شراكة قوية مع رابطات المهاجرين ومع سلطات البلدان الشريكة. وفي هذا الصدد، ندرج اليوم المغرب ومالي والسنغال في الصف الأول.

الجانب الثاني من استراتيجيتنا يتعلق بالتحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى المناطق التي نشأوا فيها. وتحويل المدخرات هو أبلغ تعبير عن الصلة الاجتماعية والاقتصادية التي تربط بين المقيمين في المهجر ومناطق المنشأ. وبغية الترويج لاستثمار المدخرات في التنمية، فإننا نؤيد تخفيض تكاليف التحويل، عن طريق تشجيع التنافس بين المؤسسات المصرفية، ودعم المهاجرين في تنفيذ مشاريعهم. وإنشاء حساب لمدخرات التنمية سيجعل من الممكن إعفاء المدخرات المستخدمة في القطاع الإنتاجي من الضرائب.

وأخيرا، ينبغي أن نتخذ إجراء لمكافحة نزوح الأدمغة وفقدان الموارد البشرية، ولتنمية التنقل بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب وبعضها البعض. ونريد أن نقرن النخبة المقيمة في فرنسا بتنمية قارتها، خاصة على مستوى التدريب ونقل المهارات. كما نريد أن نتخذ خطوات لتيسير انتقال الأشخاص المؤهلين بالمهجر، من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات وأفراد في مناصب عالية من المقيمين بفرنسا الذين يمكنهم، بمساعدتنا، أن يشاركوا في برامج التعاون التي نضطلع بها ومن ثم ينقلوا ما لديهم من معارف ومهارات إلى بلدان الجنوب.

ولا يمكن في مجابهة تحديات الهجرة الدولية والتنمية أن نقتصر على نهج ثنائي صرف أو إقليمي صرف. فمسارات الهجرة تختلف بتطور العولمة، ويجب علينا لذلك أن نيسّر ظهور نهج متعدد الأطراف يسمح بتحديد السبل العملية للتدخل. والأمم المتحدة هي بطبيعة الحال المنتدى المناسب لاتباع هذا النهج في التفكير، غير أنه يلزم الحرص على عدم استبعاد الذين يعنيهم الأمر بالدرجة الأولى، ألا وهم المهاجرون أنفسهم.

وينبغي لنا تجميع تجاربنا. وفي هذا الصدد، كان أحدث اجتماع للمؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية، في رأينا مرحلة ضرورية في تحديد الشراكة بين الشمال والجنوب، التي ترمي إلى توفير نهج عالمي ومتوازن إزاء المسائل المتعلقة بالهجرة. وينبغي أن نشجع أيضا على نشوء نظام للتبادل الفعال بين الحكومات والمنظمات الدولية العاملة في هذه المجالات، سواء على صعيد التحليل الموضوعي للقضايا أو على صعيد البرامج التي يُضطلع بها لمواجهة التحديات التي نواجهها.

ولا يخالجني شك في أن مساهماتنا في هذا الحوار الرفيع المستوى ستتمكن من إلقاء بعض الضوء على هذه المسائل المختلفة، آخذة بعين الاعتبار تنوع الحالات والأشخاص المعنيين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد جوليان فيلا – كوما، رئيس وفد أندورا.

السيد فيلا – كوما (أندورا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على تعيينها رئيسة للجمعية العامة، وأن أشكر في الوقت ذاته الأمين العام على تقريره الممتاز عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871) وعلى توصيته بإنشاء منتدى تشاوري عالمي بشأن هذه المسألة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن هذا المنتدى سيكون أداة أساسية في المعالجة البنّاءة لهذه الظاهرة، التي تعدّ من أكثر الظواهر حساسية في عالم اليوم، مع مراعاة الصلات القائمة بين الهجرة الدولية والتنمية.

وفي هذا الصدد، تود أندورا أيضا أن تثني على مبادرة حكومة بلجيكا، التي عرضت بموجبها أن تستضيف أول اجتماع يعقده المنتدى في هذا الموضوع في عام ٢٠٠٧.

وبوسع أندورا، وهي منذ أمد طويل من بلدان المنشأ للمهاجرين، أن تشهد على التغيرات التي تحدثها هذه الظاهرة في جميع الجوانب المختلفة من حياة البلدان الصغيرة. ذلك أن أندورا، التي يقوم اقتصادها بصفة أساسية على السياحة والتجارة والخدمات، قد تأثرت بهذه الظاهرة. وطرأ عليها تغيير هام في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، حين تحولت من أحد بلدان المنشأ إلى أحد بلدان المقصد.

عندئذ أصبح تاريخ أندورا لا ينفصل عن ظاهرة الهجرة، التي أدت إلى عملية للتنمية غير مسبوقة في تاريخها. وجرت الهجرة في إطار قانوني جعل من الممكن الربط بين مختلف العوامل السكانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلة في هذا التحول وبين حياتنا اليومية لإيجاد شعور بالانتماء إلى مجتمعنا.

علاوة على ذلك، لدى اعتماد دستورنا الجديد، أصبحت العلاقات السياسية ميسرة بين أندورا بوصفها بلد مقصد وبلدان المنشأ ضمن إطار قانوني أكثر ملائمة لاندماج المهاجرين، مع السماح لهم بالاحتفاظ بالروابط بينهم وبين بلدانهم الأصلية.

واسمحوا لي أن أؤكد اهتمام بلدي بجميع المسائل التي تعنينا هنا. وقد اختارت أندورا هذا الموضوع بصفته موضوعا رئيسيا للمناقشة هذا العام في مؤتمرنا الصيفي العام الثالث والعشرين لكي نحلل التحديات والفرص المرتبطة به من جوانبها التاريخية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

وتعرب أندورا عن تأييدها لجميع الاستراتيجيات المبنية على دراسة ظاهرة الهجرة في سياق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لأننا مقتنعون بأنه لن يؤدي إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد سوى الأخذ بنهج من هذا القبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد تشوي يونغ – جين، رئيس وفد جمهورية كوريا.

السيد تشوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): تتردد في الهجرة أصداء كثير من جوانب العولمة. فهي بحق ظاهرة متعددة الأبعاد وعالمية. وإذ يبلغ عدد المهاجرين الدوليين في العالم ٢٠٠ مليون تقريبا، فإن لها القدرة على إعادة تشكيل الهيكل الأساسي لمجتمعاتنا وحقن كل من بلدان المنشأ والمقصد بالجديد من الأفكار والمدخلات والطاقة. وفي الهجرة بوصفها من نواتج الترابط بيننا دليل على تنوعنا.

وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/60/871)، فإن أهداف الحوار الرفيع المستوى واضحة: إذكاء الوعي بالأبعاد الإنمائية للهجرة، ودراسة العلاقة بين الهجرة والتنمية، وتحديد نماذج لأفضل الممارسات.

وقد ورد ذكر جمهورية كوريا باعتبارها حالة جديرة بالتنويه فيما يتعلق بسياسات الهجرة. فلدينا ازدواجية في المركز بوصفنا من بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ونجتذب إلى الوطن باحثينا المقيمين بالخارج من خلال حوافز متنوعة تتضمنها السياسات العامة، وندمج بنجاح عددا كبيرا من المهاجرين الأجانب في المجتمع الكوري.

ولزيادة منافع الهجرة واحتواء أي أضرار جانبية لها إلى أقصى حد، لا غنى عن وضع سياسات مصممة تحديدا للتعامل مع تلك السمات التي يختص بها البلد. فبدونها يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تفاوت في توزيع المزايا فيما بين المجتمعات.

ومن ثم ينبغي أن تتمثل مهمتنا الأولى لدى التصدي لهذه المسألة في إعداد سياسات شاملة ومتسقة للهجرة في جميع البلدان المعنية. ذلك أن المهاجرين الذين لا يندمجون جيدا يشكلون مصدرا للتفريق والمشاكل الاجتماعية والتوتر والتحديات المرتبطة بالأمن.وينبغي أن تركز بلدان المقصد على صياغة سياسات للهجرة تراعي هدف الاندماج الاجتماعي على المدى البعيد.

وثمة بؤرة تركيز أخرى في سياسة الهجرة التي تفيد منها جميع الأطراف وهي تتعلق باستحداث نظام محلي تستوعب بلدان المنشأ من خلاله منافع الهجرة. ويبدو أن التحويلات، وقد بلغت ١٦٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ وحده، من أقرب منافع الهجرة المباشرة والملموسة. غير أنه بدون نظام اجتماعي متين، لا يمكن تحقيق الإمكانيات الإنمائية لتلك الموارد الكبيرة.

ولكي تفيد التحويلات الاقتصاد المحلي بالفعل، يلزم أولا أن نلتمس الطرق لخفض رسوم المعاملات عبر الوطنية. ثانيا، ينبغي تزويد أسر المهاجرين بالمساعدة التقنية اللازمة للاستفادة بالتحويلات من أجل تحسين الإنتاجية وبالتالي زيادة دخلها. ولعل عمليات التمويل المتناهي الصغر أفيد نظام لأسر المهاجرين. ويجب أن توجد بلدان المنشأ أيضا الآليات اللازمة لحشد الإمكانيات الإنمائية للمهاجرين ذوي المهارات العالية الذين يعودون إلى الوطن.

وأرى أننا لا يمكن أن نزيد إسهامات المهاجرين للمجتمعات إلى أقصى درجة بدون التماس مساعدة دوائر الأعمال التجارية. ويجب أن تعترف الأوساط التجارية بإمكانيات المهاجرين الاقتصادية، لا من حيث عمالتهم فحسب، وإنما أيضا بوصفهم مساهمين في توسيع نطاق التجارة والسياحة. وهكذا ينبغي لمجتمع الأعمال أن يشترك بنشاط في المناقشات المتعلقة بالإمكانات الإنمائية للهجرة. هذا، فضلا عن ضرورة النظر في أساليب متنوعة لتسهيل قيام شراكات حقيقية بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، يوفر الاتفاق العالمي نموذجا قيما لشراكة دولية ناجحة في مجال المشاريع.

والتعاون الدولي في مجال القضايا المتعلقة بالهجرة حيوي أيضا. وينبغي أن يسهم الفريق العالمي المعني بالهجرة، المنشأ حديثا، في حفز التنسيق والتعاون والتلاحم بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان الهجرة والتنمية، وفي الوقت ذاته، علينا أيضا أن نحتضن الجهود الإقليمية، مثل عملية بالي وغيرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لصاحبة السعادة السيدة كارولين زيادة، رئيسة وفد لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالانكليزية): نرحب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، ونعتقد أن هذا الحوار سيتيح فرصة ممتازة لتبادل الأفكار والآراء حول موضوع الهجرة، فضلا عن أنه سيسمح باستكشاف آفاق جديدة لزيادة المنافع المتبادلة المستمدة من الهجرة. كما نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام

في إعداد تقريره (A/60/871) المعنون ”الهجرة الدولية والتنمية“، والذي نعتبره خطوة موفقة إلى الأمام.

إن لبنان لديه ٤ ملايين نسمة يعيشون داخل لبنان و ١٢ مليونا يعيشون بالخارج و ٣ في المائة منهم يعيشون في أستراليا. وجبران خليل جبران وكارلوس غصن وإلياس خوري وجورج دبغي ونيكولاس حايك وأمين معلوف، ما هم إلا مثال صغير على الإسهام العظيم الذي قدمه اللبنانيون المغتربون للدول التي استضافتهم وللعالم.

إن الهجرة ظاهرة ملازمة لتاريخ الإنسانية الحديث. وكان الأمل في التغلب على الأنواء وتحسين مستوى المعيشة هو الذي دفع العديد من الرجال والنساء إلى ترك أوطانهم والهجرة إلى بلدان أكثر ثراء وتطورا. ومما لا شك فيه أن الأسباب الرئيسية للهجرة هي الفقر والتخلف والإقصاء الاجتماعي والاحتلال الأجنبي، إلى جانب غياب السلام والأمن والاستقرار، بالإضافة إلى التفاوت الكبيرة في الدخول بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض، والأزمات الاقتصادية.

في عام ٢٠٠٥، بلغ العدد التقديري للمهاجرين الدوليين ١٩١ مليونا، منهم ١١٥ مليونا يعيشون في بلدان متقدمة النمو، و ٧٥ مليونا يعيشون في بلدان نامية. وهذا يعني أن حجم الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الجنوب يضاهي حجم الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال.

إن الأثر الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي للهجرة على البلدان المتلقية والبلدان المرسلة، أمر لا يمكن الشك فيه بالتأكيد. فوفقا لتقديرات البنك الدولي، بلغت تحويلات المهاجرين على المستوى العالمي حوالي ٢٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. وكان نصيب البلدان النامية من هذه التحويلات العالمية يعادل ١٦٧ مليار دولار. وتلك التحويلات تزيد من دخول الأسر في بلدان المنشأ، وتساعدها على تأمين الوصول إلى خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية. كما أنها تحسن المناخ لتنظيم المشاريع، وتزيد قدرة الأسر المعيشية على الدخول في استثمارات منتجة. وفي لبنان، على سبيل المثال، تقدر تحويلات المهاجرين اللبنانيين بما يعادل ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حالات معينة، تكون مساهمة التحويلات في اقتصادات بلدان المنشأ عموما، أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية. لذا، هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لخفض رسوم النقل المرتبطة بتحويلات المهاجرين، بغية زيادة المنافع المتأتية منها. ولكن المساهمة المهمة التي تقدمها التحويلات لاقتصادات البلدان المرسلة لا ينبغي أن تستخدم ذريعة لخفض المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم للبلدان النامية.

وليس سرا على أحد أن المهاجرين الذين يعودون إلى الوطن يجلبون معهم خبرات ومدخرات. وهم يستخدمون خبراتهم لنقل الدراية الفنية التي اكتسبوها في بلدان المقصد إلى أوطانهم. وفضلا عن ذلك، فإنهم يستخدمون مدخراتهم في إطلاق مشاريع تساهم في خلق وظائف في بلدان المنشأ، ومن ثم، في الحد من معدلات البطالة فيها.

وفي بلدان المقصد يكون المهاجرون مكملا للأغلبية العظمى من العمال في البلدان المتلقية، وليس بديلا عنهم. والتدفقات الوافدة من المهاجرين ذوي المهارات الضعيفة تساعد في شغل وظائف لم تعد جذابة بالنسبة للسكان المحليين. والعمال المهاجرون يساعدون أيضا في الحفاظ على خدمات كان من شأنها أن تختفي لولا وجودهم.

وينبغي للدول المتلقية أن تحترم حقوق الإنسان للمهاجرين. كما ينبغي للدول المتلقية، إلى جانب بلدان المنشأ، أن تكافح الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتعاقب على تلك الجرائم. وعلى الدول المتلقية أيضا أن توفر للمهاجرين معاملة متساوية مع مواطنيها، وأن تحظر كل أشكال التمييز ضدهم.

فالدمج الناجح للمهاجرين يتوقف على حمايتهم من العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب العرقي.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن المهاجرين يسهمون بدرجة كبيرة في الحوار بين الثقافات والحضارات. وإليهم يرجع معظم الفضل في التباشير الأولى للحوار بين مختلف الحضارات والثقافات. ونجاح ذلك الحوار يرتهن بقبول المجتمعات المضيفة للاختلافات، وبالاعتراف بتلك الاختلافات باعتبارها مصدرا للإثراء بدلا من الشقاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للإعلان الصادر في وقت سابق، أعطى الكلمة الآن لرئيس المائدة المستديرة ٤، صاحب المعالي السيد جان - فرانسوا ندونغو، نائب وزير الدولة، ووزير الخارجية والتعاون والفرانكوفونية والتكامل الاجتماعي في غابون.

السيد ندونغو (غابون)، رئيس المائدة المستديرة ٤ (تكلم بالفرنسية): مهمتي هي تلخيص المناقشات التي جرت في المائدة المستديرة ٤، والتي ركزت على مسألة تعزيز بناء الشراكات والقدرات، وتبادل أفضل الممارسات على جميع الصُعد، بما في ذلك الصعيدان الثنائي والإقليمي، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء.

وقد خلص نقاشنا الذي كان مستفيضا ومتعمقا إلى عدد من الاستنتاجات. وكان هناك توافق عام في الآراء على أن التعاون الدولي ضروري لتعزيز فوائد الهجرة الدولية ولمعالجة جوانبها الإشكالية. ويمكن للتعاون الدولي أن يحدث على مستويات مختلفة. والمفاوضات الثنائية والاتفاقات الرسمية ضرورية لتحقيق نتائج ملموسة ولتعزيز التعاون بشأن فرادى المسائل، وبما أن الهجرة تتعلق بمجموعات من البلدان، فإنها تستدعي التعاون المتعدد الأطراف أيضا.

وقد أعطى معظم المشاركين أمثلة على نجاح العمليات المتعددة الأطراف على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. وتتراوح هذه العمليات من الاجتماعات الاستشارية غير الرسمية التي تسهم في بناء التفاهم بين مختلف الأطراف وفي المساعدة على إقامة أساس مشترك فيما بين البلدان المشاركة إلى إنشاء مؤسسات رسمية بهدف تحقيق التكامل الإقليمي وتيسير تنقل الناس.

ووافقت الأطراف على أن هذه العمليات - التي هي في أطوار مختلفة - مصدر مساعدة، وأنه ينبغي أن تستمر؛ ومما لا شك فيه أنه ينبغي أيضا أن يعززها الحوار على مستوى أعلى. وأعرب بعض المشاركين عن تأييدهم لمواصلة الحوار على المستوى العالمي. ورحب عدة متكلمين باقتراح الأمين العام بإنشاء منتدى استشاري عالمي يمكّن من إجراء مشاورات غير رسمية للتوصل إلى أساس مشترك لمسائل محددة متعلقة بالهجرة الدولية والتنمية. ومن شأن المنتدى أن يشكل وسيلة لتبادل التجارب وأفضل الممارسات من أجل التصدي بطريقة ملموسة وفعالة للتحديات التي تشكلها الهجرة الدولية.

وتم التأكيد على أهمية بناء الشراكات وتعزيز القدرات على مواجهة التحديات التي تشكلها الهجرة الدولية، بوصفها عنصرا من عناصر التنمية. ورُحّب بالدور الذي يمكن للمنظمات الدولية أن تؤديه في هذا الصدد. وتم النظر في بضعة أنواع من الشراكة. ولاحظ المشاركون أن الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص يمكن أن تكون أداة في تعزيز النتائج المفيدة من الهجرة. ويمكن لروابط أرباب الأعمال وللنقابات العمالية، على نحو خاص، أن تساعد في وضع سياسات الهجرة وأن تدعم تنفيذها.

واتفقنا على أهمية الحوار الاجتماعي لضمان تأييد المواطنين لسياسات الهجرة المنصفة، والإعراب على نحو أفضل عن آراء جميع الجهات ذات المصلحة في وضع السياسة. وشجعت الحكومات على التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى تحسين حالة العمال المهاجرين

وأسرهم، وأيضا على تكوين تصور أكثر إيجابية للمساهمات التي يقدمها المهاجرون للبلدان المضيفة لهم.

والتعاون بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية يمكن أن ييسر التحويلات المالية إلى البلدان الأصلية، وأن يخفض تكاليف التحويل، وأن يعزز، وذلك الأهم، الاستعمال المنتج لوفورات المهاجرين. وقد اعتبر التعاون والشراكة الدوليان أيضا ضروريين لمكافحة الهجرة غير النظامية وللتوصل إلى حلول للمشاكل التي تثيرها. ودعا المشاركون إلى زيادة التعاون بين الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك روابط المهاجرين والشباب. وعلى المجتمع المدني عموما أن يؤدي دورا رئيسيا في التعاون مع الهيئات الحكومية في تنفيذ السياسة وفي مساعدة المهاجرين على التكيف مع المجتمع المضيف.

ودور الشراكات بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة هو توفير التدريب للمهاجرين وتيسير تكيفهم مع البلد المضيف وإعادة إدماجهم عند عودتهم. وسُلِّط الضوء أيضا على توفير الرعاية الصحية للمهاجرين. وتم التأكيد على أهمية بناء الشراكات وتوفير التعاون الدولي دعما لبناء القدرات. واعتُبر بناء القدرات ضروريا لكل من البلدان الأصلية والبلدان المقصودة. يجب بناء القدرة في جميع فروع سلطات الحكم، بما في ذلك العدالة والشؤون الداخلية وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية والخدمات الاجتماعية ومراقبة الحدود.

ويمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص أن يدخلا في شراكات بهدف بناء القدرات. والتعاون الحكومي الدولي مهم أيضا، وخاصة في تبادل التجارب وتقاسم المسؤولية عن مراقبة الحدود، وفي ضمان حماية المهاجرين، وخصوصا المهاجرين الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية مثل ملتمسي اللجوء السياسي واللاجئين والنساء والأطفال.

تلك كانت نتائج المناقشة في اجتماع المائدة المستديرة ٤، وهي النتائج التي أدعوكم إلى إقرارها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نغوين تات ثانه، رئيس وفد فييت نام.

السيد نغوين تات ثانه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): دعوني في البداية أن أشكر رئيسة الجمعية العامة والأمين العام على مبادرتهما ومساعيهما لجمع المندوبين من كل أنحاء العالم، وأيضا ممثلي المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لمناقشة الهجرة الدولية، وهي مسألة ملحة في وقتنا هذا.

وأنا على اقتناع بأن الحوار الرفيع المستوى يوفر فرصة تاريخية لإجراء مناقشة واسعة النطاق وتعزيز فهم الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية. وفييت نام، التي لديها زهاء ٢,٥ مليون من المهاجرين والعمال المهاجرين في أكثر من ٨٠ بلدا وإقليما، ستفعل كل ما في وسعها للمساهمة في نجاح العملية الجديدة.

وتؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويشاطر وفد بلدي أيضا الأمين العام معظم الآراء التي أعرب عنها في تقريره المعنون ''الهجرة الدولية والتنمية'' (A/60/871)، وأيضا في بيانه لدى بدء الحوار.

واليوم، ينظر إلى الهجرة الدولية على نطاق واسع في سياق العولمة والتباينات المتزايدة في الثروة، التي تحدثها العولمة بين مختلف البلدان والمناطق. ونحن نرى أن الناس يتجهون إلى الهجرة أساسا بسبب ''عوامل الجذب'' التي يشجعها الطلب في بلدان المقصد على عمالة أكثر مرونة. وهذه ظاهرة طبيعية، وهي جزء من العمل غير المنجز للعولمة. ومما لا شك فيه أن المهاجرين يؤدون، فضلا عن إسهاماتهم في ازدهار

البلدان المقصودة، دورا متزايد الأهمية في النهوض بالتنمية والحد من الفقر في البلدان الأصلية.

وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بأن تدفقات الهجرة الدولية زادت بمرور الوقت، فإن دينامية تلك الظاهرة وآثارها السياسية لم تحظ بما يكفي من الاهتمام. إن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين، بما في ذلك الحقوق في التعليم والغذاء والإسكان الوافي بالغرض، تجوهلت في حالات كثيرة. واستغلال المهاجرين، وخصوصا النساء والأطفال، عن طريق تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجرائم عبر الوطنية المتصلة بذلك، لا يزال جاريا.

واليوم تشكل النساء نصف السكان المهاجرين في العالم، وهن من أضعف فئات العمال في العالم. وظروف عملهن تختلف اختلافا بالغا. وبعضهن يعاملن كعضوات في أسرة رب العمل، بينما تُستغَل أخريات ويتعرضن لظروف تعادل فعلا في بعض الحالات الرقّ أو السخرة أو الاستعباد أو الاستغلال الجنسي.

وخلال العقود القليلة الماضية ازدادت الهجرة حجما، وأصبحت اتجاهات الهجرة أكثر تعقدا على نحو مستمر. بيد أن السياسة المتعلقة بمسائل الهجرة لم تعد تناقش من الناحية الإقليمية فقط، بينما لم تنشأ، حتى تحت رعاية الأمم المتحدة، آلية عالمية لديها القدرة على التصدي لتعقيدات وتحديات الهجرة المتنامية. ومنذ سنوات كثيرة لا يشارك بهمة ويتعاون في مجال الهجرة سوى المنظمة الدولية للهجرة وعدد من الهياكل الإقليمية، بالتضافر مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وترى فييت نام أنه لإتمام ”عملية العولمة التي لم تنجز بعد“ على نحو فعال، يجب علينا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بشأن الهجرة، أن ننشئ مزيدا من الآليات المؤسسية التي يمكن أن تعمل بمثابة منتديات يتسنى من خلالها لجميع الدول، فضلا عن المنظمات والوكالات الدولية، تبادل الآراء والخبرات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهود بهدف التصدي بشكل أفضل للمسائل المتعلقة بالهجرة على الصعيد العالمي.

ونرجو أيضا أن يتمكن هذا الحوار الرفيع المستوى من التركيز على النظر في طرق ووسائل لمواصلة إدماج المنظمة الدولية للهجرة ضمن المنظومة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يناقش الحوار الرفيع المستوى والاجتماعات التي تعقد لمتابعته ما يُتَخذ من خطوات وتدابير لزيادة إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية وتعزيز الشراكات وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات على جميع الأصعدة، بما فيها الصعيدين الثنائي والإقليمي، لصالح بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء، فضلا عن المهاجرين، وذلك لسد فجوة ملحوظة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة الهجرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دانييل بوديني، رئيس وفد سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بتهنئتكم، يا سيدتي الرئيسة، على تعيينكم وأن أرجو لكم كل التوفيق.

يتمتع بلدنا، سان مارينو، اليوم بالرخاء الاقتصادي وبمستوى للمعيشة يُحسد عليه، غير أنه كان شديد الفقر منذ مدة لا تتجاوز ٦٠ عاما وكانت الفرص الاقتصادية أمامه ضئيلة. والواقع أن معظم أبناء شعبنا هاجروا إلى بلدان كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يجدوا فيها فرصا للعمل ومن ثم ينعموا بحياة أفضل. أما في أوروبا، فكانوا يهاجرون في أغلب الأحيان إلى إيطاليا وفرنسا، بينما كانت بلدان المقصد المفضلة لديهم عبر البحار هي الأرجنتين والولايات المتحدة

الأمريكية. و لم يكن بد من تحويلات مهاجرينا ومن عودهم إلى الوطن لتعزيز التنمية الاقتصادية في بلدنا والنهوض بأوضاعه المعيشية. ومن ثم فنحن كدولة نفهم جيدا الآلام التي تحدثها الهجرة ونتعاطف بشدة مع المحتاجين الذين ينشدون حياة أفضل بعيدا عن بلدانهم الأصلية، مغامرين أحيانا بحياتهم وحياة أفراد أسرهم في رحلات يائسة.

ونرى أن البلدان المتقدمة نموا مسؤولة عن مساعدة هؤلاء الناس حتى يمكن لهم تحقيق آمالهم. فالسعادة تتمثل في تحقيق الآمال. بيد أن قبول المهاجرين في بيئة غير مستعدة لأن توفر لهم بشكل ملائم التعليم والرعاية الصحية والوظائف، وأهم من ذلك الاندماج الاجتماعي، يمكن أن يؤدي إلى إيجاد غيتات غير مرغوبة ومعزولة ويمكن أن يؤدي إلى المصادمات الثقافية والدينية وسوء الفهم والتعصب والعنصرية. ويمكن أن تخلق هذه الأوضاع، من ناحية، بؤرا لتوليد الانشقاق الصريح والاحتجاج العنيف، ومن ناحية أخرى إلى الأنانية والتحيز. ولا يقتصر واجبنا كأعضاء في أسرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات فحسب، بل أهم من ذلك أن نبذل أيضا كل الجهود لمنعها.

وفي هذا العالم الآخذ بأسباب عولمة لا تعرف هوادة، لم تعد الهجرة مجرد أمر ثنائي، فهي من القضايا الكبرى المتعددة الأطراف. وينبغي أن تعالج بلدان المقصد الهجرة على نحو إنساني، مراعية احتياجات سكانها أنفسهم ونسيجهم الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي أن تضمن بلدان المنشأ، بمساعدة المجتمع الدولي، عدم وقوع مهاجريها ضحايا للاتجار بالبشر والإساءة إليهم. وينبغي أن لا تترتب على رحلاتهم إلى البلدان الأجنبية مكاسب اقتصادية فحسب، بل أن تؤدي أيضا إلى تحقيقهم لذواتهم كبشر، مما يمكّنهم في نهاية المطاف من نقل ما لديهم من دراية فنية ومعارف اجتماعية ومؤسسية إلى أوطانهم. وينبغي وضع قواعد وقوانين متسمة بالشفافية للهجرة الدولية وتنفيذها من أجل الوقاية من الإساءات إلى حقوق الإنسان.

وتود سان مارينو أن تتقدم بالتهنئة للجمعية العامة على نجاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الأمم المتحدة، بالتعاون مع جميع دولها الأعضاء، هي خير أداة لمواجهة التحدي المتمثل في الهجرة اليوم وفي الأعوام المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أمير موهاريمي، رئيس وفد كرواتيا.

السيد موهاريمي (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن ارتياحي للمشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. فهي تتيح لي فرصة ممتازة لتبادل الآراء فيما يتعلق بهذه المسألة المعقدة، وتقدم نظرات جديدة في ظاهرة الهجرة العالمية.

وبما أن كرواتيا تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، فسأقتصر في بياني على مناقشة السياسات الوطنية لبلدي.

ولعلي، أولا وقبل كل شيء، أذكر مجددا الرسالة التي يتضمنها تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871)، وهي أن كلا منا يمسك بقطعة من لغز الهجرة، ولكن أحدا منا لا يملك الصورة كاملة. وقد حان الوقت للبدء في تجميع القطع. ولا يمكن أن تدار الهجرة الدولية بشكل انفرادي. وبالتالي فقد أخذ عدد الشراكات القطرية والاتفاقات الثنائية والترتيبات الإقليمية المعنية بالهجرة يتضاعف. ولكن تعقيد الهجرة عالمي النطاق، فهي سمة أساسية من سمات النظام العالمي اليوم وتتطلب اهتماما على الصعيد العالمي.

وتقع جمهورية كرواتيا عند مفترق الطرق لتدفقات الهجرة بين الشرق والغرب. وبما أنها مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن الأخذ بسياسة ثابتة للهجرة سوف يكتسب أبعادا جديدة ومغزى جديدا بالنسبة لنا. وبالرغم من أن تشريعاتنا الوطنية في هذا المجال لا تزال في طور الإعداد، فقد حققت كرواتيا بالفعل تحسنا كبيرا في تنظيم عملية الهجرة واللجوء والأمور ذات الصلة في سياق المواءمة بين قوانينها المحلية وتشريعات الاتحاد الأوروبي. كما أننا في سبيلنا إلى اعتماد وثيقة ترمي إلى تنظيم استراتيجية وطنية للهجرة تتوخى اتخاذ خطوات لبناء القدرات المؤسسية من أجل إدارة الهجرة بشكل فعال.

وتدير كرواتيا عملية الهجرة وفقا لمبادئ حرية التنقل والتضامن والإنسانية وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين. ويسمح للمهاجرين الأجانب بصفة قانونية بالإقامة في بلدنا سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، ويحتل شمولهم في المجتمع مرتبة رفيعة من أولوياتنا.

وتواصل كرواتيا الاضطلاع بدور بارز في التعاون الإقليمي. وبالتعاون مع بعثة المنظمة الدولية للهجرة في كرواتيا، أقيمت في زغرب في وقت سابق من هذا العام حلقة عمل إقليمية عن هجرة العمالة لأغراض التكامل والتنمية في جنوب شرق أوروبا. وكان الهدف منها هو إيجاد منصة لمناقشة المضي في تطوير سياساتنا وبرامجنا المعنية بالهجرة في نطاق بلدان جنوب شرق أوروبا وفيما بينها، مع الإشارة إلى ما تنطوي عليه من آثار إيجابية بالنسبة للاقتصاد والعمل ومساعدتها في منع الهجرة غير القانونية.

إضافة إلى ذلك، فإن كرواتيا مثل كثير غيرها من البلدان لم تكد تبدأ في تعلم الكيفية التي يمكن بها زيادة منافع الهجرة وتقليص آثارها السلبية على التنمية إلى أقصى حد. وكرواتيا من الوجهة التاريخية من بلدان الهجرة إلى الخارج، ولكننا على مدى العقد الماضي صادفنا تحديا جديدا، ونلاحظ نموا مطردا في الرصيد الإيجابي للهجرة. وعندما تواجه بعض الصناعات نقصا في العمال ذوي المهارات العالية، فإنها تشغل الأجانب. وذلك يعني أن كرواتيا قد تواجه زيادة في الطلب على العمال المهرة والعمال ذوي المهارات العالية في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، إذا استمرت الاتجاهات الديموغرافية السلبية، قد يصبح تطوير سياسة تطلعية مسألة ضرورية في القريب العاجل.

واعترافا بأهمية دور العلماء في التنمية، أطلقت الحكومة الكرواتية مع مجموعة من العلماء المرموقين برنامجا للهجرة المعاكسة يسعى إلى تشجيع العلماء الكرواتيين في الخارج على تبني صلات مع كرواتيا عن طريق المشاريع الدولية المشتركة أو التدريب أو تخصص الأفراد المهرة.

إن المشاركة النشيطة للسلطات الوطنية والمحلية ومشاركة المؤسسات الإقليمية والدولية، فضلا عن القطاع الخاص، مطلوبة إذا أردنا أن نتناول وندير الجوانب المتعددة الأبعاد لمسائل الهجرة بطريقة متماسكة ومنسقة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مسائل الهجرة تحتاج إلى أن تدرس بطريقة شمولية كلية على كل المستويات – الوطني والإقليمي والعالمي.

إننا نؤيد الفكرة بأن مسائل الهجرة يجب الاستمرار في مراقبتها ومناقشتها في منتدى دائم طوعي استشاري، وفي البداية ضمن الهيئة القيّمة الأنسب لتبادل الآراء وتشاطر الخبرات – الأمم المتحدة – بغية القبول بالهجرة الدولية كعنصر طبيعي حاسم في عملية التنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد يوسف كاه، الأمين الدائم لوزارة الدولة للشؤون الداخلية في غامبيا.

السيد كاه (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئ الأمين العام على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى

الهام المعني بالهجرة الدولية والتنمية. كما يود أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

هذا الاجتماع طال انتظاره كثيرا وتمس إليه الحاجة. فالعولمة بلغت نقطة تتطلب الآن استجابة جادة من المجتمع الدولي بشأن مجموعة كبيرة متنوعة من المشاكل المحيطة بالانتقال الحر للناس عبر الحدود الدولية. ويدلل تقرير الأمين العام (A/60/871) على أنه يوجد إلى جانب المشاكل عدد لا يحصى من الفوائد التي تجلبها الهجرة الدولية سواء للبلد المرسل أو البلد المستقبل. كما أن بلدان العبور تستفيد من الفوائد العرضية. ومن الواضح أن الهجرة الدولية باقية وستستمر. ولا يمكن لأحد أن يقضي عليها بسن تشريعات ولا أن يزيلها بالتمني.

لذلك يجدر بنا جميعا أن نستهل ونواصل حوارا دائما بشأن الظاهرة، بهدف زيادة فوائدها إلى الحد الأقصى وتقليل تكاليفها إلى الحد الأدنى. وإن بلدان الشمال سيتعين عليها أن تتعايش مع حقيقة أنها، باتجاهاتها الديموغرافية الحالية، لن تتمكن من الحفاظ على وتيرة تقدم نظمها الاقتصادية والاجتماعية إلا من خلال الهجرة الدولية. والبلدان النامية أيضا يجب عليها أن تتعايش مع حقيقة أن أعدادا متزايدة من مواطنيها سيظلون يتوجهون إلى المراعي الخضر في العالم المصنع إلى أن يتحسن مستوى المعيشة لشعوبها. ولا سبيل إلى وقف هذا التيار من دون اتخاذ تدابير قمعية تنتهك حقوق الإنسان [وهو ما لا يريده أحد].

إن غامبيا، كبلد أفريقي، تشعر بالقلق من التفضيل المتزايد لنوع انتقائي من الهجرة ما فتئت تلجأ إليه البلدان المستقبلة في العالم المتقدم النمو، لأنه بسبب نضوب قاعدة اليد العاملة الماهرة المطلوبة لتنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. وهو أيضا بمثابة تقديمنا إعانات للبلدان المتقدمة النمو عن طريق تكاليف التعليم والتدريب، التي نتحملها في تطوير المهنيين المحترفين والعمال المهرة، الذين يقتلعون من بلداننا حتى يخدموا اقتصادات الشمال المتطورة. يجب علينا أن نتناول تلك الظاهرة المتعاظمة على وجه السرعة فقد أصبحت قيدا شديدا حول رقبة تنميتنا.

ولئن كنا نعترف بأن الكثير من بلداننا تنتفع من الهجرة الدولية عن طريق التحويلات المالية التي يحولها المهاجرون إلى اقتصاداتنا، لا يسعنا أن نقبل بأن يكون ذلك بديلا عن تأسيس آليات داخلية للنمو والتنمية؛ كما لا يجوز أن يكون بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وبما أن التحويلات الآتية من الهجرة الدولية تساهم في تخفيف حدة الفقر لأسر معيشية كثيرة في بلدان الأصل، فلا بد من إيجاد طرق لتبسيط إجراءات الهجرة الدولية ضمن عملية التنمية، ولربطها بوضوح أكبر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نؤيد بقوة وجهة النظر بأننا يجب أن نشرع في النظر في طرق تخفيض تكاليف معاملات التحويل وكفالة أن تحول الأموال المرسلة من خلال نظمنا المالية بالطرق الرسمية.

إن غامبيا لا تشجع على الهجرة غير القانونية، وقد اتخذت تدابير لتقليلها إلى الحد الأدنى، ومنها: تقوية الرقابة على الحدود البرية والبحرية؛ تحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والأمن؛ تحسين جمع المعلومات من عامة الشعب، لا سيما في المراكز الحدودية وعلى سواحلنا؛ سن تشريعات ضد التهريب والاتجار بالأشخاص؛ الدخول في ترتيبات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان أخرى.

وإننا ندين بشدة أي انتهاكات لحقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم القانوني، ونضم نفسنا على الاتحاد الأفريقي في الإدانة القاطعة لكل الممارسات العنصرية وإرهاب الأجانب والتمييز ضد المهاجرين.

ولما كانت غامبيا بلدا مرسلا وبلدا مستقبلا في نفس الوقت، فإن تجربتها مختلطة. ويصح القول إننا، كبلد نام, نعاني

من الضعف، شأننا شأن أي بلد آخر، عندما يستسلم أذكى وأفضل أبنائنا لإغراء الانتقال إلى المراعي الخضر. لقد خسرنا عددا كبيرا على مر السنين لصالح أوروبا وأمريكا الشمالية.

ونحن، في الوقت ذاته، بلد يصده مئات الآلاف من المهاجرين، خاصة من منطقتنا الفرعية. إنهم يساهمون مساهمة كبيرة في اقتصادنا في مجالات حاسمة الأهمية مثل الصناعة التحويلية والصحة والإعمار وصيد السمك. ويشكل المهاجرون نسبة كبيرة من المعلمين في نظامنا التعليمي ومن الأساتذة في جامعاتنا، فيساهمون مساهمة جمة في جهودنا لتلبية احتياجاتنا من الأيدي العاملة الماهرة.

وكمسألة سياسة عامة، ستواصل غامبيا السعي إلى طرق للحصول على الفوائد القصوى من الهجرة الدولية والتقليل من آثارها السلبية. ونؤمن بأن الهجرة الدولية ظاهرة معقدة تتطلب نهجا متعدد الأوجه، وكذلك إرادة سياسية قوية من جانب البلدان المرسلة والمستقبلة ومن المجتمع الدولي برمته. ويحدونا الأمل أن يبشر هذا الحوار ببداية عملية رسمية، دائمية إن أمكن، تبقي على موضوع الهجرة الدولية والتنمية الهام قيد المناقشة داخل المجتمع الدولي، وتؤدي إلى اعتماد تدابير تكفل أن تعود بالفائدة على أبناء البشر كافة، أينما كانوا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد وانغ غوانغيا، رئيس وفد الصين.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

إن ظهور الهجرة وتطور المجتمع الإنساني تربطهما صلة وثيقة. وحاليا، بلغت الأرقام الخاصة بالهجرة الدولية وحجمها، وكذلك تنوع البلدان المتأثرة بها والآثار التي تتركها على الاقتصاد في تلك البلدان، مستويات لم يسبق لها مثيل. فمن ناحية، يمكن لتدفق الهجرة العادي أن يعين الناس على توسيع آفاقهم، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمليات التبادل الثقافي بين البلدان، وتخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية على النحو الأمثل، وتحسين التعاون فيما بين الدول والتنمية المشتركة. ومن ناحية أخرى، تؤدي الطفرة في الهجرة أيضا إلى مشاكل الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر وغير ذلك من الجرائم عبر الحدود الوطنية، التي تتزايد خطورتها وباتت تشكّل تحديات خطيرة لأمن واستقرار المجتمع. وبذلك تصبح الهجرة والتنمية من المسائل الهامة التي لا بد للمجتمع الدولي من مواجهتها بصورة قاطعة.

ويود الوفد الصيني أن يطرح على الجمعية الآراء والمقترحات التالية عن كيفية معالجة هذه المسألة وتعزيز التنمية المشتركة بشكل سليم.

لحل المشاكل التي تسببها الهجرة، من الضروري أن تعالج أسبابها الجذرية. فالهجرة في نهاية المطاف تنجم عن سوء التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف البلدان. ومن ثم فلإيجاد حل دائم يلزم تضييق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تدريجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة والعدالة الاجتماعية بشكل عام.

ثانيا، من المهم تحسين السياسات والقوانين والأنظمة المحلية. وينبغي أن تقوم البلدان باستمرار بتحسين سياساتها وقوانينها وأنظمتها المتعلقة بالهجرة، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين، ومعارضة السياسات التمييزية، والتقيد بمبدأ فتح القنوات القانونية وسد القنوات غير القانونية، وذلك لتعزيز التدفق المشروع والمنظم للهجرة وكبح جماح أنشطة الهجرة غير القانونية إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا، يجب تناول الهجرة الدولية ضمن سياق التنمية وعلى نحو شامل ومنسق. وينبغي أن تولي الحكومات الوطنية اعتبارا شاملا للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، وأن تعزز التنسيق بين مختلف الإدارات، وأن تيسر تدفق الهجرة بشكل منظم وقانوني، وأن تمكن المهاجرين من الاندماج الفعلي في المجتمعات المحلية.

وينبغي أيضا أن نتخذ من الإجراءات ما يحقق المصالح الأساسية للمهاجرين، وأن نراعي سماتهم الخاصة، ونصون حقوقهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال، ونحترم معتقداتهم الدينية وتقاليدهم الثقافية احتراما كاملا. ومن الضروري كذلك خفض تكاليف معاملات التحويلات، وتعزيز فعالية استخدامها، وتشجيع المهاجرين على المشاركة في الاستثمار والتجارة والعودة إلى بلدانهم الأصلية لكي يؤدوا دورا في النهوض بالتنمية.

رابعا، ينبغي بذل جهود صادقة لتحقيق التعاون الدولي. وعلى المجتمع الدولي، وخاصة بلدان المنشأ والعبور والمقصد، أن تعزز الحوار والتعاون على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة لإدارة تدفق الهجرة على نحو فعال.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على مسألة الهجرة وعلى ما يرتبط بها من فرص وتحديات. وفي ضوء آخر التطورات، قامت الحكومة الصينية في الأعوام الأخيرة بتعديل سياستها في إدارة الحدود والنهوض بكفاءة ترتيبات دخول البلد ومغادرته، تيسيرا لانتظام التدفق السكاني. ونتصرف في الوقت ذاته بحزم وقوة إزاء الهجرة غير القانونية. ونقوم بصياغة وتحسين القوانين والأنظمة ذات الصلة، وتكثيف إنفاذ القوانين، وتعزيز التعليم العام. كما أدخلنا في خطتنا للتنمية الوطنية عناصر من قبيل الحوافز المالية والتخفيضات والإعفاءات الضريبية. كذلك قمنا بتبسيط إجراءات الدخول والخروج بغرض تشجيع الطلبة الصينيين بالخارج على العودة للعمل في الصين وللحد من نزوح الأدمغة.

وتضطلع الصين أيضا بدور فعلي في التعاون بشأن الهجرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتتبادل الخبرات وتتعاون مع البلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على أساس من الاحترام المتبادل والمشاورات.

ويمثل هذا الحوار بداية مناقشة للهجرة والتنمية داخل الأمم المتحدة. ونرجو أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة لمواصلة تعزيز الحوار والإسهام في التنمية المشتركة في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألكساي تولبوري، رئيس وفد جمهورية مولدوفا.

السيد تولبوري (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): تمثل الهجرة بالنسبة لمولدوفا مصدرا هاما من مصادر التنمية. وقد جئنا إلى هنا لنؤكد الصلة الواضحة التي توجد بين الهجرة والتنمية. وهذا في الواقع هو موضوع حوارنا وإحدى الاستنتاجات الرئيسية التي يَخلص إليها الأمين العام في تقريره (A/60/871). ونتفق تماما مع الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير ونرى أن فكرة عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية تأتي في توقيت جيد للغاية.

ولتكوين فكرة عن مدى تأثر مولدوفا بعملية الهجرة، يكفي أن نعلم أن مولدوفا تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث الاعتماد على التحويلات وأن التحويلات تمثل ما نسبته ٢٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ويقوم ما يزيد على ٨٠ في المائة من أبناء مولدوفا المهاجرين بتحويل الأموال، وتمثل تلك التحويلات بالنسبة لأكثر من ٧٠ في المائة من مرسليها نصف متحصلاتهم. ووفقا لإحصاءاتنا الرسمية، ذهب زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ مولدوفي للعمل أو البحث عن عمل بالخارج في عام ٢٠٠٥. وهذا الرقم يمثل أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع السكان القادرين على العمل لدينا.

غير أن التنمية أيضا مصدر لكثير من المشاكل المحزنة. واليوم أودّ أن أركّز على الجوانب السلبية للهجرة الدولية.

بمجرد أن نتكلم عن الهجرة نبدأ في التكلم عن التمييز والاستبعاد والإجرام والاتجار غير القانوني والتهريب وما إلى ذلك من المواضيع. والسبب في ذلك واضح، وهو أن جميع الظواهر التي أشرت إليها ترتبط اليوم بالهجرة الدولية. وينظر الكثيرون إلى الهجرة باعتبارها شيئا غير مشروع وسيئا ومثيرا للمتاعب. وثمة بوادر واضحة اليوم على عجزنا عن معالجة هذه الحالة أو الاتجاهات الجديدة في عمليات الهجرة المعاصرة. فكثيرا ما يتحكم في حركات الهجرة الرئيسية المجرمون بدلا من الحكومات. وكلما قلّت قدرتنا على إعداد سياسات وأطر ومؤسسات جديدة ملائمة للتعامل الفعال مع الهجرة الدولية، كلما زادت الفرص التي نتيحها للمجرمين، للإثراء على حساب المهاجرين.

فما الذي يلزمنا اليوم؟ يلزمنا، في رأيي، نوع من تأهيل الهجرة الدولية بما يؤدي إلى التنمية وتنفيذ السياسات ذات الصلة على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويلزمنا أن نكف عن تجريم الهجرة مع المساهمة في الوقت ذاته في الحد من الفقر والنهوض بالأوضاع المعيشية بصفة عامة في بلدان المنشأ. وأرى أن خير ما نفعله في أثناء حربنا على المجرمين أن نوسع قنوات الهجرة المنتظمة والقانونية، أو الهجرة الموثّقة، بعبارة أكثر دقة من الوجهة السياسية. وهذا من شأنه أن يكون أقرب إلى ملاءمة الواقع.

والواقع هو أن ملايين الأشخاص اليوم لا يجدون خيارا أمامهم سوى أن يهاجروا، بحثا عن الطعام والماء والعمل والكرامة الإنسانية والأمل. ولا يمكن لأحد أن يوقفهم. ولا ضرورة لذلك. وما يلزمنا عمله هو أن ننتشل هؤلاء الناس من أيدي المجرمين ونساعدهم، إن كانت الحياة الكريمة مستحيلة حقا في بلدانهم الأصلية، على الوصول إلى مقاصدهم الجديدة والاندماج في بيئاتهم الجديدة. فهذا يفيد الجميع، سواء في ذلك المهاجرون أو بلدان المنشأ أو بلدان المقصد. ويمكن إعداد تلك الآليات والسياسات الجديدة في أُطُر ثنائية ومتعددة الأطراف.

وفي الختام، أود التشديد على أن لحقوق المهاجرين وحقوق ضحايا الاتجار بالبشر أهمية بالغة. ولدينا بالفعل أنباء طيبة في هذا الصدد. فقد وضع مجلس أوروبا مؤخرا، على سبيل المثال، الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وفتح باب التوقيع عليها. وحماية حقوق الضحايا هو في صميم تلك الاتفاقية. ونرى أنها نموذج للتعاون الدولي الجيد والسعي المشترك فيما يتعلق ببعض جوانب ظاهرة الهجرة ينبغي أن نوصي باتباعه والإضافة إليه. وأرجو أن يشكل حوارنا الرفيع المستوى بداية جديدة وقوية في البحث الشاق عن ردود ملائمة على التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تنشأ من الهجرة الدولية على الصعيد العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إراكلي ألاسانيا، رئيس وفد جورجيا.

السيد ألاسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جورجيا أن يعرب عن ترحيبه بالحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بوصفه خطوة اشتدت الحاجة إلى قطعها وصولا إلى إدراج المسائل المتعلقة بالهجرة في جدول الأعمال الدولي.

في عالم اليوم المتسم بالعولمة والترابط، تتأثر جميع البلدان إلى حد ما بمختلف المسائل المرتبطة بحركة البشر على الصعيد الدولي. ويمكن للهجرة إن أديرت بكفاءة أن تكون مفيدة للجميع، لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. غير أن ثمة كثيرا من التحديات وعددا من المشاكل التي يتعين معالجتها على نحو عاجل من أجل تجنب الهجرة غير القانونية والاتجار والجريمة المنظمة والإرهاب.

وتؤثر الهجرة الدولية تأثيرا ملموسا على جورجيا منذ حصولنا على الاستقلال. ويقدّر الخبراء أن ما تزيد نسبته

على ٢٠ في المائة من سكان البلد في عام ١٩٨٩، أي ما يتجاوز مليون نسمة، قد غادروا جورجيا منذ استقلالها. ووفقا لشعبة السكان بالأمانة العامة، كانت جورجيا بين أعلى ٢٠ بلدا على نطاق العالم من حيث صافي عدد المهاجرين بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وفي فترة التسعينيات، كان الواقع الاجتماعي الاقتصادي في البلد الدافع الرئيسي الذي اضطر آلاف الناس إلى السفر للخارج طلبا للعمل والتعليم. واتجه مواطنونا إلى روسيا وأوروبا والولايات المتحدة وكندا التماسا لفرص العمل الذي يدر دخلا أعلى في وظائف تتطلب مهارات أو لا تتطلبها من أجل دعم أسرهم بشكل أفضل في الوطن. وكان من دواعي الهجرة الأخرى الصراعان في الإقليمين الانفصاليين، أبخازيا وتسخينفالي. وأجبر التطهير العرقي وعمليات الطرد الجماعي عشرات الألوف من مواطنينا على الهرب إلى الخارج.

وبعثت ثورة الورود في عام ٢٠٠٣ أملا جديدا بين صفوف جميع الجورجيين المقيمين بالخارج واهتماما جديا منهم بتجدد احتمالات المستقبل بالنسبة لبلدنا. وأتاح ذلك فرصة لإشراك أبناء جلدتنا على اختلافهم وبعد أماكنهم كشركاء في تنمية جورجيا. وقد خطونا بالفعل بعض خطوات لبدء تلك العملية بالتمكين من الاحتفاظ بجنسية مزدوجة، تم منحها لما يقرب من ١ ٤٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥. كما نقوم بزيادة دائرة اتصال رئيس جمهوريتنا وكبار مسؤولي الحكومة.

ويحدونا الأمل في الأخذ باستراتيجية أكثر شمولا، تركز على أربعة مجالات رئيسية: إشراك المهاجرين من ذوي المهارات الرفيعة، وزيادة التحويلات إلى أقصى حد، وحشد المهاجرين الاقتصاديين والاستفادة من العلاقات مع أبناء المهجر وحمايتهم. ويقدر الخبراء أن نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٥ في المائة ممن يغادرون جورجيا على درجة عالية من التعليم. كما يعتقدون أن التنقل قد نجم عنه نزوح كبير للأدمغة. بيد أن جورجيا، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية السريعة، قد أصبحت مكانا أكثر جذبا للاستثمار والعمل، وهي على أتم الاستعداد لمد الجسور بينها وبين أبنائنا في المهجر من ذوي المهارات الرفيعة. ومع أننا نواصل التشجيع على العودة، نعتزم أيضا استكشاف الطرق لإشراك أبناء المهجر من ذوي المهارات العالية في أماكن إقامتهم، وذلك بإنشاء شبكات معرفية وإشراكهم في مشاريع مشتركة مع البلدان المضيفة وتجنيدهم للمساعدة في الدعوة إلى الاستثمار في جورجيا.

وتشكل التحويلات مصدرا هاما من مصادر الدخل لكثير من الأسر المعيشية في جورجيا، وما زالت النسبة التي تمثلها من ناتجنا المحلي الإجمالي في ازدياد. وتُظهر التقديرات الرسمية معدلات نمو قدرها ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ و٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويعتقد معظم الخبراء أن نمو التحويلات سوف يبلغ مثلي ذلك أو ثلاثة أمثاله. ونود أيضا أن نساعد مواطنينا على زيادة أموالهم الخاصة إلى أقصى درجة بتحسين النظام المصرفي. ويمكننا كذلك تزويد مهاجرينا بأدوات ومنتجات جديدة ومبتكرة لإرسال التحويلات مقتدين في ذلك بما حققته بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا من نجاح في هذا الصدد. ونريد أن نتعاون مع البلدان المضيفة على تمكين مواطنينا من استخدام النظم المصرفية في تلك البلدان.

وينكمش عدد السكان في سن العمل في جورجيا بسبب هجرة العمالة، ويتضاعف ذلك لجنوح معدل النمو الطبيعي لعدد السكان لدينا قليلا إلى السلبية. ويلزم أن نتيح لمواطنينا مزيدا من الفرص القانونية للعمل بالخارج، وأن نحمي حقوقهم من التمييز، ونشجع على تقوية الروابط مع أصحاب

المشاريع، ونحسن آفاق العودة المستدامة بإعداد اتفاقات لإعادة الدخول واستهداف موارد لتطوير الأعمال للعائدين.

وإضافة إلى الذين غادروا البلاد في الآونة الأخيرة، نرى أن هناك ٨ ملايين شخص تقريبا ينتمون للعرق الجورجي من غير المواطنين في أنحاء العالم. وهم مركزون بصفة رئيسية في تركيا وإيران وروسيا وإسرائيل، وفي بلدان الاتحاد السوفياتي السابق الأخرى. ونبذل جهودا كبيرة منذ عام ٢٠٠٤ لتقوية الروابط الثقافية بأبنائنا في الشتات حول العالم.

وكما أسلفت الذكر، فإن مسألة فرص العمل القانونية بالخارج بالغة الأهمية لجورجيا. ونركز أيضا جهودنا الوطنية والدولية على مكافحة الاتجار بالبشر. وقد بدأت حكومة جورجيا من جانبها، بدعم من المنظمات الدولية، برنامجا مكثفا للغاية لمكافحة الاتجار. وتحقيقا لتلك الغاية، تم اعتماد خطة عمل وطنية، أنشئ بمقتضاها مركز للتنسيق.

ونعلم جميعا حق العلم أن الجهود الدولية وحدها لا تكفي. فالدعم والتعاون مع الشركاء ضروريان. ومن شأن الاستثمار والمساعدة تشجيع التنمية المستدامة ودفع عجلة الاقتصاد وحماية حقوق الإنسان. ونرجو أن تساعد جهودنا المشتركة، إلى جانب اتخاذ إجراءات قوية من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، على التصدي لهذه المشاكل. ونرى أن منتدانا هذا سيتمكن من الخروج بردود فعالة على تلك التحديات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فيكيتامويلوا أوتويكامانو، رئيسة وفد تونغا.

السيدة أوتويكامانو (تونغا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى التاريخي بشأن الهجرة الدولية والتنمية. كما أود أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره (A/60/871)، الذي يعطي استعراضا شاملا لجوانب الهجرة الدولية المتعددة الأبعاد، وأفكارا مبدئية عن كيفية النهوض بإدارة الهجرة.

وفي البداية، تود تونغا أيضا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلت به صاحبة المعالي السيدة موسيفوي مابيسا – نقاكولا، وزيرة الداخلية في جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يمكن لبلدان جزر المحيط الهادئ، وبلدي بصفة خاصة، أن ترجع بمغامراتها في الخارج إلى القرن الرابع عشر، قبل إدخال مصطلح ''الهجرة غير القانونية'' إلى قاموس مفرداتنا. لقد قطعنا جميعا شوطا بعيدا. وإذا ما أسرعنا الخطى إلى عام ٢٠٠٦، نجد أن عدد أبناء تونغا المقيمين في ثلاثة بلدان بالخارج تفوق نسبته ١٠٠ في المائة من عدد سكاننا الوطنيين. وتصنف تونغا باعتبارها اقتصادا ناضجا يعتمد على التحويلات المتأتية من الهجرة، واعتبارا من عام ٢٠٠٥، تحتل المرتبة الثانية بين أكثر البلدان اعتمادا على التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهي حاليا ٢٩ في المائة.

وتُظهر تجربة بلدنا ولو بدرجة محدودة أهمية الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية. وقد انتهت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا وشملت نتائج تحليل تجريبي للتحويلات إلى تونغا إلى أن الهجرة والتحويلات التي تستفيد منها الأسر المعيشية المتلقية تحدث تأثيرا إيجابيا على البلدان المرسلة للمهاجرين، وتحسّن توزيع الدخل، وتحدث أثرا إيجابيا على التخفيف من حدة الفقر، وترتفع بمعدلات الادخار، وتحفز أنشطة الأعمال التجارية، وينتج عنها استثمارات أكبر في التعليم.

فالعلاقة الثابتة بين الهجرة وإسهامها في تخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية، والإسهام الكبير للتحويلات في التنمية، من الأمور الواضحة. غير أن الاهتمام الموجه إلى هجرة العمالة وتأثيرها الإيجابي على تنمية البلدان المرسلة

ربما يكون محدودا جدا. ولا يمكن للمساعدة الإنمائية الخارجية وحدها معالجة المشاكل المرتبطة بالدول الجزرية الصغيرة. وكما أبرزت دراسة البنك الدولي، فإن تحسين حركة العمالة غير المقيدة مع تنظيمها يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان وفي الدخل العالمي بوجه عام.

ويمكن أن تكون حركة العمالة أداة للوفاء بالتزاماتنا تجاه الاستراتيجيات المناصرة للفقراء من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات العالمية بتحقيق استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه استقرت الصورة الديمغرافية، لتونغا، وخصوصا نموها السكاني، بسبب عامل الهجرة. ولكن ظاهرة الهجرة لم تكن دون تكاليف، بما في ذلك التكاليف الاجتماعية وتكاليف رأس المال البشري من ناحية نزوح الأدمغة.

وعلى الرغم من أننا نؤكد على أهمية التحويلات بوصفها مصدرا هاما من تمويل التنمية، فإننا نعتبر التحويلات مكمِّلة للمساعدة الإنمائية الخارجية ولا نعتبرها بديلة لها. وفيما يتعلق بالمسألة الملحّة المتمثلة في التكاليف التي تنطوي عليها عمليات التحويل، ترحب تونغا أيضا بتأييد معالجتها وتشجيع تهيئة الظروف الملائمة للقيام بالتحويلات بتكلفة أقل وبشكل أسرع وأكثر أمانا.

وتونغا، مثل كثير من البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، ليست دولة مرسلة فقط؛ بل هي دولة عبور ودولة مستقبلة أيضا. ولذلك يتمثل التحدي الذي يواجهنا جميعا في وضع سياسة للهجرة أقرب إلى ما وصفه الأمين العام في تقريره بأنه تصور الحالة المثلى، حيث تعود الهجرة بالفائدة على البلد المستقبل والبلد الأصلي والمهاجرين أنفسهم. وذلك يتطلب الالتزام والإرادة السياسية، وأيضا مواصلة الحوار، وتعزيزه، إذا كان غائبا، يليه إجراء محدد ليس فقط على المستوى الثنائي، ولكن أيضا على المستويين الإقليمي والدولي. ويمكن لمنتديات كهذه أن تتناول أيضا مسائل هامة أخرى، مثل الهجرة غير النظامية، والدمج الاجتماعي، وتوفر سبل الوصول إلى الخدمات، وأيضا وضع خطط للتنقل المؤقت للأشخاص، تشمل العمال المهرة وغير المهرة.

وتتشاطر تونغا القلق من استغلال المهاجرين بآليات مثل الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم. وفي سنة ٢٠٠٥ وضعنا قانون الجرائم عبر الوطنية، الذي يجرِّم بمقتضى القانون المحلي الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأطفال وتهريب البشر.

واستفادت تونغا أيضا من الدعم المقدّم عن طريق الاتصالات الثنائية، وأيضا عن طريق المنظمات الإقليمية مثل عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من الجرائم عبر الوطنية، ومؤتمر مديري دوائر الهجرة لدول منطقة المحيط الهادئ. ومن الممكن توسيع نطاق أدوار هذه العمليات الإقليمية القائمة لتعالج أي مسائل جديدة قد تنشأ حينما تحاول دولة عضو معالجة المسائل الحقيقية والمعقّدة المتعلقة بالهجرة والتنمية.

وختاما، فإن الحوار الرفيع المستوى خطوة هامة وحيوية في زيادة الوعي بالبعد الإنمائي للهجرة الدولية. ويجب علينا المحافظة على الزخم والموافقة على إقامة منتدى استشاري مناسب، كما اقترح الأمين العام في تقريره، للإبقاء على تركيزنا منصباً على مسائل الهجرة الدولية بينما نشير إلى أن الهجرة الدولية عنصر طبيعي ولكنه حاسم في عملية التنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كولين بيك، رئيس وفد جزر سليمان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدتي، بانتخابكم لرئاسة هذا الاجتماع الهام.

إن الهجرة الدولية تعطي وجها إنسانيا للعولمة. فهي تحدد وتمثّل البنية العالمية التي تقسِّم العالم إلى الشمال الصناعي والجنوب النامي. ومن المهم أن نلاحظ أن تدفق المهاجرين من نصف الكرة الجنوبي إلى الشمال يعود إلى البنية الديمغرافية والاجتماعية للعالم الصناعي والحاجة إلى العمال.

وترى جزر سليمان قيمة في هذا الاجتماع، نظرا إلى أنه يتيح فرصة لضمان وجود آلية لقياس العرض والطلب في سوق العمالة العالمي، كما تسوق المنظمة الدولية للهجرة ومجموعة الـ ٧٧ الحجة بذلك. وتولي جزر سليمان أهمية كبيرة لهذا الموضوع، نظرا إلى أنه يتعلق بفرصة للتنمية يمكن أن تصبح، إذا لم تحسن إدارتها، شاغلا أمنيا لكل من الدول المستقبلة والبلدان المرسلة. والهجرة أيضا جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى المستوى الوطني تتكون جزر سليمان من نصف مليون نسمة يتكلمون ٨٠ لغة مختلفة. وتضم تنوعا ثقافيا ثريا. ولذلك فإن الهجرة بين الجزر مسألة اقتصادية. وعامل الجذب في جميع طرق الهجرة، سواء كانت داخلية أو خارجية، يتعلق بالمكسب الاقتصادي. وتميل حركة السكان إلى الاتجاه الذي يجري فيه نشاط اقتصادي. والتحدي هو إيجاد التوازن بين مشاركة العمال المهاجرين والسكان الأصليين. وترك أي شخص متفرجا على التنمية يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، كما جربت جزر سليمان مؤخرا في صراعها العرقي. وفي هذا الصدد يجب على الحوار الرفيع المستوى أن يتأني في النظر في تحرك العمالة الداخلية أيضا.

هذا، وتساهم الهجرة الداخلية والهجرة الدولية معا في الدخل الخارجي للبلد، ليس عن طريق التحويلات فقط ولكن، وذلك الأهم، عن طريق نقل المعرفة والقدرات والممارسات الجيدة. وبعبارة أخرى، هي حالة يستفيد فيها كل من المهاجرين والبلدان المستقبلة.

وفي منطقة المحيط الهادئ ثمة مستويات متغيرة للعمال المهاجرين الدوليين. إذ توجد في المنطقة بلدان توفر العمالة للاقتصادات المتقدمة النمو، بينما توجد أيضا بلدان نامية تحصل على العمالة من داخل المنطقة دون الإقليمية. وفي إطار منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية بدأ أرباب العمل فعلا يتحرون عن هجرة العمالة في الأجل القصير لدى بعض جيراننا المتقدمي النمو. وعلى الرغم من أنه لم ينشأ أي شيء ملموس عن هذه المناقشات فإن وفد بلدي يسره أن يلاحظ أنه طرحت فكرة إجراء حوار بشأن تقاسم فرص الهجرة سعيا إلى العمل الإقليمي المتضافر. وأتاحت المناقشة الإقليمية لنا أن نفهم على نحو أفضل موقف الدول المستقبلة، ونأمل أن تتيح لنا العمل على إيجاد التوازن.

وبالنسبة إلى الكثير من أقل البلدان نموا لم تساير التنمية نمو سكانها. والفرص المحدودة شكّلت العامل الذي دفع السكان المحليين إلى الهجرة وإلى البحث عن العمالة دوليا. وجزر سليمان، من الناحية الأخرى، ليس لها عدد كبير من السكان المهاجرين. ولكن لديها عرض وافر من العمالة بالنسبة إلى سوق العمالة المحلية. ويقيم عدد كبير من عمالنا ويعملون في المناطق الريفية. وشكّل الاندفاع إلى المناطق الحضرية ضغطا على اقتصاداتنا التي تقوم على الزراعة، ولكنه لم يوجد فرص العمل. ولذلك، تبقى الحكومة أكبر مخدِّم في البلد، وليس القطاع الخاص. وتعزى التحديات إلى التكاليف المرتفعة للاتصالات والنقل وصغر السوق والافتقار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتوفير محرك النمو اللازم لانطلاق الاقتصاد.

وفي هذا الصدد تدرس الحكومة جميع الفرص الاقتصادية لضمان مستقبل آمن لسكان بلدنا. وتوافق جزر سليمان تماما على أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية شفافة وافية بالغرض، بخاصة فيما يتعلق بالعقود القصيرة الأجل، تضمن استيفاء وثائق العمال والمعالجة القانونية، لتفادي عمل العمال خارج النظام، بما يضعهم في موقف أكثر ضعفا.

ويود وفد بلدي أيضا أن يرى مزيدا من التنسيق بين جميع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك وضع آلية موحدة لمعالجة ذلك الأمر.

وأود أن أختتم بطمأنتكم، سيدتي الرئيسة، على دعم وتعاون وفد بلدي المستمرين ونحن نسعى للتوصل إلى حل دولي للهجرة يضمن إمكانية استفادة جميع البلدان منها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندرياس مافرويانيس، رئيس وفد قبرص.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): دعوني أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، بدعوتكم إلى إجراء هذا الحوار الرفيع المستوى. وهذا الوقت أنسب ما يكون لبدء تبادل صريح ومفتوح للآراء والأفكار في هذه المسألة الدولية الهامة التي تؤثر على حياتنا ورفاهتنا جميعا، أفرادا ودولا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام كوفي عنان على تركيزه الاهتمام السياسي الرفيع المستوى على الروابط الكثيرة بين التنمية والهجرة.

وتؤيد قبرص البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أبدي التعليقات الإضافية التالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميجور (هولندا).

إن الهجرة ظاهرة عالمية قديمة قدم الإنسان نفسه. والبشر في سعيه إلى التوصل إلى حياة أفضل وتحسين مستويات معيشتهم، يتنقلون عبر الحدود.

وحيث أننا نعيش الآن في عصر تحركات البشر المتزايدة نتيجة للتقدم التكنولوجي، وهو عصر يتسم بالتنوع والتعدد الثقافي، فيجب ألا تصبح أية أفكار سلبية كانت سائدة في الماضي عوامل تعيق معالجة هذه الحقيقة الطبيعية للحضارة البشرية. ومن حيث المبدأ، ينبغي ألا تعتبر الهجرة خطرا يتهدد اقتصادات البلدان المستقبلة للمهاجرين. وبالطبع، إنها ظاهرة لا بد من تنظيمها. ولكن، إذا كانت تدعمها السياسات الصحيحة، فيمكن أن تكون نعمة للتنمية في البلدان المستقبلة للمهاجرين وبلدان الأصل.

وما برحت قبرص تشكِّل بلد هجرة إذ تصدِّر مهاجرين إلى بلدان أغنى. وفي الحقيقة، يُقدر عدد القبارصة الذين يعيشون في الخارج بما يماثل عددهم في الجزيرة ذاتها. وأسفر غزو عام ١٩٧٤ وتشرد ثلث السكان عن موجات جديدة للمهاجرين. والتمس العديد من اللاجئين القبارصة الذين فقدوا مصادر رزقهم العمالة في الخارج. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت قبرص تشهد تنمية اقتصادية واسعة وأضحت بلدا مضيفا للمهاجرين الذين يساهمون إيجابا في الاقتصاد وفي معدلات نموه العالية. وكان لمشاركة قبارصة الشتات أهمية حاسمة في بلوغ المعجزة الاقتصادية التي شهدتها قبرص في الثمانينات.

وتلتزم قبرص التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين كافة ولقد صادقت على كل الصكوك الكبرى المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكوليها واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين. وقبرص أيضا بصدد عملية المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية. وتمت مواءمة قوانيننا المتعلقة بالهجرة واللاجئين مع القوانين الأوروبية ذات الصلة ويجري تنفيذها وفقا لسياسات الاتحاد الأوروبي وممارساته في هذا الميدان.

ويقدم تقرير الأمين العام (A/60/871) دراسة متعمقة عن قضية الهجرة الدولية والتنمية ويتضمن عددا كبيرا من الاقتراحات والأفكار التي تستحق المزيد من المناقشة والإسهاب. وترد في تقرير اللجنة العامة المعنية بالهجرة

الدولية أيضا توصيات ملحوظة تتعلق بتوصية الأمين العام بإنشاء محفل عالمي، وعرضت الرئاسة الفنلندية موقف الاتحاد الأوروبي؛ وترحب قبرص بعرض بلجيكا باستضافة الاجتماع الأول للمحفل.

وتلتزم قبرص التزاما راسخا بالتعاون مع كل العناصر الفاعلة ذات الصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ومن خلال السياسات العامة للاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز فائدة الهجرة للتنمية وأداء دورها في العملية التي يجري الآن استهلالها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دوسان بيلا، رئيس وفد سلوفاكيا.

السيد بيلا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أنجب بلدي الصغير، ولا سيما في بداية القرن العشرين، آلافا مؤلفة من المهاجرين الذين قصدوا الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، ويتعين عليّ القول إن ذلك لا يزال يؤثر على الوجدان الاجتماعي لبلدي.

وترحب سلوفاكيا بتنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى، إذ أن الهجرة بدأت تشكِّل بطريقة متزايدة جزءا لا يتجزأ من العمليات العالمية، التي تجلب الشواغل والتحديات على السواء لا للمهاجرين فحسب، ولكن لبلدان الأصل والعبور والمقصد كذلك. ويؤيد تلك الحقيقة أحدث استبيان للاتجاهات عبر الأطلسية للرأي العالم في الولايات المتحدة وأوروبا. ووفقا لتلك النتائج، يوافق ٧٩ في المائة من الأمريكيين و ٧٦ في المائة من الأوروبيين على أن أعدادا كبيرة من المهاجرين القادمين إلى بلدانهم يشكِّلون خطرا كبيرا.

وسلوفاكيا التي تقع على طريق الهجرة الممتد بين الشرق والغرب في أوروبا، لم تتناول التدفق المفرط للاجئين حتى الآن. ومع ذلك، فإن سلوفاكيا بوصفها بلدا صغيرا في الاتحاد الأوروبي تشارك في صياغة سياسات الهجرة التابعة للاتحاد الأوروبي، ولذلك فإنها تؤيد تماما الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي في هذا الحوار الرفيع المستوى، والنهج العالمي للاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والصكوك والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة الواردة في ما يسمى ببرنامج لاهاي. ويحدد ذلك البرنامج، بين جملة أمور، هدف الاتحاد الأوروبي من إنشاء نظام أوروبي مشترك لالتماس اللجوء. ويمكن أن نقدم دليلا نابعا من تجربتنا، على أن سوء استعمال إجراءات اللجوء لا يزال يشكِّل ظاهرة متكررة الحدوث ومنتشرة على نطاق واسع. ومن أجل تيسير اندماج المهاجرين في سلوفاكيا، نعمل على إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تغطي كل فئات المهاجرين وجميع جوانب عملهم وحياتهم في بلدنا.

ونعتبر أن مفاوضات اتفاقات إعادة الانضمام على مستوى الاتحاد الأوروبي خطوة كبيرة نحو إدارة تدفقات الهجرة ونحو الجهود الرامية إلى القضاء على الهجرة غير النظامية.

وفي العام الماضي، اعتمدت الحكومة السلوفاكية مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي هيأت الظروف لتنفيذ سياسات وتدابير فعالة في مجالات تجري مناقشتها في هذا المحفل. وتهدف تلك المبادئ التوجيهية للسياسة العامة إلى تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات السلوفاكية المشاركة في إدارة عملية الهجرة. ويتمثل أحد الأهداف الواردة في المبادئ التوجيهية في إنشاء مكتب للهجرة والتجنس قبل عام ٢٠١٠.

وتؤيد سلوفاكيا تعزيز الحوار الدولي والتعاون بشأن قضايا الهجرة، ولكن في الوقت ذاته نتشاطر الرأي الذي مفاده أنه لا يزال هناك متسع لاستخدام المؤسسات

والأنشطة القائمة بطريقة أفضل. وبالطبع، فإننا نرحب بأية مبادرة جديدة طالما كانت تمتلك إمكانية تحقيق النجاح وجلب قيمة جديدة مضافة إلى العمل الذي ينجز فعلا في مختلف المحافل الدولية.

وتعيد سلوفاكيا تأكيدها على ضرورة تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة التي تكافح كل مصادر التعصب، وتشجع التنوع الثقافي وتركز على رعاية حقوق الإنسان والاحترام والتفاهم المتبادلين بين الحضارات. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن الحكومة السلوفاكية قد أقرت خطة عمل بشأن منع كل أنواع التمييز والتعصب وكره الأجانب ومعاداة السامية وعلامات التعصب الأخرى.

ونحن مقتنعون بأن إدارة الهجرة تشكل مسؤولية مشتركة لكل البلدان المعنية. ولذا، فإننا نشارك في الحوار حول الهجرة مع مختلف البلدان والمناطق في العالم. ولكن في الوقت ذاته، يجري تعاوننا أساسا مع البلدان المجاورة لنا بهدف تهيئة الظروف لإدارة تدفقات الهجرة بطريقة أفضل وتحقيق التوسيع السلس لمنطقة شنغن بحلول نهاية العام المقبل.

وتتشاطر الجمهورية السلوفاكية الرأي الذي مفاده أن الهجرة والتنمية هدفان لا ينفصلان. وينبغي القيام بأنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات أخرى وفقا للخطوط التنسيقية بغية التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة.

وما برح سوء استخدام نظم اللجوء يشكل مصدرا هاما للهجرة غير القانونية؛ وتستحق هذه الظاهرة العناية الدولية. ومن شأن عمليات إدارة الهجرة بطريقة أفضل أن تؤدي إلى انخفاض عدد حالات التماس اللجوء غير المدعومة بأدلة وإمكانية تمتع اللاجئين الحقيقيين بنظام حماية أفضل وإجراءات معجّلة التماسا للجوء. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا بد من إيلاء المزيد من الانتباه إلى إمكانية سوء استخدام المشبوهين المعنيين بالأنشطة الإرهابية لإجراءات التماس اللجوء.

وتعتقد سلوفاكيا أن هذا الحوار يمكن أن تكون له أهميه فائقة في تحديد أوجه عدم الاتساق القائمة في سياسات الهجرة والتنمية وفي الوقت ذاته الإسهام بطريقة كبيرة في إقامة شراكات بين البلدان أصل العبور والمقصد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتينز، رئيس وفد أنغولا.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن انضم إلى الآخرين في تقديم تهانئ وفدي إلى السيدة آل خليفة على انتخابها لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونؤيد البيان الذي ألقاه وزير داخلية جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

استجابة لنداء الرئيسة، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني وسأعمم نسخا من النص بأكمله.

وولّدت العولمة شراكة هامة فيما بين بلدان العالم، لكنها وسّعت أيضا الشرخ القائم بين الأغنياء والفقراء، ناهيك عن أوجه عدم التكافؤ بين البلدان وبين مناطق برمتها. إن هذا الوضع، إلى جانب صعوبات أخرى، كالحروب وتردِّي البيئة والتحوّلات الجغرافية – السياسية، يُجبر عددا متزايدا من الناس على مغادرة ديارهم. وهذه الحقيقة تقتضي نهجا شاملا، لا يأخذ بالحسبان أسباب الهجرة وحسب، بل ما بين الهجرة والتنمية الاقتصادية أيضا من علاقة معقّدة.

وتقر أنغولا بأهمية الهجرة الدولية البالغة لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية. وهكذا، نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الهجرة الدولية، الوارد في الوثيقة A/60/871، الذي يزوِّدنا بمعلومات مفيدة عن آخر تطورات

الهجرة الدولية، وخاصة بإحصاءات تمثّل بوضوح دور الهجرة المتعاظم، بصفتها إسهاما في النمو الاقتصادي والتنمية.

وبالنظر إلى توصيات المجتمع الدولي، يساور بلدي القلق إزاء ما يتصل بالهجرة من إجرام تعاني الدول منه. وجمهورية أنغولا منخرطة كل الانخراط في عملية الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة فيما يتصل بالاتجار غير المشروع بالمهاجرين برا وبحرا وجوا، وبمنع ومعاقبة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، ولذلك فنحن منخرطون في محاربة الجرائم المستهدفة.

وختاما، نشاطر الأمين العام قوله إن هذا الحوار ينبغي أن يُعتبر لا غاية بحد ذاته وحسب، بل جزءا أيضا من عملية سيبقى تحليلها متواصلا في جميع جوانب الهجرة والتنمية المتعددة الأبعاد. ولدينا، في أنغولا، الإرادة السياسية لأن نقوم بدورنا في مجال جعل توصيات هذا الحوار الرفيع المستوى إسهاما هاما في التنمية. فلننتهز هذه الفرصة لتعزيز الحوار، مما سيجعل من الهجرة قوة إيجابية في التنمية المشتركة ومحاربة الفقر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد جوهان فربيكيه، رئيس وفد بلجيكا.

السيد فربيكيه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر وأهنئ الأمين العام لاتخاذه مبادرة تنظيم هذا الحوار، كما أشكر ممثله الخاص لأنه أبلى في التحضير له بلاءً حسنا.

وهذه المبادرة شهادة للرؤيا والشجاعة. والحق أن ما من أحد كان يمكن أن يتوقع عام ٢٠٠٣ – عندما اتُخذ القرار بعقد هذا الحوار – بأن تكون الهجرة بعد ثلاثة أعوام من ذلك وحسب في صميم الشواغل السياسية لجميع أعضاء المجتمع الدولي، إذ قد تنامت تدفقات الهجرة، لا في الاتجاه الشمالي – الجنوبي وحسب، بل من بلدان الجنوب متجهة إلى الجنوب أيضا.

إن المناقشات التي نظّمتها اللجنة العالمية للهجرة الدولية والمشاورات الإقليمية التي جرت من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ كانت محفّزا هاما لنقل النقاش إلى مستوى سياسي. ولنا مصلحة مشتركة في تحديد نهج عالمي متوازن بوضع ما للهجرة من أبعاد متعددة موضع اعتبار.

ولا بد لنا من وضع مجموعة متسقة من الإجراءات والسياسات القصيرة الأجل والمتوسطة والطويل الأجل. وعلى المدى القريب، لا بد لنا من بذل مزيد من الجهود لتثبيط الهجرة غير المشروعة بتعميم معلومات موضوعية وزيادة الوعي بمخاطر الاتجار بالبشر التي تنطوي عليها الهجرة غير النظامية. ويتعين أيضا أن يتم هذا الردع عن طريق مزيد من مراقبة الحدود والتفاوض على اتفاقات خاصة بإعادة دخول المهاجرين، وقبل كل شيء بمكافحة شبكات الاتجار بالبشر.

وعلى المدى المتوسط، لا بد لنا من إدراج الهجرة كبعد في سياساتنا المرسومة للتعاون. وهذا يعني أنه يجب علينا تهيئة بيئة تفضي إلى التنمية في بلدان المنشأ والنظر في كيفية تمكين الهجرة من الإسهام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكيف يمكن إدراجها في برامج التخفيف من وطأة الفقر.

أما على المدى البعيد، فيجب أن نزيد من اتساق سياسات الهجرة الدولية والتجارة والزراعة وانسجامها مع أهدافنا الإنمائية.

والمؤتمر الذي نظّمته بلجيكا في بروكسل، في آذار/مارس، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي واللجنة الأوروبية، والذي حضره كثيرون من الحاضرين اليوم ها هنا، سلّط الضوء على تلك المسائل وساعدنا على

تحديد بعض الإجابات. وأبرز هذا المؤتمر الدور القيِّم الذي يمكن لجاليات الشتات أن تقوم به لما فيه صالح بلدان منشئها.

وهناك حقيقة بديهية تكرر بيانها في بروكسل – ولا بد لكثير من البديهيات أن يُصنع محليا – هي أننا لن نحقق شيئا ما لم نعالج ظاهرة الهجرة بروح الشراكة فيما بين جميع البلدان المعنية.

وبعد انتهاء هذا الحوار الرفيع المستوى، ثمة أولويات ينبغي أن نواصل العمل عليها. وأول مجال من مجالات الأولوية هو جمع البيانات، إذ لا يمكننا رسم سياسات جديرة بالثقة من غير توفر بيانات عن تدفقات الهجرة يعوّل عليها.

وثانيا، ينبغي أن ننظر في آثار العولمة على سوق العمل وأن نؤمِّن توازنا أفضل بين العرض والطلب.

وثالثا، ينبغي أيضا دراسة إسهام الهجرة في الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة دور جاليات المهاجرين التي تقوم بعمليات نقل الأموال، لا بإسهاماتها الاجتماعية وحسب، بل في المجالات الثقافية والمالية والاقتصادية أيضا.

ورابعا، تأتي مسألة عودة الأشخاص طوعا قبل التحويلات وفوقها أهمية. لقد بيّنت استقصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن بعض سياساتنا الموضوعة للتعاون المشترك لم تنجح إلى اليوم فعلا، مع أنها موضوعيا جديرة بالثناء، في تحويل عودة المهاجرين هذه إلى فرص للتنمية. لا بد لنا معا من إعادة تعريف التنمية المشتركة كنهج أصيل لتحقيق التنمية. وتقترح بلجيكا أيضا في هذا الصدد إنشاء صندوق للتنمية المشتركة على الصعيد الأوروبي.

وخامسا وأخيرا، ينبغي أيضا الاستفادة إلى أقصى درجة من مساهمة المهاجرين في بلدان المقصد. ويثير ذلك التساؤل عن اندماج المهاجرين وحقوقهم. وندرك جميعا أن هذا البرنامج هو برنامج واسع لا يمكن إنجازه ما لم يتخذ المجتمع الدولي وكل المساهمين فيه إجراءات. وفي ذلك الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام وممثله الخاص بإنشاء عملية دائمة للحوار والتعاون في شكل محفل عالمي للهجرة والتنمية.

وبلجيكا مستعدة لاستضافة المحفل الأول في العام المقبل في بروكسل ونشكر تلك الوفود التي منحت بلجيكا ثقتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة روزماري بانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بفرصة المشاركة في تبادل الآراء هذا حول الهجرة الدولية والتنمية. ونسلم بأن قضايا الهجرة وتأثيرها يتطلبان حوارا استراتيجيا على المدى الطويل.

ولهجرة العاملين على المدى القصير إمكانية إنمائية كبيرة ويمكن أن تستفيد منها بلدان الأصل والمقصد على السواء عن طريق تقديم المساعدة في تلبية طلبات سوق العمل وتوفير تدفقات التحويلات وإمكانية تنمية المهارات ونقل المعارف، ومع تمكين المهاجرين في الوقت ذاته من العودة إلى ديارهم.

وعلى الرغم من وجود فوائد ناجمة عن تدفقات العمالة، ثمة عدد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية كذلك بالنسبة للبلدان المرسلة للمهاجرين التي وصفها جيدا متكلمون سابقون.

وفي هذه الساعة المتأخرة، أود أن أتطرق باختصار شديد إلى برنامج الهجرة لنيوزيلندا، وحركة العمالة في منطقة جنوب المحيط الهادي والسبيل الذي نراه لمستقبل هذا الحوار.

ونيوزيلندا بصدد القيام بأكبر إصلاح في تشريعات الهجرة في غضون ٢٠ عاما. ولقد اضطلعنا مؤخرا بعملية

استشارية واسعة تتعلق بتلك التغييرات. ونواجه حاليا نقصا حادا في المهارات في جوانب رئيسية لقطاع الصناعة. وتمثل الهجرة لنا مسألة حيوية.

وتشكل النتائج الايجابية لاستقرار للمهاجرين الجدد، إلى جانب المراقبة الصارمة للحدود، أولويات ضمن برنامجنا بشأن تغيير الهجرة. ويشمل هذا البرنامج بالفعل إستراتيجية استقرار ذات نسبة نجاح عالية تسلم بأن الهجرة تشكل عملية متصلة وأن الإنتاجية تتحقق على خير وجه من خلال استقرار المهاجرين بنجاح.

وبينما تركز نيوزيلندا على اجتذاب العمالة الماهرة، فإننا في الوقت ذاته بلد متقدم النمو يقع في جنوب المحيط الهادي. و نيوزيلندا بوصفها جزءا من منطقة المحيط الهادئ، تقر بوجوب إتاحة الفرص لأبناء جزر المحيط الهادئ، المهرة وغير المهرة، للحصول على العمالة الدائمة في نيوزيلندا. وعلاوة على خيارات سياسة الهجرة التي تصب ضمن التيار العام، لدينا خطتان مكرستان للهجرة الدائمة: حصة ساموا (لمواطني ساموا) وفئة إمكانية وصول أبناء المحيط الهادئ (لمواطني تونغا وفيجي وتوفالو وكيريباتي).

وتعتقد نيوزيلندا أن الحوار المفتوح بين البلدان يشكل سبيلا فعالا لتناول قضايا الهجرة العالمية. ولقد تجلى ذلك في العمليات الإقليمية مثل عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر والجرائم المتصلة بها العابرة للحدود.

وإذ نتطلع إلى المستقبل وطريقة تقدم هذا الحوار الرفيع المستوى، فإن نيوزيلندا ستلزم جانب الحيطة فيما يتعلق بإنشاء محفل عالمي جديد بشأن الهجرة. ونعتقد أن مكان تناول قضايا الهجرة موجود بالفعل بهياكل شتى. وينبغي لأي محفل جديد يمكن الموافقة عليه ألا يشكل ازدواجية مع المحافل القائمة وينبغي أن تكون له إمكانية إدخال قيمة مضافة على المناقشات القائمة. وترى نيوزيلندا أنه إذا كان هناك توافق في الآراء بشأن إنشاء محفل غير رسمي فينبغي أن يكون المحفل طوعيا وتقوده الدول. وينبغي أن ينبني على عمل المحافل الإقليمية ويسمح بإجراء المشاورات وتبادل الممارسات الطيبة. وينبغي ألا يسفر عن نتائج تقوم على أساس المفاوضات.

وختاما، نود أن نزجي الشكر إلى الأمين العام على تقريره الشاحذ للتفكير (A/60/871) وكل الوفود التي شاركت في هذا الحوار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سهيل هرناندز، رئيسة وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة هرناندز (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بفرصة عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بوصفه فرصة مواتية لمناقشة العناصر المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية، على أساس واسع، بما فيها المنظور الجنساني والتنوع الثقافي والاحترام التام لحقوق الإنسان.

وما فتئت جمهورية فنزويلا البوليفارية تصر في محافل شتى على أنه ينبغي تناول موضوع الهجرة من منظور شامل يركز على المحتوى الاجتماعي للموضوع ذاته لأننا، قبل كل شيء ، نعتقد أن أصل المشاكل التي ينطوي عليها الموضوع يرجع إلى تزايد التفاوت بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، بالنظر إلى النظام الاقتصادي السائد. ولذلك، نعتقد أنه على الصعيد الوطني، ينبغي التشديد على العناصر التالية – رفض التمييز على أساس العرق أو الجنس أو العقيدة أو الجنسية أو المركز القانوني؛ واحترام التنوع، حيث أن مجتمعنا متعدد الأعراق والثقافات؛ والاتجاه صوب المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية؛ والاحترام التام لحقوق الإنسان للعامل المهاجر وأسرته، بما في ذلك حقوق العمالة، والحق في التأمين

الاجتماعي والتعليم، من بين جملة أمور؛ وسياسة الهجرة القائمة على مبادئ التسامح والتضامن والمساواة بين الجنسين والعدالة والإنصاف الاجتماعي؛ واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي جرى التوقيع والتصديق عليها.

وبالمثل، ينص دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية في بابه الثالث المتعلق بالواجبات و حقوق الإنسان والضمانات على تغطية الاحتياجات الاجتماعية لكل الأشخاص، سواء أكانوا مواطنين أم أجانب، كما يتضح ذلك في مجموعة التشريعات القانونية التي سُنت مؤخرا، وأذكر خاصة من بين تلك الصكوك، قانون الأجانب والهجرة الذي اعتمد في أيار/ مايو ٢٠٠٤، والتنظيمات الرامية إلى تسوية وضع الأجانب وتجنيسهم في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ والقانون الأساسي لنظام التأمين الاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وعلاوة على ذلك، أعدت وزارة العمل والتأمين الاجتماعي في فنزويلا مجموعة من الآليات الإدارية التي نود أن نسترعي انتباه الجمعية العامة بشأنها وتشمل: تنفيذ نظام تلقائي لإصدار تصاريح عمل للعمال الأجانب؛ تنفيذ نظام يرتبط بنظم الحاسوب التابعة لشبكة وطنية من وكالات العمالة؛ وإنشاء نظام تلقائي لقاعدة بيانات حاسوب مركزي؛ وإضفاء اللامركزية على خدمات العمالة والهجرة والاتجاه صوب شبكة وكالات للعمالة؛ وتحديث وتبسيط آليات مراقبة تدفقات الهجرة وإجراءاتها.

وفيما يتصل بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والدفاع عنها، اتخذت الحكومة الوطنية عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. ومن بينها، أود أن أبرز الحملة الوطنية بشأن حقوق وواجبات العمال المهاجرين وأسرهم في فنزويلا التي تضطلع بها وزارة العمل والتأمين الاجتماعي؛ وأود أن أشير كذلك إلى الحملة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص التي تشنها وزارة الداخلية والعدل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضعنا، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، خطة عمل وطنية لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ولإظهار التزام الحكومة الوطنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص، نظمنا اجتماعا للسلطات الوطنية المعنية بالاتجار بالأشخاص تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية. وكان ذلك الاجتماع هو الأول من نوعه الذي يعقد في نصف الكرة الأمريكي. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل المعلومات والتجارب، وللحوار السياسي والتعاون فيما بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وكانت حقوق الإنسان محور تركيز الاجتماع.

أما فيما يتعلق بالتحويلات، فإن فنزويلا تؤمن بوجوب وضع وتنسيق السياسات لتذليل الصعوبات في نقل التحويلات. ومن الأهمية بمكان أن ندرس إمكانية تسهيل إنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة للأسر لمساعدة أسر العمال المهاجرين. ولكننا نعتقد بأن التحويلات لا يمكن ولا يجوز أن تكون أساسا لسياسات التنمية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن التحويلات هي تحويلات خاصة ولا يمكن اعتبارها في أي وقت مساعدة إنمائية رسمية أو بديلا عنها.

ثمة مشكلة أخرى ينبغي للبلدان الأصلية التصدي لها وهي هجرة الأشخاص المؤهلين وذوي الكفاءات العالية. وفي هذا الشأن، يتعين علينا أن ندرس إمكانية تنفيذ سياسات وآليات تحفز على عودة المهاجرين وتمكنهم من إعادة الاندماج بشكل أسهل في بلدانهم الأصلية من أجل تجنب نزوح الأدمغة.

وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية التعاون بين الدول الأعضاء، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف، أمرا أساسيا إذا كان لنا أن نحسن إدارتنا لظاهرة الهجرة العالمية.

وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام إنشاء منتدى تشاوري حكومي دولي، فإن فنزويلا تعتقد أن المسألة ستعني

إنشاء آلية للتأمل المتعمق في قضايا الهجرة، ولكن بدون اتخاذ قرارات ملزمة، الأمر الذي سيمكن بلداننا من الاشتراك في عملية تبادل حيوي ومثمر للتجارب.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تتضافر جهودنا لتحسين أعمال مجموعة الهيئات المعنية بموضوع الهجرة التي اضطلعت بها على مدى السنوات الأخيرة، لكي نحقق، في نهاية المطاف، نهجا أكثر اتساقا.

أخيرا، نود أن تأخذ نتائج الحوار الرفيع المستوى في الاعتبار التقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل الهجرة في منطقة أمريكا الجنوبية. ونأمل أن يتم تنفيذ النتائج التي سيسفر عنها هذا الحوار لمصلحة المهاجرين أنفسهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماضو رامان أشاريا، رئيس وفد نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): الهجرة مسألة من بين المسائل المتصلة بالعولمة الأقل نصيبا من حيث الفهم والمناقشة. وما زالت فوائدها المحتملة، بما فيها المساهمة في التنمية، غير مفهومة تماما.

وتبين تجربة نيبال الوطنية أن تأثير الهجرة على التنمية لم يتضح حتى الآن رغم وجود ترابط إيجابي بين الاثنتين. فعلى سبيل المثال، تشكل التحويلات من المهاجرين النيباليين في الخارج ١١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، كانت أحد العوامل التي أدت إلى تخفيف الفقر المدقع والبطالة.

إن الهجرة الدولية تحدث بسبب عوامل ضاغطة، كالفقر، وبسبب عوامل جاذبة، كالميل إلى إيجاد حياة أفضل وأكثر إنتاجا في الخارج. وبعبارة أخرى، فإن التخلف يخلق الظروف التي تنتج الهجرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيجاني (الكاميرون).

ويمكن للهجرة، إذا ما توفرت الإدارة الملائمة، أن تصبح قوة إيجابية في الاقتصاد العالمي. ولكن بدون اعتماد خيارات فعالة في السياسة العامة، فإنها قد تؤدي إلى الفوضى والارتباك والصراعات. ولذلك يجب أن نبدأ حوارا حول السماح للعمال المهاجرين بالوصول بحرية أكبر إلى اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وفي آخر المطاف، فإن عمل الإنسان هو مجرد عامل آخر من عوامل الإنتاج ينبغي السماح بانتقاله بحرية، مثلما يسمح بانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات في سياق التجارة الحرة والسياسات الاقتصادية المنفتحة.

وعلى الرغم من المساهمة الإيجابية التي يقدمها العمال المهاجرون إلى اقتصادات البلدان الأصلية وبلدان المقصد، فإنهم يتعرضون للانتقاص من أهميتهم واعتبارهم عبئا على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المقصد من ناحية واستنزافا للمهارات في البلدان الأصلية من ناحية أخرى.

ويتعرض عمال مهاجرون كثيرون للاستغلال من قبل الوسطاء أو أصحاب العمل عديمي الضمير. ويتعرضون أحيانا للتمييز في المجتمعات المضيفة، وفي بعض الأحيان يحرمون من الحقوق التي تكفلها لهم الاتفاقيات الدولية. وبالتالي، هناك حاجة إلى تعزيز نظام الحماية لحقوق المهاجرين في كل الظروف.

إن العديد من أسواق العمالة المتقدمة النمو تبحث عن العمال المهرة. وعندما يغادر القلة من الأشخاص المهرة بلدانهم الأفقر سعيا إلى الوظائف في الخارج، فإن ذلك يؤدي إلى تخلف التنمية، وهذا بدوره يخلق الظروف التي تؤدي إلى مزيد من الهجرة.

وفي الآونة الأخيرة، برزت التحويلات كمصدر مبتكر للتمويل الخاص للأُسر، ولكن لا يمكن لهذا المصدر، بأي شكل من الأشكال، أن يكون بديلا عن المساعدة

الإنمائية أو الإغاثة من الديون. وضعف قطاع المهاجرين لا يسمح للبلدان أن تعتمد عليه كمصدر للدخل.

إن السياسات الدولية ونظم التجارة، وقوانين مكافحة الاتجار بالأشخاص، وممارسات الهجرة والأحكام المتعلقة بالأمن والإرهاب، قد طغت على المنافع المحتملة للهجرة. ويمكننا أن نحقق العديد من أهداف تلك السياسات من خلال الإدارة الأفضل للهجرة بدون خلق العقبات في وجه العمال المهاجرين الحقيقيين. ويتعين علينا أن نشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم المهاجرون أنفسهم، في إطار دولي للتعاون من أجل تحقيق الإمكانيات الكاملة للهجرة كقوة دافعة للتنمية.

وللأسف، فإن هذا الحوار العالمي بشأن الهجرة أقل من المطلوب ومتأخر أكثر مما ينبغي. وقد عكرت هذا الحوار المصالح والتأويلات المتضاربة. ونحن بحاجة إلى حلول يخرج منها الجميع منتصرين، أي البلدان الأصلية، وبلدان المقصد، والمهاجرين أنفسهم.

والهجرة، أسوة بغيرها من القضايا العالمية، تتطلب استغلال ما فيها من إمكانيات للإسهام في التنمية مسؤولية عالمية مشتركة ما فتئ التحلي بها يمثل أحد المبادئ الأساسية لعصرنا. وينبغي لنا أن نسعى لتطوير اتفاق عالمي بشأن الهجرة والتنمية يتضمن التزامات مشتركة، وعلى وجه التحديد لفتح أسواق العمل واعتماد حصص مستهدفة للعمال المهاجرين، ومسؤوليات مشتركة بين المهاجرين والبلدان الأصلية وبلدان المقصد. والأهم من ذلك كله، ينبغي لنا أن نؤسس آلية متعددة الأطراف للحوار من أجل تسهيل الاستخدام الأنجع للهجرة كأداة للتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيالمر هانسون، رئيس وفد آيسلندا.

السيد هانسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمفيد (A/60/871) وعلى شديد اهتمامه بهذه المسألة الهامة والوثيقة الصلة بالأمم المتحدة. ونرحب كذلك بتنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى وبجهود الأمين العام لإدراج مسألة الهجرة في جدول الأعمال العالمي.

ويسلط التقرير الضوء على حقيقة أن مرحلة جديدة للهجرة العالمية الواسعة النطاق قد بدأت في الآونة الأخيرة. وهذه حقيقة تعيها آيسلندا جيدا. فقبل عشر سنوات، كانت آيسلندا من أكثر مجتمعات العالم تجانسا. وأما اليوم، فإن شريحة سوق العمل لدينا التي يحتلها المهاجرون أكبر من تلك الشريحة في غالبية البلدان المجاورة.

ويمكن للهجرة الدولية أن تسهم بطريقة إيجابية في التنمية والنمو الاقتصادي إذا ما تم تنظيمها وضبطها على النحو الملائم. ولكن، إذا كان لنا أن نقلل من الآثار السلبية التي تمس المهاجرين أنفسهم، فلا بد من التسليم بالحاجة إلى تعزيز حقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين.

ويتسم منظور المساواة بين الجنسين بأهمية بالغة في سياق الهجرة، لأن عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن يكون سببا للهجرة الدولية ونتيجة لها كذلك. وبالتالي، فإن المساواة بين الجنسين ستساعد على تخفيف التأثيرات السلبية للهجرة.

وأود أن أسلط الضوء على حقيقة أشار إليها التقرير، وهي أن انتقال الأشخاص عبر الحدود أصبح الوسيلة الرئيسية لمشاركة عدد أكبر من النساء في تصدير الخدمات في البلدان النامية، وهو ما يمثل جانبا إيجابيا في نمو التجارة الدولية بالخدمات. ولكن الجانب السلبي لذلك يكمن في كون المرونة في العمل قد تؤدي إلى فقدان العقود الرسمية والضمان الاجتماعي والفوائد الاجتماعية الأخرى.

ومما يثير القلق في اتجاهات عمالة المرأة أنها تسير في الاتجاه غير الصحيح، حيث تقل الأجور وتتدهور شروط التوظيف وظروف العمل. وأحد أسباب ذلك هو أن من المرجح أن تعمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من الرجل.

ثمة تحد آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة، وهو النمو السريع في الاتجار بالأشخاص والتهريب. وقد بذلت محاولات لجعل آيسلندا بلد عبور على الطريق عبر المحيط الأطلسي، وقد اتخذت سلطات بلدي الخطوات المناسبة إزاء ذلك. إن الاتجار بالأشخاص مشكلة عالمية، ولكونها كذلك، يتعين التصدي لها من جانب المجتمع الدولي، بالإضافة إلى التصدي لها على المستوى الوطني. وقد وقعت آيسلندا على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى البروتوكول المكمل لها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وشددنا على دور المؤسسات الإقليمية في مكافحة الاتجار بالبشر. كما أسهمنا بنشاط في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وينبغي أن تكون مكافحة الاتجار بالأشخاص على رأس أولويات الجميع، حيث أن معظم الدول تتأثر به، إما كبلدان أصل، أو عبور أو مقصد. وقد ظلت هذه المسألة على رأس أولويات آيسلندا، وبذلنا جهودا كبيرة لتوعية الجمهور بما ينطوي عليه ذلك الاتجار.

في الختام، أود أن أقول إنني واثق بأن هذا الحوار الرفيع المستوى سيوفر لنا فهما أعمق لجميع جوانب الهجرة والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جواد أمين منصور، رئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد منصور (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العام للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين، بما في ذلك الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وإني لعلى ثقة بأن هذا الاجتماع، تحت قيادتها، سيحالفه النجاح في مداولاته.

وقبل أن أدلي بملاحظاتي، وبموجب تعليمات تلقيتها من العاصمة، يتعين علي أن أعرب عن أسف حكومتي لأن وزير الداخلية الإيراني تعذرت عليه المشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى، بسبب إخفاق البلد المضيف في إصدار تأشيرة دخول.

والآن سأدلي ببياني.

مع أن الهجرة العالمية تحدث، في الأساس، نتيجة لقرارات يتخذها الأفراد والأسر، إلا أنها تؤثر على العلاقات بين الدول المعنية. ونظرا لتوسع الهجرة المستمر، من حيث الحجم والنطاق والتعقيد، فقد أصبحت ظاهرة ذات جوانب عالمية. وهي تفرض تحديات جديدة ينبغي التصدي لها على نحو ملائم وشامل. وفضلا عن ذلك، فإن العلاقة المتبادلة، التي لا يمكن إنكارها، بين الهجرة والتنمية تسلط الضوء على الحاجة إلى التصدي لهذه المسألة مع مراعاة التأثير، الذي لا ينكر، على عملية التنمية في جميع البلدان: بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد.

وغني عن القول إن المفاوضات الجارية بشأن الهجرة ينبغي أن يكون هدفها التقليل إلى الحد الأدنى من النتائج السلبية، والتعزيز إلى الحد الأقصى لفوائد الهجرة لجميع البلدان المعنية، وكذلك للمهاجرين أنفسهم. وفي تدارس هذه المسألة، تقوم الحاجة إلى رؤية عالمية واقعية. ولا يمكن، ولا يجوز، أن نتقاعس في النظر في الأسباب الجذرية للهجرة الدولية.

إن العولمة، وتعزيز الاتصالات وزيادة الوعي العام الناجمين عنها، أدت إلى زيادة حتمية في التوقعات وفي انتقال الناس في كل أنحاء العالم. ومن بين العوامل التي تؤثر على الهجرة الفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم وجود استثمارات كافية والاختلالات وعدم التكافؤ في نظام التجارة العالمية والنمو السكاني غير المنضبط والعنف والتمييز والفجوة الواسعة في الرفاهية والتنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

إن ازدياد عدد المهاجرات الإناث، والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، بالإضافة إلى المخاطر الكامنة في انتقال تلك المجموعات، تزيد مجتمعة من تعقيد الجوانب، المعقدة أصلا، وتستحق اهتماما أكبر من جانب المجتمع الدولي.

وينبغي مراعاة أن جميع بلدان العالم تقريبا تواجه ظاهرة الهجرة وتقع إما في خانة بلدان الأصل أو بلدان المقصد و/أو العبور. وإلى جانب ذلك، فإن الهجرة ليست مجرد مسألة بين الشمال والجنوب، بل تحدث أيضا في بلدان الجنوب. وجلي أن البلدان فرادى، وبدون تعاون ثنائي وإقليمي ودولي، لا يمكنها أن تدير هذه الظاهرة على النحو الملائم أو أن تسير في الاتجاه الصحيح.

وبينما تُبذل جهود جهيدة لمعالجة مسألة الهجرة الدولية، فإنها ينبغي النظر إليها كذلك، من أجل تخفيف نتائجها السلبية ومضاعفة منافعها للجميع، في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبعبارة أخرى، ينبغي لنا أن نتناول الهجرة الدولية والتنمية بقصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن مشاركة وانخراط جميع البلدان في المفاوضات، بطريقة شفافة وبناءة، سيسهم في تحقيق نتائج مثمرة.

ومن بين المتطلبات الأخرى، الواجب أخذها في الحسبان أثناء المفاوضات، الإدارة السليمة للهجرة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وإن بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية بصورة خاصة، بإقامة الهياكل الأساسية الضرورية؛ واستحداث أو تعديل النظم القانونية ذات الصلة بطريقة منسقة متماسكة؛ ورسم استراتيجيات وطنية للهجرة؛ وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات؛ وتخصيص الموارد الكافية لهذه التدابير، سيساعد المجتمع الدولي على مواجهة التحديات التي تفرضها الهجرة.

لا شك في أن المهاجرين يؤدون دورا مهما في عملية التنمية في كل البلدان. فالمهاجرون بصورة عامة، والمهاجرون المهرة المؤهلون تأهيلا عاليا بصورة خاصة يساهمون مساهمة فعالة في عملية التنمية في بلدان المقصد. وبالمثل، فإن نقل المعرفة التقنية ورأس المال إلى بلدان الأصل من قبل المهاجرين يؤدي دورا فعالا في تنمية تلك البلدان. لذلك تمثل إزالة العقبات التي يواجهها المهاجرون في نقل المعرفة والخبرة في بلدان المقصد، وتيسير معاملات تحويل الأموال وتخفيض تكاليف التحويل، وتحسين سلامتهم عوامل حاسمة الأثر في عملية التنمية.

لما كان بلدي بلد منشأ وعبور ومقصد، ولما كان قد عانى كثيرا من العواقب السلبية للهجرة، فإن حكومتي تولي أهمية عظيمة للمفاوضات الجارية وللتعاون على كل المستويات. وإيران، التي تقع في منطقة استراتيجية تربط الخليج الفارسي بآسيا الوسطى وجنوب آسيا ببلدان البحر الأبيض المتوسط، يمكنها أن تضطلع بدور أساسي في التعاون الإقليمي في ميدان الهجرة. وأود أن أؤكد هنا على بعض التدابير التي لجأ بلدي إليها بغية معالجة مسألة الهجرة.

بتعاون من المنظمة الدولية للهجرة، شرعت إيران في تحسين قدرتها الوطنية في التعامل مع الهجرة. وقد أقر البرلمان الإيراني قانونا جديدا بعنوان ”محاربة الاتجار بالبشر“ في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأُسست آلية تعاون وطنية ضمن وزارة

الداخلية الإيرانية، تتألف من ممثلين عن كل الوزارات المعنية. وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت إيران في الاجتماع الوزاري الرباعي المعني بمحاربة الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص، الذي عقد في أثينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وشاركت فيه إضافة إلى إيران باكستان وتركيا واليونان.

ختاما، كان إطلاق مبادرة الحوار الثلاثي بشأن إدارة الهجرة بين إيران وأفغانستان وباكستان خطوة أخرى اتخذناها في المنطقة لتعزيز التعاون بين البلدان المعنية. وعن طريق تنفيذ المزيد من المشاريع في المنطقة بهدف تشاطر الخبرات والمعرفة العملية وتحسين القدرة بشأن الهجرة، ستتمكن البلدان من تحسين فهمها للهجرة وإدارة الهجرة. وأكرر أن تقوية التعاون الإقليمي عامل أساسي في نجاح الجهود الدولية والتعاون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أبو بكر ديالو، رئيس وفد غينيا.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي السرور والامتياز العظيم للوفد الذي أتشرف بقيادته أن أدلي بهذا البيان في اجتماع الحوار الرفيع المستوى الذي يجمع بيننا هنا والذي يتسم بأهمية واضحة لنا جميعا.

أود أن أتقدم بتحية خاصة للأمين العام، الذي تساعدنا جهوده اليومية المتوالية على تحقيق رؤانا الجماعية للعالم. وإن المبادرة بتنظيم هذا الاجتماع والتقرير الذي أعد له يدللان على بعد النظر والوضوح اللذين يتناول بهما هذه المسألة الحاسمة. وإن وفدي يوافق موافقة تامة على التشخيص والتدابير المقترحة في التقرير.

يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

لقد فرضت الأمم المتحدة على نفسها، باعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، المهمة الصعبة المتمثلة في مواجهة الكثير من التحديات التي يتطلب طابعها ومقصدها جهودا متسمة بالتصميم من جانبنا لفعل المزيد حتى يتسنى وضع أساس سياسة إنمائية تعاونية أصيلة. ومن بين تلك التحديات تمثل مشكلة الهجرة الدولية والتنمية بلا شك أولوية.

واليوم أكثر من أي وقف مضى تؤدي الفرص الهائلة التي فتحت أبوابها العولمة والهجرة ونمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الجمع بين مئات الملايين من الناس في كل أرجاء القرية العالمية وتوحدهم في مصير مشترك. تلك التغيرات العالمية البعيدة الأثر تتطلب منا أن نبحث معا عن استجابات كافية للتحديات الكثيرة التي نواجهها. ويجب أن نضع في الحسبان أيضا التحديات الخفية التي لا تقل عنها تعقيدا.

من الواضح في ذلك السياق أن التضامن النشيط الواقعي العملي، الذي يدمج الحاجات بالتنمية والأمن والتعاون الدولي، هو وحده الذي سيأتي بحل طويل الأمد للتحكم بتدفقات الهجرة وإدارتها. ونحن مقتنعون بأننا يجب أن نساهم، من خلال هذا الحوار الرفيع المستوى، بطريقة تدريجية ولمصلحة بلدان الأصل والعبور والمقصد، في تأسيس شراكة ابتكارية فعالة لإدماج العناصر التالية بسلاسة في السياسات والبرامج الإنمائية: سياسات معززة في مجالي بناء القدرات الوطنية والهجرة؛ العناصر الجوهرية للمعايير الدولية بشأن الهجرة الدولية؛ انخراط ومشاركة المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه المناقشة؛ التعاون المحسن وتنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بغية تأسيس الآليات الملائمة لتحسين التماسك والتفاعل في أنشطة الهجرة الدولية والتنمية؛ استكشاف وتحسين الطاقات الكامنة لدى الجاليات في الخارج وتسخيرها لخدمة التنمية.

ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل بصفة خاصة أن تتبع الهجرة طريقا قانونيا. وعليها أن تحمي حقوق المهاجرين وأن تمنع استغلالهم، لا سيما الضعفاء من بينهم، وأن تتخذ التدابير اللازمة ضد الجرائم المتعلقة بالتهريب المحظور للمهاجرين والاتجار بالأشخاص.

الحكومات يجب أن تؤكد من جديد التزامها بالوفاء بتلك الأهداف. وللقيام بذلك، يجب عليها أن تستحدث استراتيجية مبنية على التنمية المشتركة. وعلى نفس المنوال، يجب علينا أن نستكشف ونطور الطاقات الكامنة لدى أبناء الوطن المغتربين بصفتها محركات للتنمية والجهود التعاونية وقيمة مضافة لها. ويرى وفدي أن هذا يتيح الفرصة، من عدة نواح، للتفكير الخلاق ويفتح آفاقا واعدة يجب أن توضع في الحسبان في استراتيجيات تخفيض الفقر وفي السياسات والبرامج الإنمائية لبلداننا. ورغم الالتزامات الدولية بزيادة مستوى ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، يتضح بقدر متزايد أن تلك المساعدة لن تكفي أبدا للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

اليوم أصبحت الآليات الجديدة لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية عوامل لا غنى عنها تكمّل المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ذلك الصدد، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الموارد التي تحتكرها التنمية المشتركة والتعاون اللامركزي غالبا ما تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ضوء تلك الحقيقة، أسست حكومة غينيا آليات تمويل ابتكارية، خاصة بتعبئة الموارد التي تحتكرها التنمية المشتركة والتعاون اللامركزي، لتوجيهها صوب تمويل التنمية. ومن الواضح أن الكثير ما زال ينبغي عمله لكفالة إدماج الهجرة الدولية باستراتيجيات التنمية المشتركة.

وعلى الصعيد الوطني ينبغي اتخاذ زمام مبادرات تهدف إلى تحقيق تنسيق أكبر وتماسك أفضل بين سياسات الهجرة وسياسات التنمية. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي لإطار عمل مصمم حول أهداف التنمية المشتركة أن يسفر عن مبادرات ابتكارية تستهدف الترويج لفوائد الهجرة الدولية، بما في ذلك من خلال تسهيل التحويلات، وتقليل تكاليف التحويل وكفالة أن تصب في التنمية، وتقوية الصلات بين بلدان الأصل ومغتربيها من ناحية المعرفة بالأعمال التجارية والاستثمارات.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وهنا يود وفدي أن يذكّر بالمقصد السياسي لهذه المناقشة، ألا وهو تقوية إطار العمل المؤسسي وتحسين موارد شراكة نود لها أن تكون كونية تشمل كل جوانب وأبعاد الهجرة الدولية. علاوة على ذلك، وفي ضوء الإغراء الذي قد يستسلم له البعض بالسعي إلى الأمن عن طريق الانعزالية من ناحية، والتصميم الشديد الذي يلجأ إليه البعض الآخر لجني الأرباح من مزايا الهجرة من ناحية أخرى، يجب علينا أن نشدد على أنه لا يوجد اليوم علاج سحري لظاهرة الهجرة. ولكن توجد حلول واقعية عملية تهدف إلى جعل الهجرة أداة ثمينة جدا للنهوض بالتعاون في مجال التنمية.

ويحدونا الأمل أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد وبقوة، باتباعه بحزم نهج الإدارة الملائمة والمنسجمة والمتبادلة المنفعة للهجرة، أنه تتوفر لديه الإرادة على اتخاذ إجراءات حازمة ضد الفقر والاضطهاد والرفض والوصم بالعار، وعلى النهوض بحوار سياسي للهجرة الدولية يقوم على توافق الآراء.

إن جمهورية غينيا، بتاريخها الطويل الذي تطور بتقليد من التسامح، كانت دائما بلد مقصد وعبور واختلاط فيما بين الناس بفضل الهجرة من شتى البلدان. ولهذا تولي الحكومة الغينية أهمية خاصة للصلات الوثيقة بين الهجرة والتنمية.

وفي ذلك السياق، وعقب هذا الحوار، نعتزم عقد منتدى وطني يعنى بالتنمية المشتركة والتعاون اللامركزي في

آذار/مارس ٢٠٠٧. وذلك المنتدى سيجمع بين عناصر التنمية الوطنية والشركاء التقنيين والماليين وممثلين عن أبناء غينيا في المهجر. وهدف المنتدى سيكون تزويد البلد بسياسات واستراتيجيات وصكوك فعالة لحشد الأموال الإضافية اللازمة لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية في موعد أقصاه ٢٠١٥. ووفد غينيا يحدوه الأمل أن يحظى بمساندة المجتمع الدولي لكفالة نجاح هذه المبادرة الوطنية.

أخيرا، يؤكد وفدي من جديد تأييده التام وتعاونه الكامل فيما يتعلق بالعملية المزمع القيام بها. ونثق بأن نطاق التحديات يبرر تماما هذا التأييد، ليتسنى النظر في موضوع الهجرة في السياق العالمي الذي يستحقه، من المنظور الشاسع الذي يوفره المجتمع الدولي.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الله العريمي، رئيس وفد عمان.

السيد العريمي (عمان): أود بداية أن أشكر، باسم حكومة سلطنة عمان، معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره الوارد في الوثيقة (A/60/871) الذي يعتبر ورقة عمل هامة لأعمال اجتماع الحوار الرفيع المستوى هذا.

لقد استعرض تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية المقدم للجمعية العامة النواحي المتعددة للهجرة، وبحث في اتجاهاتها وآثارها وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وركز التقرير على حماية حقوق المهاجرين وأهمية التعاون الدولي والإقليمي للوصول إلى منهج عمل جماعي لدراسة ظاهرة الهجرة والاستفادة منها لتعزيز التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار تود حكومة بلادي التأكيد على النقاط التالية.

أولا، الحق السيادي لكل الدول في تقرير تنظيم الدخول إلى أراضيها ومغادرتها. أي حقها في تحديد مَن يدخل أراضيها، والسياسات التي يتم وفقا لها تحديد مَن يبقى منهم في أراضيها، ولأي من الأغراض، ومنها العمل، وفقا لقوانينها وأنظمتها.

ثانيا، ينبغي لبلدان المنشأ التعاون مع بلدان المقصد لتيسير الهجرة المشروعة ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

ثالثا، بلدان المقصد لها الحق في تنظيم أسواق عملها بما يفسح أمام مواطنيها الباحثين عن عمل مجال الحصول على فرصة العمل المناسبة، دون مزاحمة العمال المهاجرين لهم على تلك الوظائف على نحو غير قانوني، ودون أن تؤدي الهجرة العمالية إلى هذه البلدان سببا في حصول زيادة في أعداد الباحثين فيها عن عمل، فتصبح الهجرة عائقا أمام الحصول على فرص العمل تلك، الأمر الذي يستدعي تنظيم الهجرة بما يحقق الفوائد المرجوة منها.

رابعا، إضافة إلى استفادة القوى العاملة المهاجرة من ارتفاع مستوى الأجور والدخل، فإن دول المقصد تسهم في تحسين وتطوير القدرات المهنية للعمال المهاجرين، بتوفير التدريب على رأس العمل للعمال المحدودي المهارات، من خلال عملهم في منشآت القطاع الخاص، بما يسهم في تنمية مهاراتهم وتطوير كفاءاتهم وقدراتهم الإنتاجية.

خامسا، إن هجرة القوى العاملة إلى السلطنة هجرة مؤقتة بقصد العمل وليست مرتبطة بإقامة دائمة أو طويلة الأجل. وهي بذلك تسهم في جهود التنمية ليس فقط في بلدان المقصد وإنما أيضا في بلدان المنشأ، وتعود بالخير والنفع على المهاجرين أنفسهم وأفراد أسرهم. وتأمل حكومة سلطنة عمان أن تسهم دول المنشأ في توعية المهاجرين وتثقيفهم بأن عليهم مسؤولية فهم قوانين المجتمع المضيف وقيمه، والالتزام

باحترامها في مقابل احترام دول المقصد التنوع الاجتماعي والثقافي للمهاجرين.

سادسا، محاربة الاتجار غير المشروع بالأشخاص والتهريب تتطلب جهودا وتعاونا مشتركا بين الدول كافة، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل من أجل تعزيز التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لضبط عملية الهجرة والاتفاق على إجراءاتها وأدواتها، بما يحقق المصالح المشتركة للأطراف كافة.

ختاما، أود الإشارة إلى أنه يقع على عاتق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة تنسيق المواقف بين الدول بشأن الهجرة على نحو يجعل منها عاملا أساسيا يؤدي دوراً إيجابياً في التنمية واستدامتها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد المحمود عبد الحليم محمد، رئيس وفد السودان.

السيد محمد (السودان): السيدة الرئيسة، سعادتنا غامرة برؤية دبلوماسية متميزة من دولة البحرين الشقيقة تترأس اجتماعات هذه الدورة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن اختيارك لهذا الموقع تشريف لكم ولبلادكم الشقيقة والصديقة التي ظلت رائدة في محيطها الخليجي والعربي والعالمي. كما ظلت بلادكم ودول الخليج الأخرى واحة أمان للمهاجرين الذين قدموا إليها من بلاد عديدة، من بينها بلادي، فأكرمت وفادتهم وأصبحت لهم وطنا ثانيا.

لا بد في المستهل كذلك من تقديم الشكر والامتنان للأمم المتحدة وأمانتها العامة، لأخذها زمام هذه المبادرة الهامة حول الهجرة والتنمية وجعلها ضمن هموم وانهماكات المجتمع الدولي. كما أن هذه المبادرة الجيدة خطوة هامة لتعميق الإحساس العالمي بقضايا الهجرة كأحد أهم وأقدم النشاطات الإنسانية، وبالدور الهام الذي أدته الهجرات البشرية في صنع التاريخ والاقتصاد والتراث الإنساني المشترك. ونرجو في هذا الإطار أن نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلت به وزيرة الداخلية في جنوب أفريقيا، نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

لقد ظلت بلادنا عبر التاريخ، وبموقعها المتميز تولي اهتماما بظواهر الهجرة، سواء المنبعثة منها أو القادمة إليها، أو العابرة لأراضيها. وإننا إذ نفخر بأبناء وبنات السودان الذين ساهموا في إعمار وتنمية العديد من الدول الشقيقة والصديقة، فإننا بذات القدر، نفخر بمن قدم إلى بلادنا عابراً منها إلى الأراضي المقدسة، أو مستقراً بها، فأصبح جزءاً من نسيجنا الاجتماعي. وقد أكسب ذلك بلادنا وحدتها في تنوع، وغمرها بقيم التسامح والتعايش المسالم.

ولئن كان مدار هذا الحوار الرفيع المستوى الذي تضطلع به الأمم المتحدة، هو الهجرة والتنمية، فإن موضوع الهجرة يتعدى الجانب التنموي بمؤشراته الاقتصادية، إذ أن الهجرة ليست عملاً تنموياً فحسب، بل معولاً هاماً وشاملا لتعزيز قيم التفاعل بين مكونات المجتمع الإنساني، وعاملا في تقارب الدول والشعوب والحضارات.

ونحسب أن الهجرة لا ينبغي أن تقتصر دراسة آثارها على الجانب التنموي، فالمهاجر ليس ببقرة حلوب لإرسال التحويلات أو تعزيز المشاركات الاقتصادية فحسب، بل هو كيان إنساني يشكل بطموحاته وتطلعاته شبكة من التفاعلات والقيم البشرية والثقافية والإنسانية. على أننا نرى رغم ذلك أهمية وحيوية البعد التنموي في قضية الهجرة، على أساس أن التنمية ينبغي أن تكون كماً متكاملاً. كما ينبغي أن تكون للإنسان وبالإنسان، بانشغالاته المادية والمعنوية وغيرها. ويتطلب ذلك جهدا مشتركا داخل دول المنشأ والدول المستضيفة، وفي إطار المجتمع الدولي، لجعل الهجرة فوزا ونفعا للجميع. ويلقي ذلك بتبعاته أيضا على المهاجر نفسه. فمثلما له من حقوق اقتصادية، وحقوق اجتماعية،

مثل حق تعليم الأبناء، وربطهم بأوطانهم الأصلية، وتسهيل معاملاته المختلفة، فإن عليه واجبات احترام قوانين وشرائع الدولة المستضيفة.

ومثلما أن الهجرة خيار فردي، فإن ذلك يوجب تعاون المجتمع الدولي لمعالجة جذور المشكلات المفضية إلى الهجرة، مما يطرح بدوره، دور الأمم المتحدة في معالجة الفقر، وتوفير الموارد للتنمية، ومعالجة قضايا المديونية، والتضافر المشترك في إدارة الكوارث، وتوفير معينات إعادة التأهيل والإعمار للدول والمجتمعات التي خرجت لتوها من أتون النزاعات أو الحروب. ونرى في هذا الإطار أيضا، إمكانات التعاون الثنائي عن طريق توقيع اتفاقيات قنصلية وبروتوكولات عمالة لمعالجة قضايا الهجرة. ونود في هذا الإطار الإشادة بالاهتمام الذي توليه منظمات التعاون والتكامل الإقليمي للتعاون في مجالات الهجرة، حيث جعل الاتحاد الأفريقي هذا الأمر ضمن اهتماماته في إطار تعزيز الجماعة الاقتصادية الأفريقية وعمليات الاندماج القاري. وأولت مبادرة نيباد اهتمامها كذلك بالأفارقة في دول المهجر، في إطار عمليات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

نلاحظ كذلك أنه في الوقت الذي يتعاظم الاهتمام الدولي بقضايا الهجرة، فإننا نلحظ بقلق ظواهر كراهية الأجانب و العنف ضدهم، كما نلاحظ انعدام الرغبة السياسية في العديد من الحالات المتصلة بمعالجة قضايا المهاجرين، بل وازدواج المعايير. ففي الوقت الذي تدعو اتفاقيات التجارة العالمية إلى تسهيل انتقال الأفراد والبضائع، فإن بعض الدول تشدد من إجراءاتها للحد من ذلك حتى بالنسبة لطالبي اللجوء ونحسب أن هذا الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة والتنمية من شأنه تعزيز الجهد الدولي للتعامل مع قضايا معقدة تتوجب معالجتها في إطار شامل، تحقيقاً وتعزيزاً للمنافع والمصالح المشتركة.

إن بلادنا، بخبراتها الواسعة في مجال الهجرة الوافدة إليها أو العابرة لأراضيها أو المتجهة منها لدول أخرى، قد اهتمت بظاهرة الهجرة والتعامل معها بشكل مؤسسي وجاد. ففي الوقت الذي تتضافر جهود الأجهزة الحكومية لتسهيل أمر المهاجرين لبلادنا، فقد ارتأت أيضا إنشاء جهاز رفيع المستوى لخدمة السودانيين العاملين بالخارج، لتسهيل وحل مشكلات المهاجرين، وربطهم بالوطن الأم، والاهتمام بقطاعاتهم المختلفة المهنية والعملية، وعقد المؤتمرات التداولية بشأنهم. وقد تم خلال الشهر المنصرم بالعاصمة الخرطوم، عقد مؤتمر للإعلاميين والكتاب والمبدعين من السودانيين العاملين بالخارج.

في الختام، نرجو أن نكرر تقديرنا لعرض هذا الحوار الهام الذي يؤسس لمسؤولية مشتركة لحلول تعزز من الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وتسهيل حركة الأشخاص، والهجرة الشرعية، واحترام حقوق وكرامة المهاجرين. كما نثمن الجهود التي تضطلع بها جهات دولية عديدة في هذا الإطار، مثل المنظمة الدولية للهجرة. وبخلاف الجهد الهادف لتعزيز الأطر المؤسسية والهيكلية التي تتعامل مع قضايا الهجرة، فإننا نرى أيضا إمكانية أن تعمل الأمم المتحدة على إطلاق عقد دولي لتعزيز التعاون في مجالات الهجرة، وإعلان يوم دولي للمهاجر، تعظيماً للتعاون والجهد الوطني الإقليمي والدولي إزاء قضايا الهجرة، آملين أن تُكلل مداولات هذا المنتدى الهام بالنجاح والتوفيق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أتوكي إيليكا، رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، ستتاح الفرصة قريبا لرئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الحادية والستين

للجمعية العامة، ليتقدم لكم، باسم جمهوريتنا، بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة الجمعية.

وبينما أتكلم في سياق مؤتمر القمة العالمي المنعقد عام ٢٠٠٥، والمؤتمر الوزاري الأوروبي – الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية، المنعقد مؤخراً في الرباط في منتصف تموز/يوليه، أعتبر أن هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، يؤكد مرة أخرى مدى عجز الأمم إذا حاولت العمل منفردة، وأهمية السعي للتوصل إلى حلول جماعية لمشاكل هامة لها مضاعفات تشمل أكثر من بلد.

ولا بد لنا اليوم أن نسجل أن الهجرة أصبحت مشكلة عالمية. وينبغي لنا إذن اتباع نهج عالمي يشمل الجوانب الأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والمالية، والتشريعية، فما من بلد لا يعاني من مشكلة الهجرة. وبالتالي، لا يسع بلدي إلا الإعراب عن الارتياح لرؤية الأمم المتحدة تبرز بكل وضوح العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية.

وبلدنا، الذي كان دائما بلد هجرة وافدة بالنظر إلى ما تزخر به أرضه من إمكانات، والخيرات الموجودة في باطنه، تتعرض مناطق التعدين فيه باستمرار لغزو عمال غير شرعيين من كل حدب وصوب. بيد أنه ليس الشباب من عديمي المؤهلات وحدهم من يتركون بلدنا بحثا عن آفاق أرحب: فنحن نلاحظ هجرة الأدمغة أيضا. فأطباؤنا، ومهندسونا، ومعلمونا، يقبلون على المنفي الطوعي بحثا عن العيش في الخارج.

وبالنظر إلى تلك الحالة، يمكننا إدراك مدى تعقيد تدفقات الهجرة: لكن يجب استخلاص بعض العبر التي لا تتغير. وبادئ ذي بدء، ينبغي لنا توعية الناس وتثقيفهم في ما يتعلق بضرورة الإبقاء على بعض المهاجرين المحتملين في مواطنهم الأصلية، لأنهم يواجهون إحباطات كبيرة جداً في الخارج.

ثانيا، سيؤول جهدنا الجهيد لوقف تدفقات الهجرة إلى الفشل المحتوم ما لم نتخذ تدابير لمعالجة الخلل في أسواق العمل، وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية، التي ستقنع الناس، وخاصة الشباب، بالبقاء في ديارهم.

ثالثا، للهجرة المنفلتة أثر سلبي على بلدان المقصد. فالمهاجر غير الشرعي الذي يصطدم بعراقيل تحول دون اندماجه الاجتماعي، يمكن أن يسقط في دوامة الإجرام والانحراف عندما يواجه ظروفاً غير مستقرة.

وأخيرا، تمثل الهجرة عاملا لزعزعة الاستقرار، لا لبلدان العبور والمقصد فحسب، بل لبلدان الأصل كذلك، وخاصة، بسبب نزوح الأدمغة الذي ينجم عنها. وبالنسبة لبلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل الظروف المتردية والفقر والبطالة بين الخريجين الشباب والتخلف والحاجة إلى تحقيق نجاح مادي كلها أسبابا أساسية للهجرة.

وعلى الرغم من الجوانب السلبية المذكورة، يمكن أن تقدم الهجرة قيمة مضافة من الخطأ ألا يستفاد منها. فمن الواضح مثلا، في بعض بلدان المقصد، أن إسهام الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات المهاجرين وجميع العاملين المؤهلين الآخرين يمكّن من تذليل العديد من المشاكل. وفي الوقت ذاته، تشكل التحويلات التي يرسلونها إلى بلدانهم الأصلية مصدرا لا يستهان به من المساعدات المالية لتلك البلدان. ولذا، يمكن اعتبار هذه الحقيقة الاقتصادية عنصرا إيجابيا للهجرة ينبغي الاستفادة منه إلى أقصى حد.

وفي سياق علاقتنا أساسا مع الغرب، تبرز معادلة الهجرة والتنمية ضرورة إدارة الهجرة بالإجماع وبطريقة مشتركة ، بما يتلاءم مع ضرورة بذل جهود حثيثة في سبيل تحقيق التنمية في المنشأ بالتعاون مع بلدان المقصد والعبور مع المراعاة التامة لمصالح كل المعنيين. وفوق كل الشواغل الأمنية المتعلقة بحماية حدود بلدان المقصد، يكمن الحل للهجرة التي

تتعذر السيطرة عليها في تعزيز التنمية داخل بلدان الأصل. وينبغي لنا الاستثمار في المشاريع الإنمائية المشتركة ودعم المنظمات الإنمائية غير الحكومية والمشاريع الصغيرة بغية وقف تدفقات الهجرة عند المنبع.

ويسر حكومة الكونغو المشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى من أجل التوصل إلى حلول واقعية ودائمة للمشاكل الكبرى التي تسببها تدفقات الهجرة في العالم ولا سيما الهجرة غير القانونية. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات بشأن أسباب الهجرة والعوامل المحفزة عليها. وأضحى قصور الحجج القائمة على الرغبة في تشديد الخناق على الهجرة واضحا على نحو متزايد. وبالتالي تفضل جمهورية الكونغو الديمقراطية الجهود الرامية إلى إقناع المهاجرين المحتملين بالبقاء في بلدانهم. ونؤيد الفكرة التي مفادها أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي في بلداننا يشكل تصديا هيكليا لمشاكل الهجرة في أفريقيا.

ولا بد للدول من مواصلة استكشاف السبل والوسائل التي تهدف إلى تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية، وذلك لكي يتسنى للهجرة التي تجري إدارتها بطريقة ملائمة مساعدتنا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة عن طريق تحسين الحوار بين الحكومة والمهاجرين وأسرهم. وإذ يشكر وفدي الأمين العام على تقريره (A/60/871)، فإنه يرحب باقتراحه الرامي إلى إنشاء محفل دائم بشأن قضايا الهجرة من شأنه أن يصبح إطارا يمكن من خلاله متابعة المناقشات وتشاطر الآراء والتجارب وتمكين الحكومات من دراسة السياسات ذات الصلة بها وتأثيرها على التنمية. وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الاقتراح تأييدا تاما وترحب بالعرض الذي تقدمت به مملكة بلجيكا لاستضافة الاجتماع الأول للمحفل في العام القادم في بروكسل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إبراهيم سيساي، رئيس وفد سيراليون.

السيد سيساي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية سيراليون الإشادة بتقرير الأمين العام (A/60/871) الذي يبرز تعقيد قضايا الهجرة وأبعادها الجديدة وتغير نماذجها. ونود أن نزجي الشكر إلى منظمي هذا المؤتمر، الذي نجد أن توقيته ملائم جدا وفي غاية الأهمية. ونود الإعراب عن امتناننا لكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة الممتازة التي تديرون بها شؤون هذه الدورة. ويؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به وزير جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

والهجرة الدولية ظاهرة قديمة. فقد دعمت التصنيع والتحديث والتحول الديمغرافي في أوروبا. واليوم، فمن باب التناقض فرض شروط صارمة للحصول على تأشيرات ووجود كراهية الأجانب في بلدان عديدة، بينما تحاول مناطق المقصد السابقة في العالم التصنيع والتحديث. ولكن معظم ديناميات النمو الديمغرافي التي تؤثر على تشكيل سكان العالم تحصل في تلك البلدان ذاتها.

وتقل أعمار أربعين في المائة من سكان سيراليون عن ١٥ عاما. وتنتشر البطالة على نطاق واسع، وربما تكون الحالة أسوأ بالنسبة للشابات. فهن لا يحصلن على أجور كافية مقابل إسهاماتهن وإن كنّ يعملن ساعات أطول ويدبرن شؤون بيوتهن ويقدمن الرعاية للمسنين والمرضى في الوقت الذي يضطلعن فيه بالعمل في المزارع.

ومن منظور الشاب وأسرته، تشكل الهجرة مهربا من الحرمان والفقر. وما برحت التحويلات تستخدم في دفع فواتير احتياجات الأسر الاستهلاكية المباشرة وفي حالات قليلة، في الاستثمار، مثل الاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة وبناء مساكن عائلية. ولكن حجم التحويلات التي يقوم بها أبناء سيراليون في الشتات تقل بالتأكيد بكثير عما أفادت به البلدان الآسيوية أو أجزاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وأضحت سيراليون في مفترق طرق في مرحلة كبرى من إعادة الإعمار والتنمية. وإذ ينفذ البلد ورقة استراتيجية الحد من الفقر وهي الأولى من نوعها على الإطلاق، فإنه يفتقر إلى عدد الأطباء والممرضات والمهندسين والعلماء والمحاضرين والمهنيين أصحاب المهارات الآخرين الذين تتطلبهم العملية. وتواصل أعداد محدودة منهم الهجرة إلى بلدان الشمال بحثا عن حياة أفضل.

وفي سبيل تحسين هذه الحالة، أعدت الحكومة خطة لفئة الإدارة العليا ترمي إلى اجتذاب قوة عاملة ذات المؤهلات الرفيعة إلى كل الوزارات والدوائر والوكالات. وفي غضون ذلك، تم التوصل إلى إجراء انتقالي مؤقت بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة. ويجري تشجيع مواطني سيراليون ذوي الخبرات ذات الصلة من المقيمين في هولندا والمملكة المتحدة على العودة وتقديم خدماتهم لفترات زمنية تصل لغاية ٣٠ شهرا بدون فقدان أي مركز قانوني أو مزايا في بلدي إقامتهم. وتُتخذ كذلك تدابير أخرى مماثلة، ونناشد بلدان الشمال خصوصا، المشاركة فيها. ومن المؤمل أن يصبح مواطنو سيراليون في الشتات أثناء إقامتهم فيها مهتمين بالعودة والمشاركة بطريقة أكبر في العمل الإنمائي لاحقا في بلدهم.

وختاما، أود التشديد على أن هذه اللحظة هي اللحظة المناسبة للقيام بعمل حقيقي. وتشكل مثل تلك المبادرات والعمليات الاستشارية الإقليمية بين البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لهم بعضا من أفضل الممارسات التي ينبغي أن يعتمدها العالم المتزايد العولمة – كيما تكون الهجرة الدولية لعبة لا خسارة فيها على أضعف الإيمان. وفضلا عن ذلك، ما لم تتم تسوية حالات الفقر في بلداننا وتضييق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة فسيصعب تحقيق أي تأثير مجد على اتجاهات الهجرة العالمية بين بلدان الجنوب والشمال. وسيصعب أيضا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من بلداننا، فحتى قاعدة الموارد البشرية المطلوبة أخذت بالتلاشي وأصبح وضع الخطط الإنمائية وتنفيذها يمثلان مشكلة بسبب انعدام القدرات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باسكال غاياما، رئيس وفد الكونغو.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، وإن كنت أود بقوة أن أزجي لكم التهنئة، إلا أنني سأترك هذا الشرف لرئيس دولتي أو لوزير الخارجية الذي سيحضر هذه الدورة للجمعية العامة. وإنني على يقين من أنه سيكون أكثر بلاغة مني.

إن مناقشتنا تمس مسألة ملتهبة تتابع وسائط الإعلام عواقبها المأساوية بصورة يومية. ومع ذلك، يؤكد لنا المؤرخون أن الهجرة قديمة العهد قدم العالم ذاته. ومن هنا، كان الدور الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة والمكانة التي تتبوأها. ونود أن نثني عليها للأعمال التي قامت بها للتحضير لمناقشة اليوم هذه.

وعلى نفس المنوال، نود أن نذكر بالاستنتاجات التي توصلت إليها الاجتماعات المعقودة في الرباط والجزائر، لا سيما الموقف الأفريقي المشترك المنبثق عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في بانغول في تموز/يوليه الماضي. الذي تناول هذه المسألة من جميع جوانبها وأسهم إسهاما كبيرا فيما يتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها لمواجهة هذا التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي.

ومن الحقائق الثابتة، أن أحداً لا يمكنه أن يوقف الهجرة، لا سيما من خلال الإجراءات المُسَكِّنة الحالية. وحتى في داخل كل دولة من دولنا، فإننا نشهد تحركات لا تنتهي ولا يمكن مقاومتها للبشر الذين يسعون إلى تحقيق السعادة. ولا يمكن وقف النزوح من المناطق الريفية إلا بعد أن تفقد المدن جاذبيتها في نظر سكان تلك المناطق.

ونفس الشيء ينطبق على المستوى الدولي، وهذا يتضح أيضا بجلاء تام بمثال القارة الأمريكية التي استضافت في الماضي مهاجرين من جميع القارات. بل أن الحالة الأمريكية مثال إيجابي – هو مثال دولة قوية نشأت عن الهجرة، وعالم جديد اجتذب المهاجرين الذين كانوا يسعون إلى الثروة والرفاه.

واليوم، فإن مشكلة الهجرة تعيدنا جميعاً إلى نفس الشواغل التي شكلت أساساً للأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إقامة عالم جديد. ونرى أن تحقيق تلك الأهداف هو الضمان الأمثل لإيقاف الحالات المأساوية التي نراها على الحدود بين أفريقيا وجارتها أوروبا، وبين أمريكا اللاتينية وجارتها أمريكا الشمالية، إذ تتناحر كل منها مع الأخرى. وهذا يذكرنا بالقول المأثور القديم ''إذا لم تذهب الجبال إلى الإنسان، فليذهب الإنسان إلى الجبال''.

والنتائج التي خلصنا إليها في السنة الماضية بشأن استعراض تنفيذ إعلان الألفية ما زالت سارية، في اعتقادنا. ولا بد لنا أن نتفهم الحاجة إلى التنمية المشتركة. والحقائق على أرض الواقع توضح أن المسألة بالنسبة لمن يسعون إلى الهجرة مسألة بقاء، ما دامت التباينات والفجوات قائمة بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الأغنياء والفقراء على مستوى الأفراد.

والعواقب، كما نراها جميعا، هي السعي اليائس إلى السعادة الحقيقية أو المتصورة، وتحقيقها من خلال تأشيرة محتملة أو شبكة غير قانونية تفيد الجريمة المنظمة.

إن العالم يحتاج إلى السلام. وما دامت بؤر التوتر قائمة والسلام يتعرض للتهديدات في أي بلد أو منطقة، سيظل هناك ضغط قوي يدفع الناس إلى الهجرة.

إن الموقف الأفريقي المشترك الذي اعتمدته حكوماتنا على ضوء هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية يعكس الشواغل التي أعربت عنها قمة الاتحاد الأفريقي في بانغول، غامبيا، في تموز/يوليه الماضي، إزاء مشكلة ستظل تنمو في السنوات المقبلة. وعلينا أن نعالج بشكل أفضل ظاهرة ستصبح نسخة عالمية جديدة في القرن الحادي والعشرين للهجرات التي جرت من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، كما ذكر من قبل.

وعليه، فإن زيادة إدماج الهجرة في السياسات والبرامج الإنمائية ضرورة مطلقة، حتى لا تعاني البلدان الأفريقية من استنزاف الأدمغة أو نقص الخبرات في مجالات ضرورية لتنميتها.

ومع ذلك، فإن أفريقيا تقدر إسهامات المغتربين الذين يرسلون موارد تسهم في الاستثمارات الاجتماعية التي تعود بالنفع على شعوبها. ولهذا، أكد الأمين العام عن حق في تقريره عن أعمال المنظمة:

> ''إن التحويلات المالية من الأفارقة العاملين في الخارج فاقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣''. (A/61/1، الفقرة ٤٩)

وبالنسبة للحركة الأفريقية، التي جعلت من المغتربين الأفارقة ''المنطقة السادسة'' في أفريقيا، فالمسألة هي إنشاء ديناميه تشمل الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يمكن من نقل التكنولوجيا والدراية إلى المستويات الضرورية لكفالة تنمية مستدامة.

والوفد الكونغولي يود أن يشيد بالمنظمة الدولية للهجرة على العمل الذي تقوم به دعماً لأفريقيا في السعي إلى معالجة فعالة ومثمرة لظاهرة الهجرة. وينبغي أن يزيد الاتحاد الأفريقي من تعاونه مع تلك المنظمة لتحقيق فكرة العقد الدولي للهجرة والتنمية، التي أشير إليها في العديد من المحافل في السابق.

وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يناقش مع تلك المنظمة إمكانية تنظيم سلسلة أولية من الاجتماعات الدولية للنظر في مضمون ذلك العقد.

أما بالنسبة لآرائنا بشأن الجوانب الأخرى للمسألة، فإننا نؤيد البيانات التي أدلى بها من هذا المنبر، ضمن آخرين، وزير داخلية جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ الذي نوافق على ما أعرب عنه من آراء بشأن الهجرة والتنمية. ونحيط علما أيضا بالتقرير الذي قدمه لنا الأمين العام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جورج أولاغو أوور، رئيس وفد كينيا.

السيد أولاغو أوور (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يتقدم الوفد الكيني إليكم بالتهنئة لانتخابكم وتوليكم مسؤوليات رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ويود وفد كينيا أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر الأمين العام على تقريره المفيد بشأن هذا الموضوع. وكينيا تؤكد على الصلة الوثيقة بين الهجرة الدولية والتنمية. فالهجرة الدولية ليست ظاهرة جديدة. ومع ذلك، فهناك تغييرات كبيرة في اتجاهات وأعداد وعوامل الدفع والجذب في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقد نشأ ذلك عن التحسينات التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن خلال الرغبات الشخصية في التنمية والتطور.

ولا يقل أهمية عن ذلك ما توليه الدول والأفراد من اهتمام وتقدير للهجرة الدولية، ودافعها إلى ذلك الإمكانات والأخطار الكامنة والمرتبطة بالهجرة الدولية. نأمل أن يؤدي التفاعل في هذا الحوار الرفيع المستوى إلى إلقاء بعض الضوء على هذه المسائل وأن يزيل الغموض الذي يكتنف بعض المفاهيم وجوانب سوء الفهم المرتبطة بالهجرة الدولية.

لقد ارتبطت الهجرة الدولية ارتباطا وثيقا بالعولمة وتحرير الاقتصاد. وقد لوحظ أن العولمة والهجرة الدولية لا تعودان بالفائدة على جميع البلدان بقدر متساو. وبالتالي، فإن السؤال المهم الذي ينبغي أن نوجهه لأنفسنا هو ”كيف يمكن للأطراف المعنية أن تتشاطر بالتساوي فوائد الهجرة الدولية؟“

غالبا ما ينظر العالم إلى فوائد الهجرة من منظور نقدي محض. وفي حين أن التحويلات قد تشكل إحدى الفوائد المهمة، فإنها لا تعطي الصورة الكاملة. فطبيعة وحجم هذه التحويلات، لا سيما التحويلات المرسلة إلى البلدان النامية، غير معروفة لأن العديد من البلدان لا تملك القدرة أو الآليات لمعرفة مدى تدفق هذه التحويلات.

ويمكن أن تشمل الفوائد الأخرى التي تجنيها بلدان الأصل من الهجرة الدولية نقل التكنولوجيا والتعرض لثقافات وفرص أخرى، واكتساب المعرفة والمهارة، من بين أشياء أخرى. وتتوقف الفائدة في نهاية المطاف على ما إذا كان المهاجرون يبقون على صلاتهم مع بلدان الأصل التي ينتمون إليها وما إذا كانوا يتلقون تسهيلات كافية للتفاعل وتحويل بعض ما اكتسبوه.

ويساهم المهاجرون في تنمية البلدان المستقبلة بعدة طرق. فهم يوفرون أيد عاملة وطلبا على السلع والخدمات الاستهلاكية وأشياء أخرى كثيرة.

بيد أن هناك جوانب سلبية عديدة ترتبط بالهجرة الدولية ويتعين الاهتمام بها. ففي بعض الحالات، ارتبطت الهجرة الدولية بانعدام الأمن وبأشكال عديدة من النشاط غير المشروع. ويعتبر تدهور البيئة والضغط على الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى البنى التحتية من الجوانب السلبية.

الاقتراح بإنشاء منتدى دولي لهذا الموضوع اقتراح مشجع. وينبغي للمنتدى المتوخى المعني بالهجرة أن يؤسس في إطار الأمم المتحدة والمنتديات الإقليمية والدولية الأخرى. ومن المسائل الرئيسية التي تحتاج لدراسة مفصلة في هذا المنتدى حقوق الإنسان وجوانب الهجرة الدولية المرتبطة بنوع الجنس والأمن والصلة بين اللاجئين والهجرة والجوانب الاجتماعية الثقافية للهجرة الدولية وجوانبها الإقليمية.

ويعتقد وفد كينيا أن هذا الحوار الرفيع المستوى سيمهد الطريق لتعزيز التعاون بجميع أشكاله، كما سيعزز في المستقبل التفاعل بشأن هذا الموضوع الهام جدا على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونحن لا نزال ملتزمين ومستعدين للمشاركة في هذا الحوار من أجل فائدة جميع الشعوب والدول المعنية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول باجي، رئيس وفد السنغال.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب السنغال بقرار الجمعية العامة الواضح والجيد التوقيت بإدراج مسألة هامة كالهجرة الدولية والتنمية في جدول أعمال الجمعية في دورتها الحادية والستين. فهذا اعتراف بالمساهمة القيمة للمهاجرين في تنمية مجتمعاتهم، في البلدان المضيفة وبلدان الأصل، حتى وإن تبين أن الهجرة مصدر مثير للقلق أيضا.

وينبغي أن يمكننا هذا الاجتماع من وضع معالم هامة للتعاون الدولي في إدارة الهجرة على نحو أكثر تحديدا وأكثر فائدة. وكما هو الحال في جميع المجالات، لا يمكن للعمل الانفرادي في هذا المجال إلا أن يعود بالتوتر.

ولئن كان السبب الرئيسي الذي يحدو المهاجرين إلى التفكير في الهجرة هو السعي لتحقيق رفاه اجتماعي أفضل، فإنه صحيح أيضا أن تأثيرات العولمة وتحرير الاقتصاد أبرزت هذه الحقيقة وأدت إلى تحركات سكانية غير مسبوقة.

ففي السنغال، تواجه الآن قطاعات صيد الأسماك والزراعة والصناعات الغذائية، التي كانت توفر العمالة في الماضي، عواقب تحرير الاقتصاد وتشوهات السوق العالمية. ونتيجة لذلك، يجري الآن هجر هذه القطاعات، مما يعني زيادة البطالة وتراجع الإنتاجية وهبوط الدخل. وفي هذا السياق، قد تكون أي جهود تبذل لوقف حركة السكان – لا سيما الخريجين الشباب والعمال، سواء كانوا مهرة أو عاطلين عن العمل – نحو مناطق أكثر مواتاة لتنميتهم جهودا غير فعالة.

والمبالغ المالية الكبيرة، المتحققة من الإدخارات التي يضخها المهاجرون على بلدان الأصل التي ينتمون إليها، ليست العلاج الشافي للتنمية، لأنها في معظم الحالات لا تؤدي إلى استثمار منتج. وقد تكون لها تأثيرات سلبية لأنها تضع البلدان التي تتمتع بهذه التحويلات في وضع البلدان المعتمدة على غيرها. وتأثير هذه التحويلات على التقدم الاقتصادي ضئيل مقارنة بالخسائر، على هيئة موارد بشرية وفكرية غير كافية ويد عاملة مدربة غير كافية أيضا، نتيجة لهجرة الأدمغة. وتعني أيضا قدرا أقل من الاستثمار في تطوير هذه الموارد. ويتعين أن يضاف إلى ذلك الإحباط الذي يشعر به المحرومون من حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والتنمية نتيجة لعجز النظم الصحية والتعليمية والاقتصاد عن تلبية احتياجاتهم.

ولذلك، فإن العلاقة بين التنمية وتوفر الموارد البشرية تضع هجرة الأدمغة في صميم مشكلة الهجرة والتنمية. باختصار، يتعين إعادة النظر في مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته من خلال تحركات الأفراد في عالم يتوجه نحو العولمة، بنفس طريقة تحركات السلع والخدمات ورأس المال.

وفي هذا السياق، وضع السنغال مشروعا أسماه ”العودة إلى الزراعة (ريفا)“، افتتحه مؤخرا الرئيس عبد الله واد لتشجيع التنمية المتكاملة، لا سيما في المناطق التي تشكل مصادر للهجرة. واستغلت مبادرات أخرى من قبيل تشجيع الوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة وإنشاء صندوق لتشجيع الشباب، وإنشاء وكالة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوجد في هذه القاعة وثائق عن مشروع ريفا.

ويتضمن جزء من المشروع السابق الذكر مشروعا يسمى ”توك تن“. وقد صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع لإشراك مغتربينا في عملية التنمية الوطنية. وفي عام ٢٠٠١ أيضا اعتمدت خطة عمل لعودة المهاجرين وإدماجهم في الحياة الاقتصادية في البلد.

وفي سياق الكلام عن دور الجهود الوطنية البارز ذي الأهمية الحاسمة، أود أن أبين أيضا أهمية الشراكات الدولية التي أصبحت أكثر ضرورة ونحن نشهد عودة ظهور الهجرة غير القانونية، وهي حقيقة بشرية تتزايد مأساويتها.

وإذ تعمل السنغال ضمن القيود المفروضة على مواردها من أجل احتواء هذه الظاهرة، التي أصبحت الآن تتخذ أبعادا لم يسبق لها مثيل، فإنها شرعت في عملية مشتركة مع بلدان الاتحاد الأوروبي، في سياق وكالة التعاون الحدودي المعروفة باسم فرونتكس. وفي هذا السياق، تم إبرام اتفاق في آب/أغسطس مع إسبانيا ينص على مراقبة الساحل بحرا وجوا وبرا؛ وبدأت تلك العمليات تؤتي ثمارها.

وفضلا عن ذلك، تجري مناقشة اتفاقية إطارية مع فرنسا من أجل ضمان الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة بين بلدينا. بيد أننا نشدد على أن إدارة الهجرة الدولية لا تقتصر على التدابير الأمنية فحسب ولا يمكن أن تقتصر عليها. فلا يسعنا أن نصد موج البحر بأذرعنا. ولذا، ولدت ”روح الرباط“، في أعقاب المؤتمر الأوروبي الأفريقي المنعقد في تلك المدينة في ١٠ و ١١ تموز/يوليه، حيث اعتمد إعلان وخطة عمل بهدف توفير الوسائل للبلدان الأفريقية والأوروبية كيما تتمكن من فهم ظاهرة الهجرة والسيطرة عليها بشكل أفضل.

ويجب علينا أن نسلم بعدم احتمال نجاح أية سياسة وقائية إن لم تتوفر الظروف اللازمة لضمان بقاء المهاجرين المحتملين في بلدانهم. ويجب أن نحقق التآزر بين جهودنا الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة التي تفشت بسرعة في العديد من القطاعات.

ولدى السنغال القناعة بضرورة استناد أية مبادرة ترمي إلى ضمان فائدة الهجرة للتنمية إلى مبادئ المسؤولية المشتركة والمصالح المشتركة والتنمية المشتركة. ويجب أن تراعي كذلك المتطلبات التالية. أولا، يجب أن تكافح الهجرة غير القانونية لأنها تفضي إلى الاتجار بالبشر وإلى أنواع أخرى من الإساءات ويمكن أن تثير انعدام الأمن والتوتر. ويجب أن نعزز التعاون التشغيلي واللوجيستي بغية تحسين رقابة الحدود وتقليل التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير النظاميين، الأمر الذي أثار مؤخرا ردود أفعال تتسم بكراهية الأجانب في البلدان المضيفة. والسنغال، من جهتها اختارت نهج عدم التسامح المطلق مع الهجرة غير القانونية.

وثانيا، يجب أن نشجع الهجرة القانونية ونعمل على استقرار تدفقات الهجرة، وخاصة من خلال الحملات المتسقة للمعلومات والاتصالات. وهذا هو أفضل سبيل لإزالة التأثيرات السلبية. وينبغي القول إن رفض إصدار التأشيرات بانتظام مما يجعل بعض الناس يعتقدون أنه لا توجد أمامهم طريقة لزيارة بلدان أخرى والاضطلاع بأنشطة حرفية طبيعية أو التعرف على ثقافات أخرى، يدفع بعضهم إلى الاعتقاد بأنهم ضحايا والنظر في تدابير يائسة واتخاذ خطوات مؤسفة. وتستغل العصابات التي تشبه المافيا العاملة في بلدان الأصل

والمقصد على السواء تلك المشاعر ولا بد من مكافحتها بطريقة صارمة.

وثالثا، يجب علينا أن نتقبل حقوق وكرامة المهاجرين وأسرهم ونحترمها كل الاحترام كيما نعزز عملية الإدارة المشتركة للهجرة ونجعلها ذات مصداقية. وستكون فكرة التنمية المشتركة بلا معنى إذا لم يتمكن المهاجرون من التمتع بحقوقهم أو لم تتوفر لهم الفرصة للاضطلاع بمسؤولياتهم من خلال احترام كل الدول للمعايير الدولية ذات الصلة بطريقة فعالة. وتشمل تلك المعايير الحق في الصحة والتعليم، فضلا عن حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة ولا سيما النساء والشباب.

وختاما، أود الترحيب بالاقتراحات الهامة التي تقدم بها الأمين العام. ويؤيدها بلدي تماما لا سيما تلك المتعلقة منها بإنشاء محفل تشاوري عالمي دائم لمتابعة هذه العملية. وإذا جرى تنفيذ تلك التوصية، سيشكل المحفل عنصرا مكملا مفيدا للآليات الموجودة فعلا للتبادل والتعاون على الصعد الثنائية والمشتركة بين الأقاليم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسيادة الأسقف نيكولاس دي مارزيو، رئيس الوفد المراقب عن الدولة المراقبة الكرسي الرسولي.

الأسقف دي مارزيو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يتضح من المناقشات التي أجريناها خلال اليومين السابقين أن الهجرة تشكل عنصرا أساسيا للترابط والتبادل بين الدول وتشكل جزءا من ظاهرة العولمة. فهي تضع الناس في بعد عالمي وفي علاقات ترابط جديدة، بينما ازداد اعتماد نمو الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر على الهجرة الدولية. ولكن الهجرة تمثل أيضا مصدرا هاما لقلق البشر، إذ أنها تمس حياة مئات عديدة من ملايين البشر وكرامتهم.

وتشكل الهجرة غير النظامية عنصرا من أشد العناصر الخلافية لهذا الموضوع. ويسلم الكرسي الرسولي بحق الدول السيادي في تحديد من يدخل دولة ما ومن يبقى على أرضها. وفي الوقت ذاته، يقع على كاهل الدول واجب هام يتمثل في حماية حقوق جميع الأشخاص سواء كانوا من المهاجرين النظاميين أم غير النظاميين والتعاون في إعادة قبول دخول أولئك الملزمين بالعودة إلى بلدانهم أو الراغبين فيها سواء أكان ذلك طوعا أم قسرا. وينفصل المركز القانوني للمهاجر تماما عن كرامته، حيث أن جميع البشر يتمتعون بلا استثناء بحقوق غير قابلة للتصرف لا يمكن انتهاكها أو تجاهلها.

وتقع على عاتق كل من الدول المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم مسؤولية احترام وتنفيذ التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان بغية ضمان حماية كل المهاجرين. والأمر متروك للدول في ضمان حقوق الأفراد؛ ولكن القضية يغلب ألا تكون انعداما للقانون بل انعداما لتنفيذ القانون بدلا من ذلك.

وفيما يتعلق بالمهاجرين المرخصين وطويلي الأجل، فإن اندماجهم التام مطلوب بغية تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي وزيادة مشاركة المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة إلى أقصى درجة. وينبغي أن يحترم المهاجرون الهويات الثقافية والدينية للبلدان المضيفة وحقوق المواطنة وواجباتهم. وينبغي تشجيعهم على الاندماج اجتماعيا في البلدان التي تستقبلهم فضلا عن المساهمة فيها اقتصاديا. ويتعين أيضا تحسين نظرة الجمهور العام إلى المهاجرين من خلال قيادة سياسية شجاعة وتغطية إعلامية أكثر اطلاعا وتجردا من العواطف.

ويتمثل أحد مصادر قلق الكرسي الرسولي على الخصوص في حالة المهاجرين الذين يضطرون للهجرة رغما عن إرادتهم – ولا أقصد اللاجئين فحسب، بل أيضا أولئك الذين يتم الاتجار بهم مرات عديدة لأغراض غير أخلاقية ولأغراض الرق.

ولعل أصعب قضية من بين كل القضايا المطروحة أمام الدول في هذا الحوار الرفيع المستوى، هي إدارة الهجرة.

ونادرا ما يتم النظر في قرارات وطنية وإقليمية ودولية هامة في مجالات التنمية والتجارة وأسواق العمالة من حيث تأثيرها على الهجرة. ولا بد من إجراء مشاورات أكثر فعالية بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إذا ما أريد للممارسات المتسقة أن تتطور. وفي هذا الصدد، نرى أنه إذا تعاونت الدول على نطاق أوسع بين بعضها البعض، فهي بذلك إنما تمارس سيادتها بدلا من تقليلها.

وحتى الآن، جرى إحراز تقدم في العمليات الإنمائية التشاورية غير الرسمية بين الحكومات على الصعيد الإقليمي، ولكن وفدي يتفق مع من يرى بأنه قد آن أوان النظر في استهلال عملية تشاورية عالمية من شأنها السماح للحكومات الراغبة في اتباع نهج تشاورية لتحويل الفائدة الإيجابية المحتملة للهجرة الدولية بالنسبة للتنمية إلى حقيقة واقعة. وينبغي أن تبنى هذه العملية العالمية على العمليات الإقليمية وأن تكون صلة وصل بين الحكومات والفريق العالمي المعني بالهجرة بغية ضمان التعزيز المتبادل لأنشطة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وكيما تصبح كلا أكبر من جميع أجزائه. وستكون العملية التشاورية العالمية هيئة دائمة، تشمل الحكومات التي لديها تجربة مباشرة في التصدي لتحديات الهجرة. وبغية مراعاة الشواغل، نؤمن بأن ذلك المنتدى ينبغي أن يكون منتدى نابعا من الدول، وطوعيا وغير ملزم في مشاوراته. وفي هذا السياق، نرحب بعرض عقد اجتماع العام المقبل في بلجيكا ونتطلع إلى هذه المبادرة.

وخلاصة القول، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية بحيث لا يضطر الأشخاص لمغادرة أوطانهم بغية إيجاد العمل اللائق؛ ولا بد من المعالجة الأفضل لحماية المهاجرين، وخاصة حماية اللاجئين والذين يتعرضون للاتجار بالبشر أو التهريب؛ وتسوية الأوضاع أمر لازم للذين يستحقونه أو للذين يقدمون إسهامهم في المجتمع المضيف، حتى لو وصلوا بطريقة غير موثقة أو غير مأذون بها، بغية تعزيز بيئة قادرة على التغلب على الظاهرة المستمرة للتمييز والعنف والاتجار بالبشر وكره الأجانب.

ومن خلال التعاون الدولي وإجراء تقييم صادق في الوطن لفوائد الهجرة وحدهما، يمكن أن تعالج هذه الظاهرة بطريقة لائقة وإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لوكا دال أوغليو، رئيس وفد المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أوغيلو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): ترى المنظمة الدولية للهجرة أن ضمان أن تشكل الهجرة خطوة إيجابية لأغراض التنمية ينطوي على عنصرين هامين هما: أولا، التشاور والحوار بشأن الهجرة؛ وثانيا، الاضطلاع بأنشطة ملموسة وتركز على النتائج.

ومنظمتنا تؤمن إيمانا ثابتا بأن الحوار والتشاور يشكلان أهم الوسائل الفعالة لتعزيز التفاهم والتعاون الدوليين بشأن الهجرة. وعلى المستوى الثنائي، تيسر المنظمة الدولية للهجرة وتدعم اتفاقات التعاون في مجالات مثل هجرة العمل والهجرة غير المنظمة. وعلى المستوى الإقليمي، تعزز المنظمة بشكل فعال الحوار الإقليمي بشأن الهجرة وتدعمه وتشارك فيه من خلال العملية التشاورية الإقليمية. والمنظمة إما أن تعمل بوصفها أمانة لتلك العمليات في جميع القارات أو أن تقدم الدعم التقني والسياسي لهذه العمليات. واستنادا إلى تجربتنا، نؤيد بقوة الاقتراحات الرامية إلى المزيد من التفاعل بين العمليات التشاورية الإقليمية، على سبيل المثال، من خلال عقد الاجتماعات الدورية لرؤساء العمليات. وسنكون مستعدين لتقديم المساعدة إذا طلب منا.

وعلى المستوى العالمي، بدأت المنظمة والدول الأعضاء فيها الحوار الدولي المعني بالهجرة في اجتماع مجلس المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠٠١، اضطلاعا بالولاية الدستورية للمنظمة المتمثلة في توفير منتدى للدول فضلا عن

المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات لتبادل الآراء والتجارب، وتعزيز جهود التعاون والتنسيق بشأن مسائل الهجرة الدولية. وإذا أنشئ المنتدى العالمي للدول المعني بالهجرة والتنمية الذي اقترحه الأمين العام، يمكن للفريق العالمي المعني بالهجرة أن يعمل بوصفه أمانة للمنتدى. ووافقت وكالات الفريق العالمي للهجرة، خلال اجتماعها في وقت سابق هذا الشهر، على أن ينظر الفريق في أي طلب للدعم قد يقدم من الحوار الرفيع المستوى.

والعنصر الثاني الهام في تحقيق إمكانيات الهجرة الإنمائية هو تحديد ودعم المزيد من الخطوات الملموسة لجعل الهجرة تعمل لفائدة التنمية. وللمنظمة اقتراحان محددان وعمليا التوجه نأمل أن يساعدا في تحويل النية الحسنة لهذا الحوار الرفيع المستوى إلى نتائج عملية.

والاقتراح الأول هو أن تقوم مبادرة الهجرة الدولية والتنمية بتيسير بناء القدرات للمشاركة الآمنة والقانونية والإنسانية والمنظمة في سوق العمل العالمي. ومن شأن السوق المنظم بشكل أفضل أن يعزز بقدر كبير حقوق المهاجرين وكرامتهم ويؤدي إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة. وتشمل المبادرة المقترحة أيضا اتخاذ تدابير ملموسة للاستثمار في تنمية الموارد البشرية ولتحسين إعداد العمال للتوظيف في الخارج.

ويتمثل الاقتراح الثاني في إنشاء شبكة عالمية للبحوث بشأن سياسة الهجرة والتنمية. ومن شأن هذه الشبكة أن تشرك شبكات البحوث القائمة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وسيكون للشبكة عنصر لبناء القدرات بغية تعزيز كفاءة الباحثين الوطنيين، وصناع السياسات والموظفين الحكوميين الآخرين في البلدان النامية. وإجمالا، يسعى هذا الاقتراح لمساعدة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء في إعداد بحوث وتقييمات الهجرة ذات الصلة بالسياسات، والحسنة التوقيت والرامية إلى تحسين نتائج التنمية.

وفي الفترة المفضية إلى عقد الحوار الرفيع المستوى، حددت المنظمة أيضا سبع رسائل رئيسية، رافقتها اقتراحات بشأن السبل المحددة التي تمكن الحوار الرفيع المستوى من الإسهام في إحراز تقدم بشأن هذه المسائل. ومن أهمها إدماج التنمية في برامج تخطيط التنمية وبناء القدرات، من أجل التعامل على نحو أكثر فعالية مع سوق العمل العالمي. وتوجد نسخ من تلك الرسائل هنا اليوم، وشعرنا بالسرور إذا شهدنا العديد من هذه الرسائل يتم تناوله بشكل جدي في هذا الاجتماع.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الحوار الرفيع المستوى حقق النجاح بالفعل بزيادة التركيز الدولي على مسائل الهجرة والتنمية. وينبغي ألا يضيع الزخم الذي أنشأه الحوار الرفيع المستوى. وتتطلع المنظمة الدولية للهجرة إلى الاضطلاع بدور فعال في أي عمل لمتابعة الحوار الرفيع المستوى تقرر الدول الأعضاء القيام به. وفي هذا الصدد، تنخرط المنظمة بالفعل مع الأمين العام عنان في حوار بناء بشأن سبل ووسائل زيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بتوجيه من الدول الأعضاء في المنظمتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فلورنس موغاشا، نائبة الأمين العام لأمانة الكومنولث.

السيدة موغاشا (أمانة الكومنولث) (تكلمت بالانكليزية): يسر الكومنولث أن يشارك في أول اجتماع للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية. ونحن نتألف من ٥٣ بلدا في خمس قارات؛ ونمثل ثلث سكان العالم، وربع بلدانه وخمس تجارته. ونحن أغنياء وفقراء، ومن جميع الألوان والعقائد. وخريطة الكومنولث تتقاطع فيها خطوط

حركة الأشخاص الذين غادروا أوطانهم بحثا عن فرصا جديدة في التعليم وفي التوظيف. وفي هذا الكوكب المتعولم بصورة سريعة، تستمر هذه التحركات على نطاق واسع.

ونحن، في الكومنولث، ندرك إدراكا تاما حقيقة أن المهاجرين، من ناحية، هم وكلاء للتنمية. فهم يقدمون فوائد لبلدان مقصدهم وبلدان منشئهم. غير أننا، من الناحية الأخرى، نعلم أن التحدي يتمثل في إدارة الهجرة وفي ضمان الوفاء الكامل باحتياجات سوق العمل الدولي. وإدارة الهجرة تعني إدماجها في الاستراتيجيات الوطنية لتخفيض حدة الفقر وفي السبل التي نلزم بها أنفسنا لبلوغ الأهداف العالمية الإنمائية للألفية . ويلزم أن نقدر أن الهجرة والتعليم، والهجرة وحقوق الإنسان، والهجرة والصحة والهجرة والأعمال التجارية جميعا أمور مترابطة.

ومن العسير قياس بعض الفوائد الأخرى للهجرة الدولية، ولكنها ليست أقل أهمية بأي حال من الأحوال. وتشمل هذه الفوائد زيادة المهارات من خلال حركة العمل والإدارة، وتعزيز القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي. ولكل إحصاء ايجابي عن الهجرة، هناك أيضا جانب سلبي. وبالتالي فإن التحدي بالنسبة لنا هو إقامة توازن عملي. ولا يمكن أن نشعر بالرضا، لأن البلدان التي تفقد المهاجرين المهنيين والبلدان التي تستقبلهم تتحمل مسؤوليات على السواء.

والإسهام الفريد للكومنولث في مناقشة الهجرة أدى إلى تقنين هذه المسؤوليات. وفي عام ٢٠٠٣، قمنا بإعداد مدونة للكومنولث لقواعد السلوك المتعلقة بالتوظيف الدولي للعاملين الصحيين من أجل استخدام الأعضاء. وتوجد نماذج للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تستخدم هذه المدونة معا، مثل المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا، ونماذج لبلدان نامية تدخل في اتفاقات في هذا الصدد معا، مثل كينيا وناميبيا. وتقوم منظمة الصحة العالمية حاليا بوضع مدونة خاصة بها، مستمدة قدرا كبير من الإلهام من نموذج الكومنولث.

وأعقب ذلك في عام ٢٠٠٤ وضع بروتوكول الكومنولث لتوظيف المعلمين، الذي سعى للموازنة بين حق المعلمين في الهجرة الدولية وضرورة حماية نزاهة نظم التعليم الوطني ولمنع استغلال الموارد البشرية النادرة للبلدان الفقيرة. وتجري مناقشة البروتوكول من جانب المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، كما أوصت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية. وفي الواقع، أصبح البروتوكول إطارا مرجعيا للبلدان خارج الكومنولث. ونشعر بالفخر لحقيقة أننا تمكنا من إدخال نماذج للممارسة الجيدة. وأشجع جميع المشاركين هنا على أن يدرسوا نماذج الكومنولث بغية تكييفها وفقا لاحتياجاتهم.

وقد حث قادة الكومنولث، في اجتماعهم الذي عقد مؤخر في فاليتا، مالطة، البلدان على أن تشارك بفعالية في الحوار الرفيع المستوى. وأكدوا من جديد على عزمهم على ضمان حماية حقوق الإنسان للمهاجرين ولأسرهم. وتصدوا لأسوأ أشكال الهجرة – الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، ودعوا إلى تعزيز الاستجابات السياسية بالنظر لأفضل ممارسات الكومنولث ذاته، التي نشرت في عام ٢٠٠٣.

وهناك أمر واحد واضح في الوثيقة هو: التأكيد على التزام القادة العملي بإنشاء ثقافة حقيقية للديمقراطية – ثقافة تعزز التنمية الاقتصادية، التي تضمن بأفضل صورة أن يغادر المهاجرون بلدانهم للأسباب المناسبة وأن يجنوا، حينما يصلون إلى البلدان الجديدة، فوائد لأنفسهم فضلا عن الأماكن التي انتقلوا إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رايموند فورد، نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد فورد (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يمثل ثراء وتنوع مجتمعات العالم تحت مظلة مجموعة واحدة من المبادئ الأساسية، يعترف بأن العولمة تجعل الهجرة حقيقة لا مفر منها لحياة جميع البلدان.

وقد تطور موقفنا من عضويتنا الشعبية، ورسالتنا الأولى في هذا الحوار تتمثل في أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لأوجه ضعف المهاجرين واحتياجاتهم، بغض النظر عن مركزهم، وأنه ينبغي أن تكمن كرامة المهاجرين وحقوقهم في صميم إجراءات الدول وسياسات الإصلاح.

ومن الأهمية بمكان أن تعترف الدول بأن المهاجرين، سواء كانوا مهاجرين منظمين أو غير منظمين، مؤهلون لحقوق الإنسان العالمية الخاصة بهم. وتساعد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المهاجرين بطرق متعددة على أساس احتياجاتهم وأوجه ضعفهم.

وتتمثل رسالتنا الثانية في أن الدول بحاجة إلى أن تعيد التفكير في سياسات الهجرة والنظم التي تضبط الدخول إلى أراضيها والخروج منها، مع الاعتراف بأن حركة العمل تشكل جزءا من الاقتصاد العالمي.

ويدعو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى أن تتخذ الدول إجراء على المستوى الوطني، ولكنه يحث على أن يتخذ ذلك الإجراء في إطار المعايير الدولية المتفق عليها. ومن الأدوات الهامة في هذا الصدد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ورسالتنا الثالثة موجهة في هذا السياق. ومن الأهمية بمكان أن تصدق جميع الدول – وخاصة البلدان التي يتدفق إليها عدد كبير من اللاجئين – على الاتفاقية وأن تعزز تنفيذها.

إن تجربتنا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقودنا إلى أن نستخلص أنه ينبغي للحكومات أن تشاركنا دواعي قلقنا العميق حيال الاستبعاد والوصم اللذين يواجههما الكثير من المهاجرين في البلدان المضيفة لهم. وبالتالي، نناشد، في رسالتنا الرابعة، الحكومات أن تدعم سبل مكافحة التمييز. ويشكل الإدماج وعدم التمييز عنصرين في وسعهما أن يمكنا السكان المهاجرين من زيادة مساهماتهم إلى أقصى حد للبلد المضيف والحد من خطر الاستياء والاضطرابات.

وهذا يوضح رسالتنا الرئيسية الأخيرة.

على الحكومات أن تشكل تحالفات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وقادة الرأي وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بكل منها لدفع هذه المسائل إلى رأس جداول أعمالها الوطنية والعمل الجاد لإحراز نتائج حقيقية.

ولا يسمح الوقت بإجراء فحص شامل للعمل الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي والأمم المتحدة نفسها بصورة مفيدة لدعم هذه العمليات. ويسرنا أن مسألة الهجرة منحت تلك الأهمية في الجمعية العامة، لأنها بالتأكيد ستكون مسألة رئيسية في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي من المتوقع أن تحضره جميع الحكومات والجمعيات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في جنيف.

ونوصي أيضا بأن ينظر في المسألة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يتناقش على المستوى الإقليمي، بقيادة اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. وينبغي أن يكون الهدف هو العودة إلى الجمعية العامة في ظرف عامين

برنامج يؤيد تطوير جميع الحكومات لنهج سياسية متسقة لسياسات الهجرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روبرت شيفر، رئيس الوفد المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة .

السيد شيفر (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم على انتخابكم مؤخرا وأن أتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

وتشيد منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة بالعمل الذي أنجزه الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو الماضي، هناك الآن ٢٠٠ مليون شخص تقريبا هاجروا من أوطانهم إلى بلدان أخرى، معظمهم يبحث، بطبيعة الحال، عن حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

ولكن، وكما يلاحظ الأمين العام أيضا، تمثل هجرة تلك الأعداد الهائلة من الأشخاص أيضا تحديات كبيرة موازية في حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وعلينا أبدا ألا ندع عددهم الكبير بشكل مذهل – ٢٠٠ مليون – يعمينا عن الواقع المتمثل في أن كل واحد من تلك الملايين من الرجال والنساء والأطفال هو إنسان قائم بذاته.

وهذه مسائل موضع اهتمام تاريخي كبير ومستمر لمنظمة فرسان مالطة. وحينما أنشئت منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة قبل ٩٠٠ عام، كانت مهمتنا هي حماية الأشخاص المحتاجين والعناية بهم، وخاصة الفقراء والذين يرحلون عن وطنهم. ونتابع هذه المهمة اليوم.

وكجزء من هذا البرنامج العالمي النطاق لمعونة الفقراء، وجدنا أن المهاجرين في كثير من الأحيان ضمن أكثر الأشخاص المعرضين للخطر وأكثرهم ضعفا. وهم في أغلب الأحيان غير مرئيين، أو أسوأ من ذلك.

وعلى وجه الخصوص، ألاحظ في كثير من الأحيان المعاملة المسيئة التي يلقاها المهاجرون في إطار ما يسمى تورية برامج ''العمال الزائرين''. ويدفع لهؤلاء الأشخاص في أغلب الأحيان أجور أقل من المستوى – وهي أجور تقلل منها مرارا وتكرارا الرسوم الباهظة التي يضطرون لتسديدها لأرباب العمل مقابل الغذاء والمأوى. وعلى نحو مماثل، فان ما يسمى ''السماسرة'' الذي يوظفون هؤلاء المهاجرين في بلدانهم المضيفة ويشحنوهم مثل الأبقار إلى البلدان الأخرى كثيرا ما يقيدونهم بتلك الرسوم المتضخمة بحيث يظل العمال المهاجرون بشكل دائم في أوضاع استرقاق عاجزين عن سداد ديونهم المزعومة أو تقديم مبلغ الإيرادات المكتسبة لأسرهم التي أيقظت أصلا حلم الهجرة في المقام الأول. ومخططات من هذا القبيل كثيرا ما تتضمن إساءة استخدام وثائق السفر الصادرة من الحكومة.

ومثل هذه الإساءات تلحق بملايين المهاجرين من الرجال والنساء والأطفال. ويمكن للحكومات أن توفر لهم تعويضا حقيقيا. وهناك بعض المزايا الاقتصادية القصيرة الأجل التي تعود على الدول، وقد يكون من الصعب على الحكومات أن تتجاهلها. فقد تقنع بعض البلدان بتصدير مواطنيها حتى تتمكن من توليد التحويلات التي قد تخفف من وطأة الفقر المحلي، أو تحفز الاستثمار المحلي. وقد ترى بعض البلدان المتلقية، نامية كانت أو متقدمة النمو، مزية اقتصادية في اللجوء إلى موردي السلع منخفضة التكلفة، متجاهلة الثمن الباهظ الذي لا تدفعه إلا الأيدي العاملة.

وهذا ما يجعل من الحيوي بصفة مطلقة أن يولي الحوار الرفيع المستوى وجميع المناقشات اللاحقة المتعلقة بالهجرة والتنمية، انتباها دقيقا للالتزامات الواقعة على كل الدول

المتضررة، بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة تقدر الفرصة التي أتاحت لها عرض آرائها بشأن هذه القضايا المهمة، وتشجع على مواصلة النقاش بعد انفضاض هذا المنتدى للحوار الرفيع المستوى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد لويس دا فونسيكا، الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

السيد دا فونسيكا (جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة، وعلى الطريقة الممتازة التي تديرون بها فعاليات هذا الحوار الرفيع المستوى، المهم والمنقطع النظير. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقديره الممتاز (A/60/871) عن الهجرة الدولية، والذي يشكل إسهاما قيما للغاية بشأن كيفية مواصلة النهوض بالأثر الإنمائي المترتب على الهجرة الدولية.

إن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية عبارة عن منظمة حكومية دولية تضم ثماني دولا أعضاء متنوعة اقتصاديا، وتشمل أربع قارات. وبلداننا تشترك في لغة واحدة وتراث ثقافي غني تراكم عبر فترات طويلة من التواصل التاريخي الذي ولد صلات ثقافية ساعدت في مد الجسور، ويسرت تواصل الاتصالات. والهجرة ظاهرة تهم جميع أعضاء جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بصفتها بلدان منشأ وعبور ومقصد. والبرتغال – التي كانت نفسها بلد منشأ في السابق – أضحت الآن المقصد المفضل لعدد كبير من المهاجرين الناطقين باللغة البرتغالية وغيرهم. ولكن تدفقات الهجرة في حيزنا متعددة الاتجاهات: فبينما اختار معظم المهاجرين الناطقين باللغة البرتغالية مقصدا لهم، فإن أنغولا والبرازيل والرأس الأخضر وموزامبيق أصبحت أيضا بلدان مقصد وعبور، لا بالنسبة لمواطني الجماعة فحسب بل أيضا بالنسبة لمواطنين من أماكن أخرى.

إن أثر الهجرة على مجتمعاتنا، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بدأ يظهر واضحا بشكل متزايد، وهذا ما يجعلنا نرحب بهذه المناقشة الشاملة. وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تنضم إلى توافق الآراء الذي بدأ يظهر، على ما يبدو، في صفوف المجتمع الدولي حول الإسهامات الإيجابية التي تقدمها الهجرة للتنمية، والحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق المهاجرين، ومكافحة التمييز ضدهم، وكذلك لمكافحة الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية والذي يستهدف أساسا النساء والأطفال، فضلا عن الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

والواقع أن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تتفق مع الأمين العام في رأيه بأن الهجرة الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية في كل من بلدان الاستقبال وبلدان الإرسال. ومع ذلك، نعتقد أن نجاح التنمية المشتركة يحتم استيفاء شرطين: وضع مبادئ توجيهية دولية لتحسين إدارة عملية الهجرة؛ وعلى الصعيد الوطني، التنسيق الوثيق بين عملية وضع سياسات الهجرة وبين سياسات التنمية.

تلك كانت بعض النتائج التي خلصت إليها حلقة دراسية عن الهجرة والتنمية في إطار جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، عقدت في لشبونة في حزيران/يونيه. وأثناء تلك الحلقة الدراسية، اتفق المشتركون على أنه إذا تسنى تنفيذ سياسات سليمة، سيتمكن المهاجرون من الإسهام في تنمية كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد في آن واحد. ونرى أن هذا يمثل واحدة من أفضل الفرص التي توفرها الهجرة في القرن الحادي والعشرين.

والحقيقة هي أن الدراية الفنية يمكن نقلها الآن بسهولة، وهذا يجعل من الممكن تحويل مفهوم ”استنزاف العقول“ إلى مفهوم ”كسب العقول“. غير أنه من المهم، في هذا الصدد، وفي جملة تدابير أخرى، النهوض بإدماج

المهاجرين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في البلد المضيف؛ والتخفيف من وطأة الروتين فيما يتصل بالعلاقة بين المهاجرين والإدارة الحكومية؛ وخفض تكاليف نقل التحويلات؛ وإثارة الوعي بالدور النشط الذي يمكن أن يضطلع به المهاجرون في مجال التنمية.

وعلى الرغم من أن الهجرة يمكن أن تقدم إسهاما إيجابيا من الناحية الاقتصادية، فلا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الدافع وراء الهجرة عموما هو الفقر في بلدان المنشأ. وبالتالي، ينبغي تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين مستويات معيشة الناس، لضمان ألا تكون الهجرة، في حالة القيام بها، نتيجة فشل العملية الإنمائية. وينبغي أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني معا لخلق الظروف التي تسمح بتلبية احتياجات المواطنين في البلد الذي يختارونه، بما في ذلك مسقط الرأس.

وعندما يتعلق الأمر بتيسير عملية التنمية عن طريق الهجرة، فينبغي للمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، مثل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أن تؤدي دورا نشطا في هذا الصدد، وذلك بتشجيع زيادة التنسيق بين الدول، على الصعيد الإقليمي، وعلى الصعيد العالمي، بتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية، وبتشاطر التجارب الإيجابية وأفضل الممارسات.

ومن هذا المنطلق، اتخذت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، في اجتماع قمتها الأخير المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦، في غينيا - بيساو، قرارا بشأن أهمية إشراك المقيمين في المهجر في عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت في عام ٢٠٠٢ اتفاقات تداول بلغت في مجموعها خمسة اتفاقات، الهدف الأساسي منها تسهيل تداول مواطني جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية داخل بلدان الجماعة. كما أنشئ مرصد لتدفقات الهجرة، لجمع وتشاطر بيانات إحصائية دقيقة ومستكملة عن تدفق المهاجرين في إطار الجماعة. وهذه تدابير نأمل أن تحقق نتائج إيجابية، وتنهض بالإدماج الكامل للمهاجرين المنتمين إلى جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وتمنحهم الدعم اللازم لكي يتصرفوا بصفتهم من عوامل التنمية، وفي الوقت ذاته، تمنع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وقد بدأ المجتمع الدولي يعترف شيئا فشيئا بالصلة بين الهجرة والتنمية، مما يجعل من الممكن إدراج مسائل الهجرة الدولية بشكل منهجي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية، سواء في العالم النامي أو العالم المتقدم النمو.

وفي هذا السياق، نؤيد بقوة اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء منتدى عالمي بشأن الهجرة والتنمية. ونعتقد أن عقد هذا الحوار الرفيع المستوى يمثل خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فرناندو فاليتزيلا، رئيس الوفد المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد فاليتزيلا (المفوضية الأوروبية) (تكلم بالإسبانية): يولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لمسألة الهجرة والتنمية، كما عبرت عن ذلك بيانات فنلندا، التي تتولى في الوقت الحالي رئاسة الاتحاد الأوروبي، ودول أعضاء أخرى.

عندما نتحدث عن الهجرة، نفكر في التنقل من الجنوب إلى الشمال الذي يقوم به فقراء من بلدان فقيرة، في رحلات طويلة كثيرا ما تنطوي على مخاطر، بحثا عن العمل في بلدان أغنى. غير أن حقيقة عالمنا المتسم بالعولمة أكثر تعقيدا وتغيرا. فالحوار السياسي يجب أن يرتكز على تصور أوسع نطاقا من تصور الهجرة، ويتناول فكرة التنقل. ومن وجهة النظر هذه، لنا في تجربة الاتحاد الأوروبي الكثير من

العبر التي يجب استخلاصها، إذ أن حرية تنقل الأفراد اليوم في الاتحاد الأوروبي حقيقة واقعة.

أما على المستوى الدولي، فتوقع حرية تنقل الأفراد أمر غير واقعي. بيد أنه من الممكن ومن المستصوب تيسير تنقلات منتظمة للأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى التكامل الإقليمي، لقناعته أنها كفيلة بالمساهمة في جعل حرية تنقل الأفراد أمرا واقعا في المناطق المعنية. ويسير التنفيذ التدريجي لسياسة أوروبية للهجرة واللجوء جنبا إلى جنب مع ما يُبذل من جهود ملحوظة لضمان تناسق تلك السياسات مع مساهمة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمفوضية الأوروبية ترى أن أهم مسألة في هذا الحوار هي الصلة بين ظاهرة الهجرة والتنمية في بلدان المنشأ.

واسمحوا لي بإعطاء أمثلة للجهود التي تبذلها المفوضية الأوروبية في ذلك الصدد. ففضلا عما يقدمه الاتحاد الأوروبي من مساعدة إنمائية كبيرة للغاية، تنظر المفوضية في إمكانية اتخاذ عدد من المبادرات لمساعدة المهاجرين على المساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية، سواء بالتحويلات المالية، أو من خلال تشجيع الهجرة الدائرية وهجرة العودة. وفي الوقت ذاته، تدرس المفوضية مع شركائها، لا سيما في أفريقيا، اتخاذ تدابير للتخفيف من الأثر السلبي لهجرة العمال المتخصصين، المعروفة كثيرا بهجرة الأدمغة. وبالمثل، فالمفوضية الأوروبية مستعدة للعمل مع شركائها لتعزيز قدرتهم على الحد من الهجرة غير الشرعية والسرية، وتشجيع الهجرة الشرعية. والمفوضية الأوروبية على استعداد كذلك لمساعدة تلك البلدان الراغبة في إنجاز دراسات مفصلة من شأنها مساعدتها على وضع سياسات متناسقة للهجرة، وتمكين المانحين من تحديد أفضل السبل الممكنة لاستخدام ما تتلقاه من مساعدات. هذه هي أهم مجالات التعاون التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطويرها مع بلدان المنشأ والعبور، في روح من المسؤولية المتبادلة من أجل التصدي لما نعتبره تحديا مشتركا.

وتشكل هذه المجالات في منظورنا، كذلك، أسئلة يجب إدراجها ضمن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات التي يمكن تطويرها في إطار المنتدى الدولي للتشاور، الذي ذكره الأمين العام أمس. وترى المفوضية الأوروبية أن بإمكان عمل المنتدى في المستقبل وجهود السيد بيتر ساذرلاند، الذي نرحب بتمديد فترة ولايته، المساهمة المجدية في تعزيز الحوار على المستوى الدولي في ما يتعلق بالصلات بين الهجرة والتنمية، لا سيما في بلدان المنشأ.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة حليمة قاسم، نائبة مدير برنامج الشؤون الجنسانية وتنمية الجماعة الكاريبية، في الجماعة الكاريبية.

السيدة قاسم (الجماعة الكاريبية) (تكلمت بالانكليزية): أبلغكم تحيات الجماعة الكاريبية، وخاصة تحيات الأمين العام، السيد إدوين كارينغتن، الذي لم يتمكن للأسف من الحضور. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم لك، سيدتي، بالتهنئة، على انتخابك رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

تتألف الجماعة الكاريبية من ١٥ دولة عضوا وخمسة أعضاء منتسبين، ونحن نؤيد البيانات التي ألقاها ممثلو تلك الدول. وإذ نسلم بأثر الهجرة على تنمية الجماعة، ناقشنا المسألة على مستوى أعلى هيئة لصنع القرار في الجماعة الكاريبية، التي ترحب بهذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وتأمل أن يساهم في تبادل لأفضل الممارسات بشأن الهجرة والتنمية، ويعزز التعاون في مسائل أساسية تتعلق بالهجرة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

إن الهجرة تعبير عن رغبة فرد من الأفراد، سواء كان رجلا أو امرأة، في تحسين حالته الاقتصادية، وسعيه إلى

أحوال معيشية أفضل، غير أنها تنطوي كذلك على علاقات بين دول ذات سيادة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا تعزيز إدارة الهجرة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية. والجماعة الكاريبية ترحب باقتراح الأمين العام إنشاء منتدى عالمي للتشاور بشأن الهجرة الدولية، بوصفه آلية لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن هذه المسألة. إن الهجرة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وأثرها على تنمية الإقليم إيجابي وسلبي على حد سواء. ومن الواضح أن وتيرة التنمية المستدامة تتأثر بتدفقات الهجرة التي تزيد من التأثيرات السلبية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، لا يمكن معالجة الهجرة بمعزل عن مسائل الوصول إلى الأسواق، والاختلالات في التجارة، والقدرة على تحمل الديون، والبطالة والفقر والتفاوتات.

وتؤثر ظاهرة الهجرة في منطقتنا، وبلدان المنشأ والمقصد فيها، بدرجات متفاوتة، من خلال خسارة الأيدي العاملة المؤهلة أو كسبها، وتنقل العمال المؤقتين، وتدفق التحويلات المالية، والاتجار ببني البشر، وعودة المهاجرين، سواء الطوعية أو بترحيل المهاجرين والمقيمين المولودين في الخارج قسرا إلى المنطقة. والجدير بالذكر أننا بصدد إجراء دراسة في جامايكا، وغيانا، وترينيداد وتوباغو، بشأن الآثار الاجتماعية التي تنطوي عليها عودة المهاجرين الذين هاجروا في سن مبكرة وعادوا وهم كبارا.

إن الاتجاهات الديمغرافية والتطورات الاقتصادية تحدد تدفقات المهاجرين الخارجين من المنطقة والوافدين إليها. وفي المنطقة، ترتبط التدفقات أيضا بمختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن تواصل القوى المركزية الطاردة، في المستقبل المنظور، تشجيع الهجرة داخل المنطقة، خاصة في ضوء السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة شاغواراماس المنقحة. ومن المسلم به أن حماية حقوق المهاجرين وعائلاتهم، تشكل جانبا هاما لهذا التطور، وعلينا اعتبار اتفاق الجماعة الكاريبية المعني بالضمان الاجتماعي إجراء لدعم حرية تنقل الكفاءات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري النظر في مسألة الحقوق العارضة.

وبفعل الهجرة من المنطقة، نشأت جالية من المغتربين الكاريبيين، لا سيما في أمريكا الشمالية وفي الدول المُستعمِرة السابقة، أي المملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا. ويضطلع المغتربون الكاريبيون بدور هام في المنطقة. وتسلم الجماعة الكاريبية بأهمية مساهمتهم في تنميتها، ودورهم في تحديد الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وتنفيذ السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، للاستفادة بأكبر قدر ممكن من المنافع التي يعود بها ذلك إلى الشعب الكاريبي. وفي ذلك الصدد، أيدت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء الحكومات، المنعقد في تموز/يوليه من هذا العام، اقتراح عقد مؤتمر بشأن المنطقة الكاريبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، للسعي إلى تعميق العلاقات مع المغتربين الكاريبيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتسلم الجماعة الكاريبية بأثر الهجرة على التنمية، كما تَبَدَّى ذلك في الاهتمام الذي أولاه رؤساء الحكومات في المؤتمر السابع والعشرين للمسألة. فقد وافق المؤتمر على وجوب إيلاء أهمية خاصة لوضع سياسات في مجالات محددة من قبيل الاستراتيجيات للإبقاء على الأيدي العاملة المؤهلة، ووضع نظام معلومات وقاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليهما لتعزيز القدرة الوطنية، وإنشاء أنظمة للدعم الاجتماعي، للاستجابة إلى متطلبات العودة الطوعية وغير الطوعية للمهاجرين، والعلاقات مع المغتربين. واتفقوا أيضا على ضرورة اتباع نهج متعدد الأطراف في مسألة الاتجار بالبشر، وتأييد آلية تقييم متعددة الأطراف لإقامة آلية غير منحازة وشفافة لتقييم تقدم البلدان في مجال الاتجار بالبشر. وأبدوا تأييدهم لتوصية بإنشاء فريق عمل تقني لإجراء دراسة

للسياسات العامة وتقديم تقرير إلى رؤساء الحكومات عن طريق المجالس ذات الصلة في غضون عام.

وختاما، تلتزم الجماعة الكاريبية بالعمل في سبيل تحقيق الحد الأمثل من فوائد الهجرة للتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السير جون رُمت كبوتين، الأمين العام لمجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ.

السير جون رُمت كبوتين (مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لمجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ أن تلقي كلمة في هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

ومجموعة الدول هذه هي أكبر كيان منظم للبلدان النامية، إذ يبلغ عدد أعضائه ٧٩ دولة من القارة الأفريقية ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ويتجاوز عدد سكانها التقديري ٧٠٠ مليون نسمة. ومن أهدافها الأساسية تخفيف حدة الفقر. ويكمن هذا الهدف، إلى جانب تحقيق التنمية المستدامة، في صميم اتفاق شراكة كوتونو أيضا المعقود بيننا والاتحاد الأوروبي، والذي يربط بين ١٠٣ بلدان، ويمثل أكثر ترتيبات التعاون الإنمائي الرسمية تقدما وابتكارا بين الشمال والجنوب.

واليوم، نحن مجتمعون هنا في فترة يواجه المجتمع العالمي خلالها عدة تحديات، بالإضافة إلى ما يتصل بها من آثار وتحويلات على صعيد القارات والصعيد الإقليمي والقطري. وفي شراكة عالمية ينصب تركيزها على كرامة الإنسان والاحترام المتبادل، أصبحت مسائل الملاذ والهجرة والحراك مسائل محورية لتطور بلداننا، وهي في الواقع مسائل تتقاطع جميعا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

ويود فريق دولنا، في مواجهة هذه التحديات، أن يؤكد أن الهجرة تؤثر في التنمية تأثيرا إيجابيا. ومجموعة الدول التي أمثلها تنظر في هذه المسائل بطريقة منسقة في إطارها المؤسسي. وفي هذا الصدد، تحدد وثيقة موقف الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ من الهجرة الدولية والتنمية، التي تم توزيعها الإجراءات المتخذة والمبادرات المرتقبة للمستقبل.

وأود أن أطرح بضعة أسئلة تتصل بتنقل الأشخاص. ما عدد الموجودين بيننا الذين يقيمون خارج البلدان التي كانت مسقط رأسهم؟ ما عدد الموجودين بيننا الذين تغريهم الهجرة أو يجبرون عليها، ويجدون في نهاية المطاف وسائل العيش خارج البلدان التي ولدوا فيها؟ كم فردا منا ترك بلده الأصلي بملء إرادته للحصول على فرصة أفضل للدراسة والعمل والاستقرار في بيئات جديدة؟

ينبغي ألا ندع أيا من هذه الأسئلة بدون إجابة. وفي سبيل ذلك، تعمل المجموعة التي أمثلها على تحديد استراتيجية مشتركة تركز على الإنسان وتقوم على أساس تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف.

أنا أيضا مهاجر، وهذا شأن أكثر الحاضرين هنا. ولذلك، ينبغي أن نسعى جميعا إلى إعداد سياسات وبرامج تركز على رفاه شعوبنا. ولهذا السبب يتسم تركيز المناقشة العالمية على مسألة الهجرة والتنمية بكل هذه الأهمية في البحث عن حلول ممكنة بطريقة جديدة مبتكرة وإيجابية عموما.

ترى مجموعة الدول التي أمثلها أن حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية ينبغي ألا يكون غاية لذاته، بل منعطفا هاما على مسار مستمر. وينبغي للنقاش المتواصل لمسألة الهجرة والتنمية أن يركز على تحسين دمج مسائل الهجرة في سياسات التنمية وفي التخطيط لها؛ وعلى بناء القدرات على رسم سياسات الهجرة وإدارتها؛ وعلى تأمين نهج

شامل لتناول الهجرة، بما في ذلك إشراك جهات فاعلة من غير الدول، كالمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال التجارية والنقابات والمجتمع المدني؛ وكذلك على تعزيز الاستفادة مما لمهاجري الشتات من إمكانات إنمائية؛ وترويج الحوار العالمي حول مسائل الهجرة، بما يشمل عقد اجتماعات استشارية إقليمية وعمليات تبادل بين الشمال والجنوب؛ وعلى مزيد من الالتزام بحماية ما للمهاجرين واللاجئين والنازحين من حقوق الإنسان الأساسية.

ترى مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ أن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية قد أدار دفة عملية هامة تشمل الحكومات والمؤسسات، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية، وأنه يوجه الاهتمام الدولي إلى الهجرة والتنمية. إن الأخذ بنهج عالمي متعدد التخصصات للنظر في مسائل الهجرة والتنمية هو الطريق الوحيدة للمضي قدما، لضمان زيادة تعزيز العناصر الإيجابية والإنمائية الناجمة عن الهجرة. ويقتضي النجاح في المشاركة بمنتدى الهجرة العالمي الاستمرار بتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين بلدان الأصل والعبور والمقصد، مع مراعاة ما للهجرة البشرية من طابع التغير الدائم.

وختاما، تلتزم مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ بتناول مسائل الهجرة الحاسمة بعلاقتها مع التنمية المستدامة، مما يعني ضمنا: تناول الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لجميع المساعي الرامية إلى رسم سياسات الهجرة وبرامجها أن تركز على رفاه شعوبنا. فلنتعاضد ونضم الأيدي لكي نصوغ معا سياسات وبرامج عملية للهجرة والحراك، تركز على البشر، وهي سياسات وبرامج تكمل فعلا الجهود المبذولة للتصدي بفعالية للفقر ولتحديات التنمية المستدامة.

ومجموعتنا على اقتناع بأن تعاونها الوثيق مع جهات فاعلة أخرى والمشاركة في هذا الحوار الهام سيتمخضان عن سياسات وبرامج ستكون لصالح جميع الأطراف المشاركة – وما هو أهم – لصالح شعوب دول مجموعتنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إنريكي إكليزياس، الأمين العام للمؤتمر الأيبيري – الأمريكي.

السيد إكليزياس (المؤتمر الأيبيري الأمريكي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أعرب باسم أمانة المؤتمر الأيبيري الأمريكي عن شكرنا لدعوة الأمين العام لنا بالمشاركة في هذا الاجتماع. وقد أعربت بلدان مجموعتنا عن وجهات نظرها في هذه المناقشة الهامة وقدمت دعمها لمبادرة الأمين العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيجتمع رؤساء دول أو حكومات المنطقة الأيبيرية الأمريكية في مونتيفيديو، بأوروغواي، وسيكون هذا الموضوع من محاور المناقشة.

وقد قمنا في الأمانة بدعم عقد حلقة دراسية في شهر تموز/يوليه حضرها كثير من الناس، من التقنيين وغيرهم من المتخصصين، ومن السياسيين، لكي يتناولوا هذا البند ويبدأوا في إعداد المواقف لرؤساء الدول. وأود أن أذكر خمس نقاط موجزة للغاية فقط من ذلك الاجتماع الذي قد يهم المشاركين هنا اليوم.

أولا، لدى البلدان الأيبيرية الأمريكية اقتناع بأن الهجرات تشكل عنصرا ضروريا ومحددا في حيز المنطقة الأيبيرية الأمريكية. وقد كان ذلك حالها على مر قرون عديدة، وقد أفدنا منها دائما. واليوم نفيد الآن مناطق أخرى من العالم بالأشخاص الذين يهاجرون إلى هناك. و يمكن استخلاص بعض دروس رائدة هامة من الخبرة الكبيرة للبلدان الأيبيرية الأمريكية، فيما يتعلق بحق اللجوء، كمثال لإعطاء

فكرة عن التقدم الكبير الذي تمكّنا من إحرازه في كثير من المجالات.

ثانيا، ثمة توافق في الآراء في المنطقة على أنه لا غنى عن الأخذ بنهج عالمي ومتكامل إزاء ظاهرة الهجرة، وكذلك عن وضع خطة دولية مشتركة تستند إلى إلمام بالمشاكل، سواء المتعلقة ببلدان المنشأ أو بلدان المقصد. كما نرى أن أي سياسة محلية للهجرة تقتضي اتفاقا دوليا بشأن هذا الموضوع، ولكن ينبغي أن يجعلا كليهما المهاجر محورا لصنع القرار، آخذين بعين الاعتبار المشاكل التي تواجه جميع الدول، سواء في ذلك دول المنشأ أو دول المقصد. وكما سمعنا هنا، فإن المهاجر ليس سلعة كما أنه ليس متشردا. فالمهاجرون رجال ونساء وأطفال يبحثون عن ظروف معيشية أفضل، ويسعون لتقديم عملهم والإسهام في المجتمعات المضيفة. وهم بالتالي جديرون بالاحترام من حيث حقوق الإنسان وحقوق العمل، وسبل الحصول على العمل الكريم والتمتع بالصحة والتعليم والأمن على قدم المساواة مع مواطني البلد المستقبل.

وهذا يعني التصدي مباشرة لظاهرتين تشكلان هجوما على حقوق الأفراد. وأشير بذلك إلى الحرب على كراهية الأجانب أو التمييز على الصعيد المحلي وإلى الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار في البشر والمهاجرين على الصعيد الدولي. غير أن التدابير الأمنية المتخذة مهما بلغت من الشرعية، لا ينبغي أن تتعدى قط على حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف الخاصة بالمهاجرين.

رابعا، ينبغي إيلاء أولوية خاصة في سياسات الهجرة لكل من السكان الأصليين والمرأة، إذ نرى أن لهما سمات محددة هامة يلزم معالجتها على الفور.

وأخيرا، من خلال السياسات المناسبة، ينبغي أن نعزز منافع الهجرة ونقلل تكاليفها. ونتفهم المنافع قصيرة الأجل المترتبة على التحويلات، مع إدراكنا أنها لا يمكن أن تكون حلا شاملا على المدى الطويل. وعلى أي حال، من الممكن عمل أشياء من شأنها المساعدة على تحديد أولويات منافعها وتعزيزها. ويساورنا القلق أيضا بسبب نزوح الأدمغة. ويتعين علينا أن نبذل قصارى وسعنا للإبقاء على الناس في أوطانهم، والتماس حلول تقوم على التنمية المشتركة حتى تعود هذه العقود بالفائدة على البلدان التي بدونها تصاب بتروح الأدمغة. وأرى أن علينا إحراز تقدم في إبرام الاتفاقات العالمية والإضافة إلى ما تم تحقيقه في البلدان الأيبيرية الأمريكية، وهو ليس بالضئيل.

وأظن أن هذا الاجتماع سيوفر مبادئ توجيهية هامة لكي تتمكن الأمم المتحدة من تقديم حلول عالمية لهذه المشكلة العالمية. ولديّ ثقة بأن المنطقة الأيبيرية الأمريكية سوف تسهم كثيرا في هذا المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غوتفريد تسورشر، المدير العام للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

السيد تسورشر (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدتي الرئيسة على عقد هذا الاجتماع، الذي يعكس الأهمية المتزايدة للهجرة الدولية بالنسبة للدول في أنحاء العالم.

ونظرا لأن كثيرا جدا من المسائل المحيطة بالهجرة الدولية قد سبق تناولها في هذا المنتدى، سأقتصر في ملاحظاتي على ثلاث نقاط. أولا، تدل تجاربنا على أن قيمة إجراء حوار متسم بالمرونة غير رسمي عن الهجرة الدولية تكمن بصفة رئيسية في تعزيز الفهم المتبادل للمسائل موضع الاهتمام المشترك. وتنشأ هذه المسائل في أغلب الأحيان ضمن سياق إقليمي يمكن فيه للعمليات التشاورية أن تؤدي إلى تحديد مشاكل ملموسة ومصالح مشتركة، ويمكن أن تعين على التوصل إلى استجابات منسقة فيما يتعلق بالسياسات.

ولكي أعطيكم مثالا عمليا لحوار إقليمي بشأن الهجرة يؤدي وظيفته بشكل جيد، أود أن أشير إلى عملية بودابست، وهي منتدى تشاوري تشارك فيه أكثر من ٥٠ دولة و١٠ منظمات دولية. وقد بدئ في تلك العملية الحكومية الدولية قبل ١٥ عاما، في عام ١٩٩١، مما يجعلها من أقدم العمليات التشاورية الإقليمية في العالم. وتعمل المنظمة التي أنتمي إليها، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومقرها في فيينا، بمثابة أمانة لعملية بودابست منذ عام ١٩٩٤. وتوفر عملية بودابست منتدى لتبادل الخبرة والمعلومات فيما بين الدول المهتمة بالأمر، وذلك بغرض التشجيع على إقامة نظم شاملة للهجرة المنظمة في منطقة أوروبا الأوسع نطاقا. ويشهد السجل الطويل لهذا المنتدى، وتوسيع نطاق العملية مؤخرا لتشمل بلدان رابطة الدول المستقلة ومنطقة جنوب شرقي المتوسط، على استمرار قيمته للدول المشاركة.

ثانيا، أود أن أقول نبذة عن أهمية بناء القدرات. فالمؤسسات المتسمة بالكفاءة والقابلية للمساءلة المعنية بإدارة علميات الهجرة لا تقتصر أهميتها الحيوية على تنفيذ سياسات الهجرة المستدامة في حد ذاتها، وإنما ترجع أيضا لإجرائها أي حوار بشأن الهجرة يكون مجديا ومفيدا لجميع الأطراف. ومن ثم فكثيرا ما يكون تعزيز الحكم الرشيد وبناء القدرات والتدريب شرطا مسبقا لإجراء حوار منتظم بشأن الهجرة، وينبغي أن يتمتع بأولوية رفيعة على جدول أعمال التنمية.

ثالثا، استنادا إلى هذه الخبرة، نخلص إلى أن المستوى الأمثل للحوار بشأن الهجرة ينبغي أن يقابل مبدأ تفريع السلطة، أو بعبارة أخرى ينبغي أن يجري تنسيق السياسات على أدنى مستوى ممكن وعلى أعلى مستوى ضروري. وهذا معناه أن إجراء حوار بين الدول بشأن الهجرة الدولية يمكن وينبغي أن يحدث على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو العالمي، وفقا للمسائل والمصالح المعنية. وبهذه الطريقة، قد لا يحول إجراء الحوار المجدي بشأن الهجرة ذاته دون نشوء أزمات جديدة، ولكنه يمكن أن يساعد بالتأكيد على إدارة هذه الأزمات بكفاءة أكبر وعلى نحو هادف بشكل أكبر حين تنشأ.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد رضا بوعبيد، مستشار وفد السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية) (تكلم بالفرنسية): الموضوع الذي يجمعنا اليوم يعني المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية بشكل خاص من أكثر من ناحية، أولها أن المنطقة الناطقة بالفرنسية هي في ذاتها منطقة كبيرة من مناطق الهجرة. فهي تتكون من ٥٣ دولة وحكومة منتشرة حول العالم بأكمله. ويشمل العالم الفرانكوفوني بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية على حد سواء، بلدانا لها تقاليد راسخة للهجرة وبلدانا مضيفة، وهي بلدان مشتركة في اللغة. ونحن، زيادة على ذلك، ندرك أهمية الدور الذي تؤديه اللغة في تحديد مسارات الهجرة، لأن المهاجرين في كثير من الحالات يختارون البلدان التي يتكلمون لغتها.

ومشاكل الهجرة الدولية، وبخاصة في سياق العولمة الراهن، وآثارها التي لا تنكَر على التنمية تمثل تحديا كبيرا لمجموعتنا وللمجتمع الدولي. وهو تحد يتطلب تبادل الأفكار والعمل المتضافر، وهما الطريقتان الوحيدتان للحد، ولو بدرجة طفيفة، من الآثار السلبية للهجرة وزيادة مزاياها إلى أقصى حد لنفع المهاجرين أنفسهم وبلدانهم الأصلية وبلدان المقصد.

ذلك هو السياق الذي تجري فيه المناقشات التي بدأناها في منظمة الدول الناطقة بالفرنسية منذ عدة سنوات، بما فيها التي دارت في الاجتماع الدولي المعقود في باريس عام

٢٠٠١، عن موضوع ”الفرانكوفونية والهجرة“، بمبادرة من المجلس الأعلى للفرانكوفونية وحكومة كندا في كيبيك، وبمشاركة نشطة من المنظمة الدولية للهجرة. وأود هنا أن أثني عليهما لالتزامهما وقيادتهما العمل على وضع قضايا الهجرة في صدارة جدول الأعمال العالمي وفي مركز اهتمامات المجتمع الدولي. وتستند مناقشاتنا إلى القيم العزيزة على الفرانكوفونية، قيم التضامن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي والحوار بين الحضارات.

ولإدراكنا أن حركات الهجرة يمكن أن تكون رصيدا كبيرا للتنمية، تسعى مجموعتنا بصفة خاصة إلى تعزيز عمليات التبادل والحوار بشأن كيفية تسليط الضوء بشكل أفضل على التنوع الثقافي في سياسات التكامل ولتنفيذ مبادرات التنمية المشتركة الحقيقية بين بلدان الشمال والجنوب، بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بمشاركة نشطة من المهاجرين أنفسهم.

وننظر أولا في طرق لتنظيم تعبئة المهارات في سياق شراكة بين الشمال والجنوب، لتمكين بلدان الجنوب من الإفادة بعائد على ما استثمرته في تأهيل أبنائها المقيمين بالمهجر. كما ننظر في تقييم أثر بعض التجارب على التعاون اللامركزي بإشراك المهاجرين، لتحديد عدد من الممارسات الطيبة في هذا المجال. وأخيرا، ننظر بتعمق أكبر في كيفية التوفيق بين آمالنا في تحقيق التضامن بين البلدان الناطقة بالفرنسية ومطالب الدول من حيث احتياجاتها ومصالحها بل وأمنها.

وكما أكد وزراء خارجية البلدان الأعضاء مجددا في الآونة الأخيرة في المؤتمر المعني بمنع نشوب الصراعات والأمن البشري المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٦ في سان بونيفاس، بكندا، فإن مناقشاتنا بشأن مسألة الهجرة الهامة سوف تستمر على الصعيدين الإقليمي والدولي، إسهاما في المناقشات التي يجريها المجتمع الدولي بأكمله بشأن هاتين المسألتين.

ولهذا السبب تهتم منظمتنا بهذا الحوار الرفيع المستوى. ونحن على أتم الاستعداد لتبادل خبراتنا والإضافة إلى مناقشاتنا مع جميع المنظمات الدولية المعنية والشركاء المعنيين. وسيكون المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي يعتزم الأمين العام إنشاءه في المستقبل القريب منتدى خاصا لهذه المناقشات والمشاورات بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن من المقرر عقد الاجتماع الأول للمنتدى في العام القادم في بلجيكا، وهي من البلدان الأعضاء في منظمة الفرانكفونية. ونرحب بفرصة تقديم إسهامنا الخاص حسب الاقتضاء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم في ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء أنه عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسةً لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وعلى ٥ دقائق للثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كينيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن أسفها العميق للملاحظات التي أبداها وفد كوبا في وقت سابق اليوم، والتي كانت غير دقيقة وغير لائقة وتفتقر إلى الاحترام لروح الحوار البنّاء الذي أجريناه على مدى اليومين السابقين. وتعزز تلك التعليقات ما يساور بلدي من شواغل بشأن المصاعب التي تكتنف إحراز تقدم في الحوار المثمر بشأن الهجرة على الصعيد العالمي. فالمجادلات السياسية لا تجدي فتيلا في دفع عجلة خطة الهجرة والتنمية.

وردا على بيان كوبا، يود وفدي أن يشير إلى أن رفض حكومة كوبا السماح بعودة مواطنيها من البلدان الأجنبية، وسجلها البشع في مجال حقوق الإنسان، يدفعان أكثر من مليون كوبي إلى مغادرة بلدهم بحثا عن ملاذ آمن

في أراض أخرى، مما أدى بالولايات المتحدة إلى اتخاذ تدابير لتسوية حالة المهاجرين الكوبيين المؤهلين الذين يصلون إلى شواطئ الولايات المتحدة.

وأود التشديد على أن الولايات المتحدة ملتزمة في جميع الأوقات بالهجرة المأمونة والقانونية والمنظمة.

السيد غونزالز بيريز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يرفض وفدي كل كلمة نطق بها ممثل الولايات المتحدة. إن حكومة الولايات المتحدة، التي تتهمنا اليوم وتدعي أنها تتصرف بصفتها أكبر ملاذ لحقوق الإنسان في العالم وأكبر المدافعين عنها، هي نفس البلد الذي يشجع الهجرة غير القانونية من بلدي والاتجار بالبشر. بل إنها ترفض أن تتعاون مع حكومتي من أجل كفالة هجرة قانونية مأمونة ومنظمة.

ويعرف العالم أن بلدي يتعرض لحصار وحشي وإجرامي من جانب حكومة الولايات المتحدة، يسبب لشعبنا بأسره معاناة خطيرة وآلاما لا تحصى. ومن خلال هذا الاعتداء الاقتصادي الشبيه بالإبادة الجماعية، تسعى الولايات المتحدة لإسقاط ثورتنا، وتسعى لبث الألم والجوع واليأس في صفوف شعبنا.

ويتمثل جزء من ذلك الحصار الرهيب ومن التلاعب السياسي بمسألة الهجرة من جانب الولايات المتحدة في قانون تسوية أوضاع الكوبيين، ذلك القانون القاتل، كما نسميه في كوبا، بسبب عدد الأرواح التي كبدها بلدنا. ويشكل قانون تسوية أوضاع الكوبيين حافزا فعليا على الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر، الأمر الذي يناقض البيان الرسمي الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة هنا في هذه القاعة. فمن خلال سياسة الهجرة المذكورة المبنية على ازدواجية المعايير، تمنح الولايات المتحدة ملاذا في إقليمها للخاطفين والمتجّرين الذين يفيدون من تهريب الكوبيين من كوبا إلى الولايات المتحدة. كما أنها تمنح الحماية لإرهابيين ذائعي الصيت من مرتكبي الأعمال الوحشية ضد كوبا.

تقول الولايات المتحدة إن كوبا تسعى لإلقاء اللوم عليها وصرف الاهتمام عن حالة حقوق الإنسان في كوبا. والولايات المتحدة بقولها هذا، تكذب كذبة مزدوجة. فكوبا لا تريد أن تلقي باللوم على الولايات المتحدة. بل الولايات المتحدة هي التي تلوم نفسها في الواقع؛ وهي لا تحتاج إلى مساعدة منا في هذا الصدد. فأفعالها تدل على ذلك. وها هو الحصار مستمر وكل عام يزداد حدة، برغم الإدانة شبه العالمية من جانب المجتمع الدولي.

ومحاولة تبرير الحصار بأنه طريقة للنهوض بحقوق الإنسان في كوبا كلام سخيف لا يستقيم ويتسم بالحمق، لأن الولايات المتحدة هي أدنى البلدان تمتعا بالسلطة والمصداقية الأخلاقية للتكلم عن حقوق الإنسان. ويجدر بالولايات المتحدة أن تلزم الصمت فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان بعد شنها الحروب الانفرادية، التي تنتهك من خلالها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كالتعذيب الذي يُرتكب في قاعدة غوانتانامو البحرية وفي سجن أبو غريب والقصف الواسع النطاق للسكان المدنيين.

وها هو أكبر منتهك لحقوق الإنسان يشير الآن بأصابع الاتهام إلينا، زاعما أننا الأسوأ. إن الحكومة التي تتهم كوبا تواصل حماية أكبر مرتكب للجريمة البشعة المتمثلة في إسقاط طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية، التي أودت بحياة ٧٣ شخصا. تلك الحكومة، من خلال قوانين الهجرة لديها، تُبقي على الأسر الكوبية منفصلة، وتمنع لم شملها. وتلك الحكومة بالذات تريد أن تفرض الديمقراطية تحت تهديد السلاح.

وأي حكومة تقترف مثل هذه الفظائع التي تقترفها الولايات المتحدة، لا يحق لها بتاتا انتقاد كوبا. فقبل سنوات عديدة، تعلمنا في كوبا العيش في مستوى من الكرامة والعزيمة لا يمكن النيل منهما أبدا.

وخلاصة القول، أود أن أقتبس فقرة من وثيقة، مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠، رفعت السلطات الأمريكية الشمالية مؤخرا الحظر على نشرها. وقد صاغ الوثيقة ليستر د. مالوري، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون البلدان الأمريكية آنذاك. ويؤيد هذا البيان بشكل واضح كل ما قلناه. لقد كتب أن أغلبية الكوبيين يؤيدون كاسترو، وأنه ''ليست هناك أي معارضة سياسية فعالة'' . وأضاف بكل سخرية ما يلي:

''الطريقة الممكنة الوحيدة لتقويض التأييد الداخلي هي إثارة السخط واليأس استنادا إلى عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية ... وحجب الأموال والمؤن عن كوبا لخفض الدخل الشخصي، لنشر الجوع واليأس وانهيار الحكومة''.

أعتقد أن هذا البيان كاف لتوضيح كل ما قلناه.

السيدة كينللي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): لابد لي من الرد على الافتراءات السخيفة للوفد الكوبي، غير أنني سأتوخى الإيجاز.

فلنكن واضحين: إن نظام كاسترو هو من تسبب في حالة الهجرة. فعدم احترامه لحقوق الإنسان، وقمعه العنيف للمعارضة السياسية وأنشطة المنشقين، وعدم سماحه بحرية التعبير كلية، واشتراطه حصول المواطنين الكوبيين على تصاريح للخروج قبل أن يتسنى لهم الهجرة، يجعل مواطنيه يغامرون بحياتهم ويهربون من البلد على متن القوارب.

ومنذ موافقة الولايات المتحدة وكوبا على اتفاقات بشأن الهجرة عام ١٩٩٤، أوفت الولايات المتحدة بالتزامها بتوفير سبل آمنة وقانونية ومنظمة للهجرة الوافدة من كوبا. ووافقت الولايات المتحدة تحديدا على سفر ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ مهاجر إلى بلدنا كل عام، منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

السيد غونزاليث بيريث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): طلبت الكلمة مرة أخرى لتكذيب البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة، وتبرير الادعاء بأن الولايات المتحدة هي السبب الحقيقي لحالة الهجرة بين الولايات المتحدة وكوبا.

ليس سرا أن الولايات المتحدة تمول إذاعة تبث برامج على مدار الساعة من أجل زعزعة استقرار بلدنا، وتشجيع الهجرة غير القانونية. وقد استعملت ممثلة الولايات المتحدة كلمة ''منشق''. وأود إنعاش ذاكرتها بالسؤال عما إذا كانت تعني بكلمة ''منشق'' شخصا يعمل لحساب دولة أجنبية، ويأتمر بأوامرها المباشرة، ويتلقى راتبه منها؟ ذلك هو شأن المنشقين الذي ادعت وجودهم في كوبا. وهؤلاء يتلقون رواتب من الولايات المتحدة ويفعلون ما يؤمرون به. وبالتالي، فبلدي لديه حق مشروع في حماية نفسه ضد أي عميل لحكومة أجنبية يعمل ضد مصالحنا الوطنية.

وأشارت ممثلة الولايات المتحدة في بيانها إلى انعدام حقوق الإنسان في كوبا. لا أريد تكرار ما قلت، وليس الوقت مؤاتيا لذلك، غير أني أود مناقشة مسألة انعدام حقوق الإنسان والدكتاتورية الحقيقية. إن وفد بلدي ومعظم الناس في العالم يعرفون أن الدكتاتورية الوحيدة هي ما تسعى الولايات المتحدة إلى فرضه على مستوى العالم بالقوة، في ازدراء لأهم الحقوق الأساسية للإنسان.

الرئيسة: وصلنا إلى نهاية يومين طويلين ولكنهما كانا مفعمين بالنشاط والحيوية، ناقشنا خلالهما لأول مرة في هذا الحوار الرفيع المستوى، الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية.

وقد استمعنا إلى كلمات أكثر من ١٤٠ مندوبا عن الفرص التي تتيحها الهجرة الدولية، والتحديات التي تشكلها التنمية في كل بلد من بلدانها. وعقدنا أربع مناقشات حول موائد مستديرة ركزت على تأثير الهجرة الدولية على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، والأهمية المركزية لحقوق الإنسان لكفالة المنافع الإنمائية للهجرة، وأهمية التحويلات المالية، والدور البالغ الأهمية للتعاون والشراكات الدولية لمواجهة التحديات التي تشكلها الهجرة الدولية.

والأهم من كل ذلك، أن هذين اليومين برهنا على أنه يمكن مناقشة الهجرة الدولية والتنمية على نحو بناء في الأمم المتحدة.

وقد جاء هذا الحوار الرفيع المستوى تتويجا لسنوات من الأعمال التحضيرية. وأود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني للأمين العام، لما قدمه من دعم في التحضير لهذا الحوار وتنظيمه. وأريد أن أشكر أيضا الدول الأعضاء وشتى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على ما أسهموا به في إنجاح هذا الحوار.

وأود في هذه المناسبة أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للسيد بيتر سذرلند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، على ما بذله من جهود لا تكل في الدعاية للرسائل والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونتطلع قدما إلى استمرار التعاون معه فيما نواصل جهودنا.

وأخيرا، أريد أن أنوه بالدور الرئيسي الذي اضطلع به سلفي، سعادة السيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد، في تنظيم حلقتي المناقشة في نيويورك وجنيف، فضلا عن جلسات الحوار مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

لقد أكد الحوار الرفيع المستوى على عدد من الرسائل الرئيسية في تقرير الأمين العام: أولا، أن الهجرة الدولية تمثل ظاهرة متنامية، ومكونا رئيسيا من مكونات التنمية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ثانيا، أن الهجرة الدولية يمكن أن تشكل قوة إيجابية لتحقيق التنمية في بلدان الأصل وبلدان المهجر، شريطة أن تكون مدعومة بمجموعة مناسبة من السياسات. ثالثا، إن من المهم أن نعزز التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية على الصُّعد الثنائي والإقليمي والعالمي.

وقد أكد هذا الحوار أن احترام حقوق الإنسان أساس لا غنى عنه كي تعود الهجرة بالنفع على التنمية. وأشار الكثيرون منكم إلى أن بعض الفئات الضعيفة، مثل المهاجرات والأطفال، تحتاج إلى حماية خاصة.

وأكدتم أيضا أن الهجرة ليست بديلا عن التنمية. وفي أحيان كثيرة يضطر المهاجرون إلى التماس فرص العمل في الخارج نتيجة للفقر والصراع وعدم احترام حقوق الإنسان. وأعربتم عن دعم واسع النطاق لإدماج مسألة الهجرة الدولية في برنامج عمل التنمية، وإدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية، بل ربما أيضا إدماجها في استراتيجيات الحد من الفقر.

وشددتم جميعا على ضرورة توفير فرص العمل الكريم وظروف العمل اللائقة في البلدان الأصلية وبلدان المهجر. ومن شأن هذا أن يخفف من الجوانب السلبية للهجرة، بما فيها هجرة العقول.

وفضلا عن ذلك، أشرتم إلى أن التحويلات المالية تشكل واحدة من أبرز المنافع الملموسة التي تعود على التنمية من الهجرة الدولية. فهذه التحويلات ترتقي بحياة الملايين من أُسر المهاجرين، كما أن لها أيضا آثارا إيجابية على الاقتصاد ككل. ودعا الكثيرون منكم إلى خفض تكاليف التحويلات المالية من أجل زيادة إمكانية استفادة التنمية منها إلى أقصى حد.

لقد أكملنا اليوم الحوار الرفيع المستوى، فما هو السبيل لمواصلة العمل؟ خلال هذين اليومين وفي سياق البيانات العامة والملاحظات التي أدليتم بها في اجتماعات

المائدة المستديرة، أعرب معظمكم عن الرغبة في مواصلة الحوار الدولي بشكل أو بآخر. وأعرب كثيرون منكم عن تأييده لاقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى إنشاء منتدى عالمي معني بالهجرة والتنمية، وللعرض الذي تقدمت به حكومة بلجيكا لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى في العام المقبل. وأود أن أُشيد بالتزامكم بدفع هذا الحوار البنَّاء المتعلق بهذه القضية الهامة قدما.

ختاما، دعوني مرة أخرى أشكركم جميعا على مشاركتكم النشطة في هذا الحوار الرفيع المستوى، وأن أهديكم جميعا أطيب تمنياتي في مداولاتكم المقبلة حول الهجرة الدولية والتنمية. وسوف أوفر لكم في الأيام المقبلة موجزا من إعداد رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة سيجري توزيعه على نطاق واسع على جميع الدول الأعضاء والمراقبين ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، واختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٥٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٥.